

مستقبل  
النظام  
السياسي  
الفلسطيني  
والآفاق السياسية الممكنة

تحرير: وسام رفيدي



«مواطن» المؤسسة الفلسطينية  
لدراسة الديمقراطية

جامعة بيرزيت  
BIRZEIT UNIVERSITY



معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية  
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

وقائع المؤتمر السنوي

٤-٦ شباط ٢٠٠٥

# مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق الممكنة

تحرير: وسام رفيدي

أيار - ٢٠٠٥

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني  
والآفاق الممكنة

الطبعة الأولى - أيار/ مايو - 2005

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9950-316-26-X



معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية  
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت، ص.ب ١٤، بيرزيت - فلسطين  
هاتف: ٢ ٢٩٨٢٩٣٩ +٩٧٢، فاكس: ٢ ٢٩٨٢٩٤٦ +٩٧٢  
بريد الكتروني: giis@birzeit.edu  
صفحة الكترونية: http://home.birzeit.edu/giis



«مواطن» المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله - فلسطين  
هاتف: ٢ ٢٩٥١١٠٨ +٩٧٢، فاكس: ٢ ٢٩٦٠٢٨٥ +٩٧٢  
بريد الكتروني: muwatin@muwatin.org  
صفحة الكترونية: www.muwatin.org

طبع هذا الكتاب بدعم من:

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

تدقيق النص العربي: وسام رفيدي

نسق للمؤتمر: دعاء نخالة وهذا العريان

تصميم الغلاف والإخراج الفني: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

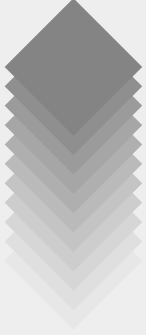
---

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها  
معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

# المحتويات

كلمة جامعة بيرزيت	
نبيل قسيس	٥
كلمة «مواطن» المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية	
عزمي بشارة	٧
استخلاصات أولية من الانتخابات الرئاسية والمحلية	
علي الجرباوي	١١
مستقبل العلاقة بين فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية	
قدورة فارس	١٧
دور ومكانة القوى الإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي	
حسن يوسف	٢١
مستقبل ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني	
مصطفى البرغوثي	٢٧
الخارطة السياسية الفلسطينية الجديدة	
هاني المصري	٣٧
خطة معالجة الوضع الأمني وإعادة تنظيم وهيكلية الأجهزة الأمنية	
عزمي الشعبي	٤٥
إعادة الانتشار الأحادي الجانب، الأبعاد والتبعات	
محمود محارب	٥١
أزمة فتح، الجذور وآفاق الحل	
صالح عبد الجواد	٥٧

٦٧	مستقبل الفصائل والأحزاب في النظام السياسي الفلسطيني صالح رأفت
٧٣	فصائل المنظمة من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الانتخابية قيس عبد الكريم
٧٧	واقع ومستقبل المجتمع المدني عبد الرحمن التميمي
٨٥	المقاطعة كفعل مقاوم: الإمكانيات والمعوقات ليزا تراكي
٩١	مقاومة الجدار التجسيد العملي لمقاومة الاحتلال خالدة جرار
٩٧	مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية: نحو أسس جديدة لتمثيل الشتات شفيق الحوت
١٠٣	مشاركة الشتات في القرار الفلسطيني خليل الهندي
١٠٧	حول منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الإسلامية أحمد خليفة
١١٥	الخطاب الفلسطيني الرسمي بين الثوابت الفلسطينية والضغوط الدولية والعربية صائب عريقات
١٢٣	مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية المستقبلية جورج جقمان
١٣١	مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية المستقبلية غسان الخطيب



# كلمة جامعة بيرزيت

د. نبيل قسيس\*

يسرني، نيابة عن جامعة بيرزيت، أن أرحب بكم جميعاً، وأن أشكر ضيوف وأصدقاء الجامعة، الذين لبوا دعوتنا للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر.

كما أرحب بالسادة الوزراء وممثلي السلطة الوطنية وأعضاء السلك الدبلوماسي، العربي والأجنبي، وممثلي المؤسسات الأهلية المحلية والأجنبية. أشكركم جميعاً على حضوركم وأهلاً وسهلاً بكم جميعاً.

ولا شك في أن هذه اللقاءات تسمح بالتواصل بين المثقفين والأكاديميين والسياسيين من الوطن والخارج، وهو أمر مهم وضروري، خاصة في ظل الظروف السياسية الصعبة التي نعيشها في فلسطين، والتحديات المصيرية التي تواجهها قضيتنا الوطنية، وكثافة إجراءات القمع والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، من خلال سياسات العزل والحصار والخنق الاقتصادي والاعتقال وهدم المنازل وتحويل الأراضي الفلسطينية إلى سجن كبير يتوسطه جدار الضم والتوسع.

يأتي هذا المؤتمر كواحد من سلسلة المؤتمرات، التي بدأها معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، منذ عدة سنوات، وقد ركزت هذه المؤتمرات على مواضيع سياسية وأكاديمية، بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وعكست من زوايا متعددة هموم المجتمع الفلسطيني بفئاته المختلفة. وتطمح الجامعة، من خلال ذلك، إلى المساهمة في إثراء النقاش الدائر بشأن العديد من القضايا المهمة، وتسليط الضوء على العلاقة الجدلية بين الواقع الفلسطيني والتغيرات المستمرة والسريعة التي تجري على الساحتين الإقليمية والدولية.

\* رئيس جامعة بيرزيت.

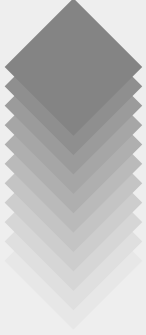
وفي هذا السياق، جاء الاهتمام بموضوع هذا المؤتمر، الذي يسعى عبر مداخلته المتعددة إلى تشخيص وتحليل الواقع السياسي والأزمة السياسية التي تشهدها المنطقة بعد أكثر من أربعة أعوام على اندلاع انتفاضة الأقصى، كما يسعى المؤتمر إلى تحليل تبعات وأبعاد السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض حقائق سياسية جديدة على الأرض. وأعتقد أنه لن يكون هناك اختلاف كبير بين الدارسين في مجال توصيف الواقع السياسي الفلسطيني والسياسات الإسرائيلية وأبعادها، إلا أننا نطمح إلى أكثر من مجرد التوصيف والتشخيص، نطمح لبلورة إجابات حول قضايا وأسئلة يطرحها المواطن الفلسطيني يومياً، وتتعلق بواقعة وآفاق التطورات في المرحلة المقبلة.

يهدف هذا المؤتمر، الذي يعقده معهد إبراهيم أبو لغد، أحد معاهد الجامعة، بالشراكة مع مؤسسة مواطن، إلى توفير منبر حر للمثقفين والأكاديميين والنشطاء الفلسطينيين، وغير الفلسطينيين، للتحاور فيما بينهم بشأن أهم القضايا السياسية المطروحة والمستجدة بعد التغييرات الدراماتيكية التي طرأت، مؤخراً، في الساحة الفلسطينية. وتتمحور هذه القضايا حول ملامح الواقع السياسي الفلسطيني عقب الرحيل المفاجئ للرئيس ياسر عرفات، وإجراء الانتخابات البلدية الجزئية والانتخابات الرئاسية، التي أثارت العديد من التساؤلات حول الانتخابات.. إضافة إلى التحركات السياسية الداخلية والخارجية التي بدأت تشهدها الساحة، مؤخراً..

فما هي حقيقة وأبعاد هذه التغييرات الأخيرة؟ وما هي ملامح النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي؟ ما هي طبيعة المواقف الدولية والعربية الجديدة، وما هي تبعاتها السياسية؟ هل من الممكن التوفيق بين ضرورات التعاطي مع التحولات الدولية والواقع السياسي العربي المترهل من جهة، والمحافظة على الحقوق الفلسطينية من جهة أخرى؟ ما هي التوجهات والخيارات السياسية المتاحة لمقاومة مشروع الاحتلال الإسرائيلي، وما مدى جاهزية النظام السياسي الفلسطيني لمواجهة تحديات المرحلة، وما هي الخيارات السياسية المتاحة للخروج من الأزمة؟ كل ذلك يطرح أسئلة كثيرة من الطبيعي البحث الجدي عن إجابات لها، لا سيما أنه من الضار جداً الاستمرار بالعمل العفوي والارتجالي، بعيداً عن وضع استراتيجية عمل وطني واضحة تتمتع بدعم شعبي واسع.

لا شك في أن عدم التسليم برداءة الواقع يحتاج إلى ترجمة من خلال رؤية استراتيجية وبرنامج وآليات عمل، وهي عملية يمكن بلورتها من خلال اللقاءات والحوارات الفلسطينية الصريحة والبناءة، وهو ما نحاول توفيره في هذا المؤتمر.

كل ما تقدم من تساؤلات بحاجة إلى إجابات نأمل أن يساهم المؤتمر في توفيرها، ولو جزئياً، كما نأمل في أن يساهم هذا المؤتمر في تكوين تصور أكثر وضوحاً عن طبيعة المرحلة القادمة ومتطلباتها على المستوى الفلسطيني في ظل الظروف المعقدة والتهديدات المختلفة التي تحيط بنا، والمنطقة بشكل عام.



## كلمة لمؤسسة دواطن

د. عزمي بشارة\*

شكراً لكم ولجامعة بيرزيت ود. نبيل قسيس. لعله من الأفضل أن يتم هذا العام عقد مؤتمر واحد للمؤسستين معاً، بدلاً من قيام الحضور بمتابعة مؤتمرات يبحثن المواضيع ذاتها، ولذلك كان من المجدي هذا العام عقد المؤتمر باسم جامعة بيرزيت ومؤسسة مواطن معاً. ونأمل أن يتم تطبيق ذلك في السياسة، أيضاً، بحيث تحذو السياسة حذو المؤسستين في التعاون المشترك.

طبعاً إنه لشرف لنا، أن يعقد المؤتمر هذا العام من قبل المؤسستين، ولذلك رحب د. نبيل قسيس، باسمين أيضاً، بأعضاء السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي والسلك الدبلوماسي وجميع الحضور.

أريد أن استغل هذه المناسبة لطرح بعض القضايا المتعلقة بالمؤتمر والمرحلة الجديدة، ودور المثقفين والباحثين والمؤسسات البحثية، مثل جامعة بيرزيت ومؤسسة مواطن، حيث أن طموح «مواطن» أن تكون مؤسسة بحثية، فأنتم تعرفوننا في صفاتنا الأخرى، لكن مؤسسة مواطن هي مؤسسة بحثية كما هو معهد أبو لغد للعلاقات الدولية في جامعة بيرزيت. والسؤال المطروح في هذا السياق هو: هل تستطيع مؤسسات بحثية في إطار حركة وطنية وشعب واقع تحت الاحتلال أن تتصرف كمؤسسات بحثية أجنبية، عندما تقوم بتقييم الموضوع قيد البحث، أم أنها تقف على قاعدة ثوابت وطنية معروفة، فنحن لا نضع برنامجاً سياسياً كلما اجتمعنا؟

\* رئيس مجلس أمناء «مواطن» المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.



هناك ميل لدى المثقفين في بعض الحالات لطرح اجتهاداتهم، وهذا مشروع تماماً، ولذلك تجد بين المثقفين من لديه فكرة مفادها أنه أن الأوان للقبول بدولة فلسطينية، بحيث تطرح في إطار المرحلة الانتقالية مثلاً، دون حل قضية اللاجئين والاحتلال، وهناك من المثقفين من يقترح تغيير البرنامج السياسي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، وهذه الاجتهادات مشروعة حتى إن طرحت في إطار مؤتمرات، بل هذا ما صنعت من أجله المؤتمرات، بحيث يطرح المثقفون اجتهاداتهم بشكل غير ملزم، ولكن أريد أن أقول لإخواني الباحثين في هذا الشأن، والمقبلين الآن على مؤتمر يستمر لثلاثة أيام، إنني أعتقد أن هذا المؤتمر يكتسب أهميته من كونه الأول الذي يعقد في المرحلة الجديدة بعد رحيل ياسر عرفات.

نحن لا نضع برنامجاً جديداً لحركة التحرر الوطني الفلسطيني كلما اجتمعنا، هنالك برنامج لحركة التحرر الوطني، وأود أن أذكر به، فقط، مثلما يفعل الباحثون الصهاينة عندما يجتمعون في «هرتسيليا» حيث يجذون في التأكيد على يهودية الدولة، وعلى مجموعة قضايا ثابتة بالنسبة لهم عندما يطرحون اجتهاداتهم بالنسبة للمؤسسة الإسرائيلية. فكيف يمكن الحفاظ على الثوابت الوطنية الفلسطينية بأفضل الأشكال الممكنة؟

لا يزال برنامج حركة التحرر الوطني الفلسطيني هو الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وما زال هذا هو برنامج حركة «فتح».

النقاش الذي يدور باعتقادي في هذه المرحلة، يتمحور حول المخاطر التي تحدد بهذا البرنامج، أو إمكانيات تنفيذه، أو حول موازين القوى الدولية، وإلى آخر ذلك من الأمور.

وأعتقد أن هذا الأمر مهم، ولذلك قمت باختيار هذا الموضوع تحديداً لطرحة في افتتاح هذا المؤتمر، قبل أن يبدأ، باعتباره موضوعاً مهماً للحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والباحثين والسياسيين، خصوصاً نشطاء الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، لأننا برأيي مقبلون على تطورات خطيرة.. حيث أن هذا العام هو عام تطورات مهمة جداً، لا سيما فيما يتعلق بطرح إسرائيل لمفهوم دولة فلسطينية للمرة الأولى في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي كمرحلة انتقالية، أي دولة فلسطينية كجزء من المرحلة الانتقالية، خلافاً لما كان يطرح سابقاً كجزء من الحل الدائم.

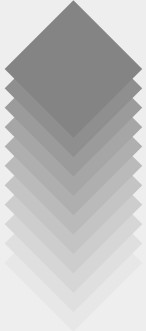
وسيطرح هذا المفهوم في سياق النقاشات ضمن المجتمع الفلسطيني، وفي أوساط القيادة الفلسطينية والمثقفين الفلسطينيين، خصوصاً من حيث علاقة ذلك بتطبيق برنامج الحركة الوطنية الفلسطينية، وبشكل خاص فيما يتعلق بتحرير كافة المناطق الفلسطينية من الاحتلال.

الأمر الأخير، هنا، هو أننا عندما نتحدث عن مؤتمر بحثي في إطار الحركة الوطنية، وشعب يعيش تحت الاحتلال، وفي ظل الظروف الصعبة الراهنة، فمن المفيد أن يقوم المثقفون بـ «تنظيف»

الخطاب السياسي قليلاً من الهيمنة الاستعمارية، لأننا نعيش حالة استعمارية، وأتصور أن جميع المثقفين في الحركات الوطنية في العالم كانوا يقوموا بـ «تنظيف» الخطاب من تسرب مصطلحات الهيمنة الاستعمارية، وأنا أريد التأكيد على أننا نعيش في هذه الأسابيع مرحلة يبدو فيها ارتباك، واعتقد أن وظيفة المثقفين أن يصححوا هذا الارتباك فيما يتعلق بلغة الحركة الوطنية ومطالبها وإلى آخره.. ويندرج ضمن ذلك، مثلاً، الحديث عن «التزام السلطة الفلسطينية بالحفاظ على الهدوء في قطاع غزة مقابل الانسحاب من مناطق»؛ هذه لغة إسرائيلية بالكامل، وقد بدأت في الحقيقة تتسرب إلى خطاب الحركة الوطنية. لا أقلل إطلاقاً من أهمية الإفراج عن أي معتقل، واعتبر ذلك إنجازاً، كما لا أقلل من أهمية «العفو» عن أي «مطلوب» أو الانسحاب من المدن الفلسطينية، ولكن المطلوب وجود تخطيط استراتيجي يقوم به باحثون ومثقفون وسياسيون ويضع الأمور في نصابها ضمن السياقات التاريخية.

هذا ما أمل الوصول إليه في ختام مؤتمر بحثي من هذا النوع في ظل هذه المرحلة التي نواجه فيها تحديات كبرى.. مرة أخرى، أمل لكم النجاح، وأتمنى لهذا المؤتمر أن يكون فاتحة تعاون بين مؤسسة مواطن وجامعة بيرزيت. شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.





## استخلاصات أولية من الانتخابات الرئاسية والمحلية

د. علي الجرباوي\*

لا يمكن استخلاص عبّر من نتائج الانتخابات الرئاسية بانفصال عن نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية، ولن يكون بالإمكان التوصل إلى استخلاصات ونتائج نهائية حول مدلولات العملية الانتخابية على النظام السياسي الفلسطيني إلا بعد اكتمال «الورشة» الانتخابية على الصعيد المحلي، وإجراء الانتخابات التشريعية التي تكتسي بأهمية بالغة لما لتركيبته وتوجه المجلس التشريعي الجديد من أثر كبير في عملية إعادة تشكيل هذا النظام على أسس جديدة.

من البواكير الانتخابية، الرئاسية والمحلية، يمكن الاستدلال على أن رياح التغيير قادمة، في الشكل وفي المضمون معاً. ومع أن ذلك مرغوب ومرحّب به من أوساط فلسطينية عريضة، إلا أن الحرص مع ذلك واجب في أن لا يحمل ذاته أكثر مما يحتمل من تفسيرات، وأن لا يُضخ فيه ما قد لا يتحقق من أمان وتوقعات. صحيح أن النظام السياسي الفلسطيني أصيب بتصدعات وتشققات جراء ما جرى حتى الآن من انتخابات، ولكن ذلك لم يؤدّ حتى الآن إلى إعادة تبلور هذا النظام على أسس جديدة. هذا النظام لا يزال حالياً في مكانة «المنزلة بين المنزلتين»، ورغم جميع التوقعات والتأكيدات على أن اتجاه حركته قد حُسم، إلا أن استقرار وضعه على أسس جديدة مغايرة لحالته الحالية يحتاج إلى الكثير من التحولات الفكرية والبنوية والوظيفية التي لم تحدث بعد. في هذا السياق يجدر التنويه إلى أن النظم السياسية تُبنى في واقع الأمر على مصالح تُغلف دائماً بمظهرية رؤى وتوجهات إيجابية. وعندما تهب رياح التغيير على نظام سياسي راكد، وبالتالي ثابت الاستقرار في بنيته المصلحية، تُحرّك نواة هذه المصالح، وبأشكال متعددة و«خلاقية»، «ماكينة» النظام

\* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

للحفاظ على كينونته، ومن خلالها على الذات والمكتسبات، لذلك علينا عدم التوقف عن ممارسة الضغط والتأثير حتى تنجلي خواتيم الأمور، وعدم التسرع في الحكم استناداً إلى الافتتاحيات مهما كانت ايجابية وواعدة، وهي بالفعل كذلك.

كي لا يتم القفز اعتباطاً إلى استنتاجات متسارعة، والإعلان أن الديمقراطية أضحت متحققة ولم يبق على استتبابها سوى تغيير أشخاص بأشخاص واتجاهات باتجاهات، من الضروري أن لا يلبس علينا الأمر في مسألتين أساسيتين. الأولى، اعتبار أن وجود التعددية في مجتمع سياسي يضمن انتشار الديمقراطية فيه. صحيح أن التعددية السياسية شرط من الشروط الضرورية لقيام نظام ديمقراطي، ولكنه شرط غير كافٍ وحده لتحقيق ذلك. النظام السياسي الديمقراطي يقوم على مرتكزات أهمها سيادة و نفاذ القانون العام، فصل السلطات بحيث لا يتم احتكار القرار السياسي، وجود قضاء فاعل ومستقل، تداول السلطة من خلال إجراء انتخابات دورية، وترسخ ثقافة سياسية تشاركية تحترم التعددية والانفتاح الفكري وتضمن الحقوق السياسية والحريات للأقليات والأفراد. وبما أن معظم العناصر الفاعلة في هذه المرتكزات كانت ولا تزال غائبة عن النظام السياسي الفلسطيني، فإن تعدديته المتأصلة منذ نشأته، لم تشفع سوى إلى انتشار انطباع ذاتي خاطئ بديمقراطيته.

أما المسألة الأساسية الثانية فتتعلق بالانتخابات التي يعتقد كثيرون أن مجرد إجرائها يعني تحول النظام السياسي تلقائياً إلى الديمقراطية، وهذا اختزال خاطئ وخطير في آن، كون انتشار مثل هذا الاعتقاد قد يؤدي إلى الارتخاء وتقلص الدافعية عند الكثيرين للعمل على إقامة المرتكزات الأساسية للديمقراطية. في هذا السياق يجب الانتباه إلى أن الديمقراطية هي حالة وعملية تتعلق بمضامين الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم، بينما الانتخابات ليست سوى آلية اختيار للهيئات الحاكمة. ولكي تشكل الانتخابات المدخل للتحول الديمقراطي، ولا تستخدم كمجرد وسيلة لتكريس الوضع القائم، يجب أن يتم ضمان أن تكون نزيهة وحرّة وذات صدقية كاملة، ويجب الانتباه أيضاً أن هذه المواصفات لا تتحقق فقط من خلال ضمان عدم التلاعب بمحتويات صناديق الاقتراع في نهاية العملية الانتخابية، وإنما يجب أن يتم التأكد من تحققها طوال العملية الانتخابية منذ بدايتها حتى نهايتها، ويتم ذلك بالعادة من خلال ما يلي:

١. ضمان أن تكون الجهة المشرفة على الانتخابات مهنية وحيادية ومستقلة وذات حصانة كاملة وصلاحيات قطعية. وتزداد أهمية هذه المواصفات عندما تكون الانتخابات مفصلية في حياة النظام السياسي، كأن تكون الأولى، أو تجري بعد انقطاع طويل، أو تحمل في ثناياها رباح التغيير. والهدف من منح الجهة المشرفة على الانتخابات هذه المواصفات، وما تنطوي عليه من صلاحيات، هو منع إمكانية التدخل من من في السلطة في العملية الانتخابية وتجييرها لصالحه، خصوصاً إن كان يعتقد أن نزاهتها ستقلص فرصة استمرارية تحكّمه بالسلطة. وفي الكثير من الأحيان تقوم الأحزاب المسيطرة على الحكم بمثل هذه

الممارسة عن طريق تطويع العملية الانتخابية لتكون على «مقاس» بقائها في سدة الحكم، وبالتالي يحتاج المجتمع، وفئاته وقواه المعارضة تحديداً، إلى توفر ضمانة مسبقة وأكيدة لمنع وقوع ذلك.

٢. أن تكون الإجراءات التي تجري بموجبها الانتخابات واضحة، محددة، متفقاً عليها، ومعلنة بشكل مسبق لإجراء الانتخابات، وذلك حتى يتم تحقيق الاتفاق بين جميع الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية على الأسس التي ستجري بموجبها هذه العملية. ويصبح هذا الأمر شأنًا مهماً وحيوياً عندما يكون تاريخ النظام السياسي اقضائياً، مجموعة دائمة الاستمرار في الحكم ومجموعة دائمة الوجود في المعارضة. فإن تُرك الأمر لمن في الحكم فإن الإجراءات الانتخابية «تُفصل» على «مقاس» ضمان الفوز والاستمرارية.

٣. أن تكون هناك جهة قضائية مستقلة ومؤهلة وقادرة على الفصل في المنازعات الانتخابية. ومعنى ذلك أن تكون هذه الجهة قادرة بالأساس على الوقوف دون قلق أو وجل في وجه التدخلات المتوقعة من السلطة التنفيذية، المهيمنة على الحياة السياسية، في العملية الانتخابية، وأن تأخذ على عاتقها منع التجاوزات، أياً كان مصدرها، في هذه العملية.

٤. أن تشارك في الانتخابات قوى المعارضة الرئيسية في البلاد، وذلك كي تصبح لها مصلحة مباشرة في متابعة العملية الانتخابية ومراقبتها بدقة متناهية. وبذلك يتم إيجاد توازن قوى داخلي على إجراءات ومجريات العملية الانتخابية، الأمر الذي يقلص بشدة إمكانيات التلاعب بها. ويجدر التنويه هنا إلى أن الرقابة الداخلية على العملية الانتخابية تشكل العماد الأساس الضابط لها. وأهم عنصر في هذه الرقابة هو رقابة الهيئات الحزبية المشاركة بالانتخابات، وذلك لحرصها على عدم الإضرار بمصلحتها، ما يجعلها الأكثر يقظة على متابعة والكشف عن أية تجاوزات تحصل. أما الرقابة الخارجية، أي الرقابة الدولية، فيجب الإشارة إلى أنه مع أهمية وجود مراقبين من دول خارجية، إلا أنه يجدر الانتباه إلى اعتبارات دولهم السياسية التي كثيراً ما تؤثر على مهنتهم في عملية الرقابة الانتخابية. قد يؤدي ذلك إلى السكوت والتغاضي عن تجاوزات عديدة في انتخابات ما للحاجة السياسية للإعلان عن نزاهتها وصدقيتها، وتضخيم بعض التجاوزات في انتخابات أخرى لتقويض نزاهتها وصدقيتها.

بأخذ الأسس المذكورة أعلاه بالاعتبار، ومراجعة إجراءات ومجريات العملية الانتخابية للرئاسة الفلسطينية، يتضح أن مجموعة من الضغوط والخروقات مورست فيها. فإقحام السجل المدني في هذه العملية بالطريقة التي تم بها، أي بتغيير المجلس التشريعي بشكل سريع ومنتسرع لجزء من القانون المنظم لهذه الانتخابات خلال عملية التحضير لها، إذ تم فرض سجلين متوازيين ومختلفين كأساس لتحديد أحقية الانتخاب، والتجاوزات المتعددة في الحملات الانتخابية لمرشحين، وقيام

اللجنة المشرفة على الانتخابات يوم الاقتراع بتمديد مدة الاقتراع لمدة ساعتين خلافاً لأحكام القانون، وإقرارها إمكانية الاقتراع خلال الساعات الأخيرة يوم الاقتراع باستخدام الهوية الشخصية ودون التحقق من وجود اسم الناخب على أي من السجلين المستخدمين، كل ذلك يدخل في باب الضغوط والخروقات التي مورست خلال تلك العملية. ولكن لأن مجمل ما حصل لم يؤثر على النتيجة النهائية للانتخابات، لأن المنافسة لم تكن محتدمة، بل إن فرض استخدام السجل المدني أعطى عكس النتائج المتوخاة من قبل الضاغطين لاستخدامه، فقد تم التقليل من شأن ما مورس من ضغوط وخروقات، وخصوصاً في ضوء نتائج المرحلة الأولى للانتخابات المحلية التي جرت في قطاع غزة، إلا أن الأمر لا يزال يستدعي التدقيق والمراجعة لضمان عدم تكرار ما حصل خلال الانتخابات التشريعية القادمة.

على كلٍّ، يمكن استخلاص مقدمات نتائج من الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت حتى الآن، أهمها:

١. يعطي حصول مرشح حركة فتح للرئاسة على نسبة ٦٢.٥٪ فقط، رغم جميع المحاولات التي جرت لرفع النسبة، إضافة إلى نتائج الانتخابات المحلية التي أظهرت انحصاراً في التأييد الانتخابي للحركة، مؤشراً قوياً لها بضرورة إجراء عملية تقييم جذرية للدور والأداء، والقيام بعملية تصويب أوضاعها الداخلية. قد يظن كثيرون أن ارتباط الحركة العضوي بالسلطة كان مفيداً، وقد يكون هذا صحيحاً إن تم النظر بمنظار ضيق إلى تحقق المصالح الذاتية الخاصة والمرحلية. ولكن هذا الارتباط الذي مرّ عليه عقد من الزمن دون وجود مساءلة ومحاسبة حقيقية، من خارج الحركة وداخلها، أدى إلى تراكم الكثير من السلبيات التي أنتجت هذا التراجع في شعبيتها. الأسئلة التي تطرح نفسها الآن كثيرة ومهمة في هذا المجال: هل ستستوعب الحركة الدرس وتقوم بإجراء ما يلزم من التغييرات والتحويلات في رؤيتها للنظام السياسي ودورها فيه، وفي بنيتها وهيكليتها الداخلية؟ وكيف ستدرك وضعها للانتخابات التشريعية ومؤتمر الحركة سيعقد بعد إجراء تلك الانتخابات؟ وهل ستتمكن الحركة من استيعاب أن فصل نفسها عن السلطة يشكل مصدر قوة وليس ضعفاً لها، وأن النظام السياسي الفلسطيني يجب لكي ينمو أن ينتقل من مرحلة «الاحتواء أو الإقصاء» إلى مرحلة الشراكة الكاملة مع القوى والحركات الفاعلة في المجتمع؟ كيف ستصرف مراكز القوى داخل الحركة بشأن كل هذه القضايا: هل ستؤيدها ظاهرياً وتعمل على تقويضها للحفاظ على الوضع الراهن باطنياً، أم إن قدرة الاصلاحيين داخل الحركة ستتفوق وتبدأ بمشاهدة التحويلات الايجابية تشق طريقها من داخل الحركة إلى خارجها؟.

٢. جرس الإنذار قرع بالنسبة لفصائل اليسار الفلسطيني جراء هذه الانتخابات التي أظهرت تفسحها ومحدودية التأييد الذي تحظى به. على هذه الفصائل أن تستخلص العبر، فتاريخية وجودها لا تضمن تلقائياً فاعلية استمرارها، بل ذلك يتوقف فقط على قدرتها

على نبذ خلافاتها الداخلية، وأن تقوم بتشكيل جبهة يسار ديمقراطي عريضة تُكوّن مع القوى الجديدة التيار الثالث. لقد كان النجاح الذي أحرزه مرشح المبادرة الوطنية الفلسطينية، والمدعوم من الجبهة الشعبية، في استقطاب نسبة مهمة من الأصوات في الانتخابات الرئاسية، دليلاً ليس فقط على إمكانية صياغة جبهة عريضة، بل على ضرورة حيوية ذلك من أجل إحداث التوازن الجدي، وليس السوري، داخل الساحة السياسية الفلسطينية، ولكن يجب الانتباه أن التيار الثالث لم يتمأسس بعد، وأن في مأسسته مصلحة وطنية فلسطينية.

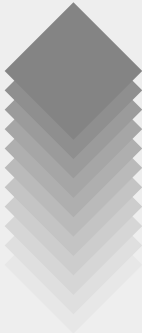
٣. إن مشاركة حركة حماس في الانتخابات المحلية بعد امتناع عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية، وبغض النظر عن الأسباب الأيديولوجية المفسّرة لكل منهما، تثبت صحة أن المستوى الإجرائي للانتخابات يرتقي للأفضل كلما اتسعت حلقة المشاركة فيها، وخصوصاً من قوى المعارضة الرئيسية. ومشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية لا تشكّل مثل هذه الضمانة فحسب، وإنما هي ضرورة لاستكمال حلقة إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني.

٤. على الصعيد الإجرائي أثبتت الانتخابات الرئاسية ضرورة تحصين اللجنة المشرفة على الانتخابات العامة وإعطائها الصلاحيات الضرورية اللازمة لممارسة مهامها بحرية واستقلالية تامتين. كما وأثبتت تلك الانتخابات ضرورة أن لا يتم تغيير أو تعديل القانون المنظم لعملية انتخابية بعد بدء التحضير لها. الدرس المستخلص من ذلك هو ضرورة أن يقوم المجلس التشريعي بإنهاء مراجعته وإقراره لقانون الانتخابات العامة بأسرع ما يمكن طالما أن موعد الانتخابات التشريعية قد حُدد في تموز المقبل.

٥. أخيراً، وليس آخراً، يجب الانتباه إلى أن ما حصل على صعيد مشاركة سكان من القدس في الانتخابات، التي لا نعترف فلسطينياً بضمها لإسرائيل، ونادي بها صباح مساء عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة، لا يجوز القفز عنه من خلال اعتبار انه يُصنّف تحت باب القصور الانتخابي، لأن ما حصل يدخل بالتأكيد تحت باب القصور الوطني الذي أدى للقبول بهذه «التوليفة» الهزيلة للإجراءات الانتخابية في المدينة. الاتعاظ مطلوب خصوصاً مع عودة فتح بوابات المفاوضات الرسمية وغير الرسمية على مصراعيها من جديد.







## مستقبل العلاقة بين فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية

قدورة فارس\*

يُسجل لحركة فتح أنها أنشأت أول سلطة بطريقة ديمقراطية من خلال الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦، والآن يُسجل لحركة فتح أنها تعالج مسألة غياب الرئيس ياسر عرفات بطريق تعزز التعددية السياسية والحياة الديمقراطية في فلسطين، على الرغم من إمكانية اللجوء لخيارات أخرى تُبقي مقلد الأمور بشكل مطلق في يد الحركة.

جاءت أولى المؤشرات على ما يحلو للبعض تسميته «بأزمة حركة فتح» عبر مستوى الحضور في انتخابات الرئاسة أولاً، والمرحلة الأولى من انتخابات الهيئات المحلية «البلديات» والتي جرت في ٣٦ موقعاً بالضفة وغزة، فاختلفت قراءة الأحداث، فبينما نجحت الحركة في فرز مرشح واحد للرئاسة، واستطاعت الفوز بالانتخابات الرئاسية، بعد أن كان مرشح فتح الوحيد يقف مناظراً لأحد مرشحي اليسار تقريباً، وهو مصطفى البرغوثي والتيار الديمقراطي الذي وقف خلفه، إلا أنها تعثرت كثيراً في الانتخابات المحلية، بعد أن دفعت الحركة ثمن وجودها في السلطة، الأمر الذي دعى الحركة إلى مناقشة التجربة وتحليلها وأخذ العبر انتظاراً للمرحلة المقبلة من الانتخابات المحلية في نيسان القادم، والانتخابات التشريعية في تموز.

لا شك أن نزاهة العملية الانتخابية التي شهد لها القاضي والداني سواء الرئاسية أو المحلية «البلدية»، مع مشاركة كافة التيارات والأحزاب في الانتخابات المحلية، لا شك أنها تشكل علامة فارقة في تأسيس حقيقي لنظام سياسي متعدد وديمقراطي مفتوح لكل القوى والتيارات التي تنوي المشاركة فيه.

\* عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

لقد شكلت المرحلة السابقة اختلاطاً كبيراً للأمر، وتماهت الأبعاد وأصبح من الصعوبة بمكان لأي مراقب أو محلل أن يفصل بين السلطة الوطنية وحركة فتح، بل ذهب البعض إلى اعتبار الحركة العامود الفقري للسلطة، وإن فتح هي الحزب الحاكم، والسلطة هي مجرد مشروع فتحاوي. ولكن يجب ملاحظة جدلية الدور الذي لعبته الحركة في ممارسة دور المعارضة، في نفس الوقت الذي كانت تقود فيه السلطة، حيث ترافق ذلك مع عدم انخراط الفصائل الإسلامية واليسارية في النظام السياسي، بل لعبت دور المعارضة من الخارج، حيث زهدت وقاطعت الانتخابات التشريعية السابقة، وكان دورها، أي الفصائل الإسلامية واليسارية، كمعارضة، ذات ثقل وتأثير على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني متواضعاً. والبعض منها لم يشترك بفاعلية، والبعض الآخر آثر مقاطعة مؤسسات م.ت.ف. ويجوز الاستنتاج بأن مصادرة دور حركة فتح في المعارضة الأخرى، التي قاطعت الانتخابات على وجه التحديد، كونها تشكل المدخل الصحي في خلق نظام صحي تعددي، إضافة إلى توجيه الاتهام لحركة فتح أنها احتكرت السلطة، غير دقيق بالمطلق، لأن الحركة وفرت فرصة المشاركة للجميع.

والأجدر لفت النظر إلى مصادر تمويل الفصائل الأخرى في الساحة الفلسطينية، فعلى الرغم من أن مصادر تمويل حركة فتح واضحة ومعلومة، إلا أن مصادر تمويل باقي الفصائل يلفها الغموض، وتعتبر في أوقات كثيرة سراً من الأسرار، وفي غيابها المجهول.

فليس صحيحاً ما هو سائد بالرأي العام أن فتح وحدها كانت مستفيدة من أموال السلطة، بل أن معظم فصائل م.ت.ف. حصلت على مساعدات وموازنات وامتيازات من السلطة، والسجلات الرسمية شاهداً على ذلك، وإذا كان يؤخذ على فتح أنها تصرفت عبر السلطة بالمال، فإن القوى الإسلامية تحديداً ضخت أموالاً هائلة، لم تكن تخضع لأي نوع من الرقابة، لذلك نحن بحاجة لقانون يضبط علاقة الأحزاب بالسلطة، وينظم عملية تمويل الأحزاب، ويخضعها لنظام رقابي متوازن يكفل عدم استخدام المال العام لأغراض حزبية، ويمنع أيضاً استقدام أية أموال تبقى خارج الرقابة.

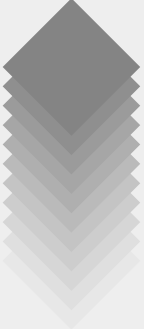
إن هناك حاجة ملحة إلى قانون أحزاب عصري يحدد مصادر تمويل الفصائل في المستقبل، حتى لا تصبح الساحة الفلسطينية مختزفة لجهات ونظم سياسية خارجية تملك المال، وبالتالي التأثير على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وأبعد من ذلك فإن مثل هذا القانون سيحدد طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والحزب سواء كان في داخل السلطة أو خارجها، وهذا ينطبق على حركة فتح بكل تأكيد، كونها إحدى الحركات الرائدة في الساحة الفلسطينية.

إن حركة فتح مُصرّة تماماً على بناء نظام سياسي تعددي وهذا ما تمارسه وتعلنه، وسيترتب على ذلك كافة الثمار المطلوبة من سيادة القانون وتأمين حقوق المواطن وأمنه.

إن حركة فتح ستخوض معركة الانتخابات البرلمانية على قدم وساق أسوة بباقي الفصائل، فإذا ما حققت الحركة الأغلبية البرلمانية، فإنه سيتم حينها معالجة الحالة الملتبسة التي رافقت الحركة في اختلاط دورها المعارض، وذلك الدور الممارس للسلطة.

إن الانتخابات البرلمانية «التشريعية»، وليس الرئاسية، هي المدخل الحقيقي والمعركة الجديدة التي عبرها سيتم تأسيس النظام السياسي القادم، فالرهان هو في حوض تلك الانتخابات لما لها من أهمية في طبيعة تحديد النظام السياسي الذي سيفرز التعددية السياسية عبر مشاركة كافة القوى السياسية، الذي سيؤسس لنظام سياسي تعددي، وسيُقر قانون الأحزاب عبر مشاركة كافة القوى وانخراطها في تلك العملية، ومراقبتها لأداء المؤسسات المنبثقة من النظام والتركيبية السياسية، والنتيجة النهائية هي تغذية السير في الاستمرار بعهد الإصلاح والديمقراطية.





## دور ومكانة القوى الإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي

حسن يوسف\*

كي توضع الأمور في سياقها الصحيح وحتى يكون هناك انسجام مع الفطرة ومع الواقع، فإن أي عمل سياسي لا بد أن تنتهي له الظروف الصحيحة والسليمة حتى تكون النتائج أيضاً صحيحة وسليمة. لا يمكن أن يكون هناك عمل سياسي مستقر في ظل الاحتلال. نحن الآن لا نعيش ظروف الاستقلال الحقيقي، نريد أن نبني كياناً سياسياً!! ولكن لا يمكن بناء هذا الكيان في الهواء ولا في عالم النظريات والخيال، لا بد من واقع، والواقع يؤكد لنا أنه لا يمكن في ظل وجود احتلال أن يكون هناك عمل سياسي سليم، ليس لنا سياسة ولا كيان سياسي ولا دولة، وكل ما يقال في هذا الاتجاه هو عكس التيار ومتناقض مع الفطرة ومع المنطق والعقل، مع احترامي لكل من يروج إلى العمل في هذا الاتجاه في ظل ظروف الاحتلال.

المنطق يقول إن هناك احتلال وهذا الاحتلال يحتل كل أرضنا ويهيمن على كل ثرواتنا ومقدساتنا ويربض على انفسنا، فبالتالي لا يمكن أن يكون هناك لا حرية ولا انتخابات ولا استقلال حقيقي ولا مأسسة كيان سياسي في مختلف المجالات والجوانب، وبالتالي لا بد من التأكيد على قضية مهمة وألا نخالف الواقع والفطرة والمنطق والعقل. وطالما هناك احتلال، يجب أن يكون هناك مقاومة بكل وسائلها المتاحة حتى دحر الاحتلال. أية معالجة للاحتلال بأي وسائل أخرى أثبتت عدم نجاحها. لنا تجربة من العام ١٩٦٧ حتى العام ١٩٨٧ بداية الانتفاضة - مع تحفظي على الانتفاضة الأولى- كانت التجربة كلها مشاريع تسوية. ولنراجع المفكرة السياسية فسنجد أنه من العام ٦٧ إلى العام ٨٧ لم تكن هناك مقاومة حقيقية، أقصد فوق الأرض الفلسطينية، وأعني

\* أحد قياديي حركة حماس.

مقاومة لمشاغلة الاحتلال والقيام بفعل انتفاضي حقيقي يجبر الاحتلال على الرحيل، كانت معظمها مبادرات ومشاريع سياسية. جربنا الكثير حتى جاءت أو سلو. عشر سنوات من المفاوضات ومن الوصول إلى اتفاقات ومفاوضات على اتفاقات ومفاوضات على اتفاقات والاتفاقات وبالتالي النتيجة لشعبنا الفلسطيني معروفة، والظرف الحالي الذي وصل إليه شعبنا بعد كل ذلك معروف، فالاحتلال تعامل مع عملية المفاوضات كشرعية وغطاء له ليمارس إجراءات على الأرض وقائع على الأرض، وصعد الاحتلال مئات المرات، ولا أقول عشرات المرات، من عدوانيته. نهب الأرض الفلسطينية استمر، التنكر لمجمل حقوق الشعب الفلسطيني استمر، وتحت عنوان أو سلو، ونحن ساهمنا في إعطائه هذه الشرعية وهذا الغطاء في إجراءاته على الأرض، تحت عنوان هناك عملية سلمية، بل بالعكس، كان الاتجاه السلبي الأكثر ضرراً للشعب الفلسطيني هو التنسيق الأمني الذي كان يلاحق قوى المقاومة اعتقالاتاً وتنكيلاً إلى غير ذلك حتى ضربنا مشروع المقاومة في العصب كما يقال، ووصلت الأمور إلى ما وصلت إليه.

ثم جاءت انتفاضة الأقصى وحصل الذي حصل، والشعب الفلسطيني بتقديره هو سائر في طريقه السليم طالما عنده قرار وإرادة بالاستمرار في المقاومة، حتى لو كانت هذه المقاومة في مرحلة من المراحل يصيبها نوع من المد ومن الجز نتيجة للظروف الذاتية المحيطة، الموضوعية والإقليمية والدولية كذلك، إلا أنه طالما هناك قرار وإرادة بالاستمرار في هذا المشروع لا يمكن أن يفرح الاحتلال باستقرار فوق هذه الأرض. إن شاء الله.

فعل المقاومة وما أطلقه وسماه الاحتلال الإسرائيلي بحرب الأنفاق هو الذي أجبر الاحتلال الإسرائيلي في الآونة الأخيرة على إزالة ما يزيد عن ٥ منشآت وقواعد عسكرية، خاصة في جنوبي قطاع غزة. لم تتسحب هذه القواعد إلا نتيجة لفعل المقاومة وليس بحجة أو بمنطق المفاوضات الفلسطينية، وإنما المقاومة وفعل المقاومة هو الذي يستطيع أن يؤثر ويجبر الاحتلال، وهذا حال كل شعوب الأرض التي ابتليت بالاحتلال، فقط عن طريق المقاومة وطريق القتال والنضال ضد الاحتلال أجبر هذا الاحتلال على الرحيل، إلا إذا كان الشعب الفلسطيني مستثنى من كل شعوب الأرض، أو نريد أن نخالف القوانين فنضع العجلة أو العربة كما يقال أمام الحصان وهذا في الحقيقة هو الغريب.

نقول لا نريد مقاومة والاحتلال موجود، إذن ما الطريق وما السبيل؟ كل الطرق فشلت، نريد دولة والاحتلال موجود، كيف تكون دولة وهناك احتلال؟ كيف يمكن أن تتركب هذه الأمور على عقل الانسان، هنا في الحقيقة نوع من التناقض.

ومع ذلك أمام كل الذي يحصل ويجري لا بد من مشاركة سياسية وعمل سياسي، ولا بد من دور سياسي تقوم به كل قوى الشعب الفلسطيني، ومن بين هذه القوى حركة حماس، ونحن نشننا أم أبيننا نلاحظ التغييرات والتحويلات في الواقع الفلسطيني. هناك تحولات كثيرة منذ ٢٠ أو ٢٥ سنة، تحولات في المجتمع، قوى نهوض وارتقت، آراء وأفكار، وبالتالي لا بد هذه الأجواء من أن تؤخذ

بعين الاعتبار. في تقديري، والذي أريد أن أصل إليه، إن حركة حماس حينما طرحت شعارها، شركاء في الدم شركاء في القرار، ودعت إلى تشكيل قيادة موحدة مع زميلات لها من القوى الفلسطينية المختلفة لتكون مرجعية عليا للشعب الفلسطيني للبحث في كل ما يستجد على الساحة الفلسطينية محلياً وخارجياً، وضعت الأولوية لترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني الذي أصابه الخلل والعطب في معظم جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية وكل شيء. أنت حين تجلس مع أي إنسان فلسطيني، مع القوى، مع شرائح المجتمع المدني أو السلام الإجتماعي بالأحرى، وكل الجهات والأطراف تعرف أن هناك خلل، وطالما هناك خلل، تفضلوا تعالوا نجلس جميعاً تحت سقف واحدة نعالج هذا الخلل من كل جوانبه، نعالج هذا العطب في كل المجالات، ونحن، بفضل الله، كفلسطينيين، عندنا التخصصات وعندنا الإمكانيات الكثيرة، شريطة أن يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، (نقاش حول الرجل المناسب في المكان المناسب تطرق لدور المرأة المناسبة - المحرر) ولكن يجب أن تعرفوا أننا نعتبر المرأة إحدى قلاع العقيدة ودورهم شقائق الرجال، نحن لا نريد أن نتحدث في هذا المجال.

الكل يقول يوجد خلل إذن تفضلوا وتعالوا حتى نضرب كل شيء مع بعضنا البعض، عندنا التخصصات، عندنا الإمكانيات بعيداً عن الشللية وعن الحزبية وعن الفئوية وكذا. عندنا يذهب أي مواطن ليقدم لوظيفة، يرفع أمره إلى الأجهزة الأمنية فهي المرجعية الحقيقية في التوظيف ويبدأون معه: من أنت؟ ومن هو أبوك؟ ومن هي أمك؟ ومن أخوك؟ ومن جدك؟، وإذا له علاقة باتجاه إسلامي في الغالب لا يوظف. بالتخصص والكفاءة نريد أن نصلب الواقع الفلسطيني.

أنا أتقاطع مع معظم ما تفضل به الدكتور علي الجرباوي فيما يتعلق بمسألة الانتخابات، تصليب الوضع الداخلي الفلسطيني والحياة السياسية الفلسطينية. نحن مع رحيل الاحتلال ثم بعد ذلك نحن مع انتخابات حرة ونزيهة لشعبنا الفلسطيني، ونحن نحترم اختيار الشعب الفلسطيني بغض النظر عن الشخوص وعن العناوين وعن الإنسان الذي اختاره الشعب فنحن جنود لذلك الخيار، ولكن لنضع الحصان أمام العربية أولاً. انتخابات حرة ونزيهة وبالتالي نحن نشارك في الحياة السياسية الفلسطينية ولكن هذه الحياة الديمقراطية - نحن نسميها الحياة الشورية بمنطورتنا - لا بد من أن يتوافق الفلسطينيون كلهم عليها بكل قواهم، ومن ذوي الاختصاص أيضاً على تسيير هذه المرحلة تسييراً علمياً صحيحاً دقيقاً بعيداً عن الأهواء. إعادة النظر في لجنة الانتخابات المركزية، لماذا تكون من لون واحد؟ إعادة النظر في قانون الانتخابات كما تفضل به الأخ. بين عشية وضحاها تولد قوانين!! هناك رأي عام فلسطيني، قوى فلسطينية أخرى، شرائح فلسطينية، منظمات أهلية وغير أهلية، أناس في أهل اختصاص وأكاديميين وعلماء. لماذا هؤلاء الناس لا يؤخذ رأيهم بعين الاعتبار؟ ثم العملية الانتخابية ككل، يجب أن تكون متابعتها من الألف إلى الياء، أما أن تكون هناك مراحل أخرى فهذه قضية فيها نظر. لا بد من أن تكون العملية الانتخابية بحد ذاتها عملية متواصلة تحت سمع وبصر كل من لهم شأن في إنجاح العملية الانتخابية



والمحافظة على نزاهتها وعلى صدقيتها. إن ما دعت إليه حركة حماس بتشكيل مرجعية عليا للشعب الفلسطيني لتصويب كل شيء هو خطوة متقدمة من حركة حماس، أنا أحترم منظمة التحرير الفلسطينية وأنا قلت في أكثر من موقع ويجوز الأخوة موجودون وهذا ما أقوله لوسائل الإعلام أيضاً، نحن بالعكس نقول للأخوة أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية وجميع الفصائل المنطوية تحتها احرصوا على منظمة التحرير الفلسطينية، وبغض النظر شئنا أم أبينا نحن نجلس مع الكل، ولسنا بعيدين عن الواقع. المنظمة مغيبة ومهمشة ودورها دور وظيفي لتمرير أي شيء في أي مرحلة من مراحلها، وهذا عايشيناه عن قرب. منظمة التحرير الفلسطينية أين هي؟ مغيبة. موقف حركة حماس منذ المؤتمر الشعبي الأول يا أخ أبو ليلي، وكل الأخوة في القوى الفلسطينية التي شاركت في المؤتمر الشعبي الذي عقد في رام الله كان هناك دعوة صريحة ونحن وقعنا على البيان آنذاك نقول فيه: «تصلح أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية بيتاً جامعاً لكل الفلسطينيين» ولكن شريطة إعادة صياغة سياسة منظمة التحرير الفلسطينية مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات في الواقع الفلسطيني من كل جوانبه، ثم إعادة بناءها على أسس شورية وديمقراطية وسط انتخابات حرة ونزيهة للشعب الفلسطيني في داخل الوطن وخارجه. الآن البعض سيتعجب ويقول الخارج!!! نعم في الخارج ولماذا الانتخابات العراقية في الخارج صحيحة وتنجح أما الشعب الفلسطيني ممنوع ينتخب في الخارج؟ مع شديد الأسف هذه الصيحات نسمعها من أناس فلسطينيين قبل أن نسمعها من أناس آخرين. ماذا الذي يمنع؟ هناك في الوحدات ينتخبون ويعينون مختارين لوحدهم وفي البداوي وفي عين الحلوة إلى آخره، فليس من المستحيل وليس من الصعوبة في مكان أن يكون هناك انتخابات، وبالتالي يكون التغيير كلي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولمؤسساتها على أسس سليمة صحيحة مقبولة من الكل. حينما تبنى المنظمة على انتخابات حرة ونزيهة تحمل الهم الفلسطيني ككل لأنها هي المعنية في الشأن الفلسطيني داخلياً وخارجياً، فلذلك هذه هي منظمة التحرير الفلسطينية، ولذلك حينما نقول قيادة ومرجعية عليا فهي ترتب الأمور، ومن بين هذه الأمور التي ترتبها أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة بناءها وصياغتها وسياساتها وبرامجها على أسس جديدة، هذا هو المقصود.

بالنسبة للانتخابات الرئاسية كان لنا موقف منها لأننا شعرنا إن الانتخابات الرئاسية ذات وظيفة سياسية بحتة، وبالتالي دورها دور استكمالي لمراحل سابقة تتعلق باتفاقات ومفاوضات ونحن لا شأن لنا بهذا الأمر من السابق، وبالتالي لا يكون لنا أمر في اللاحق مع أننا لا نطرح أنفسنا لا بديل تفاوضي ولا بديل سياسي، وإنما الواقع إقليمياً ودولياً قرأناه قراءة دقيقة يقول لنا اتركوا هذا الموقع، ويجب أن يحترم الناس موقف الحركة بهذا الاتجاه! فيما يتعلق بانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني أنا أعرف أن البعض ستكون له خلفية معينة في النقاش، نحن نتحدث بصدر رحب. بالنسبة للمجلس التشريعي في الحقيقة لا زال الأمر قيد الدراسة عندنا في الحركة وفي

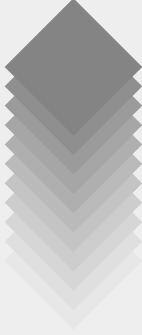
ضغط علينا من الشارع<sup>١</sup>، علينا ضغط من الشارع من شرائح محترمة تدعونا لضرورة المشاركة وأن لا ندير ظهرنا لهذا الواقع، الأمر قيد الدراسة وأنا في تقديري المسؤوليات الملقة الآن على حركة حماس في ظل هذا الواقع وظل المتغيرات يجعلها تدرس هذا. الأمر غاية في الدقة والعناية وسيكون موقف قريب جداً، وإن كانت الأمور تتجه كلها بالاتجاه الإيجابي.

فيما يتعلق بالانتخابات البلدية نحن رغم تحفظاتنا على سلوك وسير العملية الانتخابية للمجالس البلدية والقروية إلا أننا شاركنا وسنشارك وسنكمل إن شاء الله المشاركة في الدورات اللاحقة للمجالس البلدية هذا في تقديري هي إضاءة عامة على المرحلة القادمة والسقف الذي يحكم تعاملنا كحركة في ظل المتغيرات والتحولت في الواقع الفلسطيني المستقبلي.

---

<sup>١</sup> أعلنت حركة حماس رسمياً في شهر نيسان/ ٢٠٠٥ عزمها خوض انتخابات المجلس التشريعي. (المحرر)





## مستقبل ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني

د. مصطفى البرغوثي\*

واضح أن هناك اهتمام كبير في هذا النقاش، انا في الحقيقة سأركز كل مداخلتني على ديمقراطية النظام السياسي ولكن اسمحو لي في البداية ان اتكلم عن النظام العام ولكن لفترة قصيرة جدا، لأن من الصعب معالجة موضوع الديمقراطية الداخلية دون فهم الاطار العام لما يجري في فلسطين، وأعتقد انه في الاطار العام في الجلسة الافتتاحية ربما اثرت بعض جوانب هذا الموضوع ونحن لا نستطيع التهرب من اسئلة ملموسة محددة موجودة امام كل الاطراف السياسية و ليس فقط السلطة الوطنية الفلسطينية.

**السؤال الاول:** ما الذي سنحققه بعد انتفاضة اربع سنوات واربعة اشهر وتضحيات باهظة شملت ٣٦٠٠ شهيد و ٦٧٠٠٠ جريح و ٢٨٠٠٠ معتقل بما في ذلك ٨٠٠٠ معتقل ما زالوا في السجون وتدمير في البنية التحتية وصل الى مليارات الدولارات سواء البنية التحتية او الزراعية؟ كيف سينعكس حجم هذه التضحية على الاداء الفلسطيني وعلى المواقف السياسية الفلسطينية وهل لا يعد من باب التفريط الحديث عن انه بعد كل هذه التضحيات سنرجع ل٢٨-٩؟ انا رأيت انه سؤال مهم ومطالبة كل الحركات السياسية وبما في ذلك الحركات التي شاركت في العمليات الكفاحية الي اسمها الانتفاضة أن تجيب عليه. بالمناسبة الانتفاضة ليست اسم سيء واليوم هناك هجوم على الانتفاضة وكأنها شيء سيء، هي اجراء وطني دفاعي قام به الشعب الفلسطيني دفاعاً عن نفسه وفي ظل هجمة اسرائيلية لم تتوقف حتى هذه اللحظة.

**السؤال الثاني:** الذي يطرح نفسه هو اية رؤية ستسود؟ هل رؤية الشعب الفلسطيني الذي خاض على اساسها نضاله من اجل قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة حقيقية بما في ذلك ازالة المستوطنات

\* الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية.

و جدار الفصل العنصري وعروبة القدس وحدود عام ٦٧ وحق العودة للاجئين الفلسطينيين؟ أم الرؤية الثانية التي تتحدث عن العودة الى نهج اوسلو وعنوانها البرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية وخارطة الطريق، مع ما يحمله هذا من خطورة الانزلاق الى فكرة دولة مؤقتة وحلول اتفاقية جزئية انتقالية دون حل المشاكل الجوهرية للشعب الفلسطيني، يعني احلال حل انتقالي جزئي على شكل دولة مؤقتة دائمة بدل فكرة دولة فلسطينية مستقلة كاملة، وبالتالي تكريس partite في الاراضي المحتلة. لا احد شكك في شرعية الانتخابات الرئاسية بما في ذلك الذين قاطعوها، بالتالي هناك اعتراف بنتائج هذه الانتخابات، ولما انتخب الاخ ابو مازن، لم يكن هناك احد لم يعرف ان الاخ ابو مازن يتبنى فكرة خارطة الطريق و العودة الى نهج اوسلو، المسألة كانت واضحة لذلك تنطرح هنا مسألة هامة بالنسبة للشعب لنفسه، الشعب مشارك في عمليات الانتخاب الديمقراطي الذي يقوم بها، وعندما يصوت بذلك الشكل او بذاك فهو يختار خيار معين، وهذا ينعكس في العملية السياسية وهذا مغزى و مضمون الديمقراطية. المسؤول يسعى للحصول على اصوات، والناس عندما تصوت تعطي المسؤول اصوات وبالتالي تشارك في عملية صنع القرار.

**السؤال الثالث:** أليس هناك فعلا حاجة لكي ننتبه نحن كلفلسطينيين إلى خطورة فكرة تكون قاعدة اجتماعية لحل منقوص عن الحل الوطني الذي يشكل قاعدة الاجماع الوطني الفلسطيني والذي مضمونه دولة فلسطينية كاملة السيادة، وماذا سيكون موقفنا من محاولات توسيع القاعدة الاجتماعية لحل منقوص بالتمويل المالي الخارجي؟ هذه اسئلة مهمة ويجب ان نسألها لأنفسنا.

**السؤال الرابع:** في نظرنا ايضا الى العملية الديمقراطية، والاشكالية القائمة انا في رأيي الان امام القوى بما في ذلك كل القوى التي وافقت على وقف اطلاق النار، هل يمكن ان نقبل اطلاق نار متبادل بدون وقف جدار الفصل العنصري ووقف التوسع الاستيطاني ووقف بناء المستوطنات؟ وفي ظل عملية تستهدف عمليا فصل القدس عن الضفة الغربية؟ هناك تخطيط لجعل معبر قلنديا بالضبط مثل معبر ايرز حدودي، وفصل سكان القدس كليا، وفي ظل محاولات متتالية لاعادة الاستيلاء على اكثر من نصف املاك الفلسطينيين في القدس عبر نظام او قانون أملاك الغائبين، هل نقبل بالعودة الى الافراج عن السجناء وفق الشروط الاسرائيلية؟ من على يديه دم ومن لا ومن على يديه جبر أو لاً؟!

هذه اسئلة اربعة مهمة في تقرير مسارنا السياسي وسيكون لها تأثير كبير في الانتخابات التشريعية القادمة لأن من سيتشرح يجب أن يجيب على الاسئلة، في اي اتجاه سنسير سياسيا، من هنا انا أنطلق الى النقطة الاساسية او النقطة الجوهرية في مداخلتني وهي الانتخابات وعملية ديمقراطية النظام السياسي. اعتقد انا خطونا خطوه كبيرة جدا من خلال الانتخابات الرئاسية، وما سبقها وتبعها من انتخابات بلدية، خطونا خطوة كبيرة جدا الى الامام نحو نظام ديمقراطي، وبيدولي ان ما جرى هو تغيير لا رجعة فيه، في اتجاه النظام الديمقراطي، لأنه بحكم عوامل محلية وعربية وعالمية، مجموعة عوامل محيطة تجعل هذا التغيير ممكن. العوامل العربية معاكسة ولكن اذا اخذنا المجمل اعتقد ان الذي يجري هو تغيير لا رجعة فيه وحيث انه لا يمكن ان يتعايش نظام حكم الحزب الواحد

والديمقراطية، فإننا نتحدث في الواقع عن قبول مبدأ تداول السلطة بالطرق السلمية، وفي تقييمي لما جرى اعتقد ان هناك العديد من النقاط الاساسية التي يجب ان نركز عليها.

أولاً: لا يجب ان نبالغ في ما جرى، فالذي جرى بداية، ولكن بداية وضعتنا في طريق لا يرجع للخلف، كما يجب ان لا نقلل من اهميته، حيث هذه في اعتقادي اول انتخابات ديمقراطية في العالم العربي يجري فيها تنافس حقيقي على السلطة القائمة من خلال منافسة ممثل السلطة القائمة الاول بصورة جدية. وربما لا مبالغة في القول ان هذه اول انتخابات تنافسية تجري في الوطن العربي منذ عهد الخلفاء الراشدين، وهذا لا تقللوا من اهميته لأنني أعرف ان بعض الحكام العرب لا ينامون بسبب الذي جرى في فلسطين، ونعرف نحن كيف العديد من الحكام العرب تدخلوا في العملية الانتخابية الفلسطينية واعلنوا نتائجها قبل ان تجري، وتدخلوا بوسائل الاعلام الفضائية وغير الفضائية، لأنهم كانوا خائفين ليس على ابو مازن، خائفين من فكرة المنافسة الديمقراطية ومن فكرة ان هناك منافسة حقيقية تجري واثنين او ثلاثة أو اكثر خمسة ستة سبعة متنافسين على مقعد الرئاسة الاعلى، وليس على منصب رئيس الوزراء، بل على منصب الرئيس الاعلى، يعني رئيس رئيس الدولة او الملك في البلدان العربية، وهذه النقطة يجب ان تكون مفهومة لنا حتى نفهم مغزى ما جرى في فلسطين.

ثانياً: رغم العبث غير المبرر والضغوطات والتلاعب الذي جرى مع لجنة الانتخابات المركزية الذي شرحه الدكتور علي، بما في ذلك تغيير القانون في اخر ساعتين، وهذه يعني اثم كبير، إذ ليس هناك من يغير القانون في اخر العملية الانتخابية، ولكن مع ذلك ورغم ما بدى وكأنه نكسة نحو ممارسات الماضي، تبقى العملية، وخاصة ما جرى في الانتخابات البلدية بعدها، على درجة عالية من الديمقراطية، وانا وافق تماما مع ما ذكره الدكتور علي اذ يجب ان ننظر الى العملية الديمقراطية في فلسطين باعتبارها عملية تطويرية، و نغذي ونقوي كل ما يعزز هذا التوجه الايجابي الديمقراطي.

ثالثاً: كرسست هذه الانتخابات مبدأ التعددية السياسية وهناك أناس أعرف انهم يحاولون تجاهل هذا الامر، او القفز عنه، لكن هناك الان، أعجب البعض أم لم يعجبه، ثلاث قوى في المجتمع الفلسطيني، حركة فتح، حركة حماس والتيار الاسلامي، والتيار الوطني الديمقراطي موجود على الأرض و ٢٠٪ ليست بالقليلة، واذا جمعنا ٥٪ اخذوها معهم ممثلين اخرين للإتجاهات الديمقراطية فهذا ليس بشيء قليل، نحن نتحدث عن ربع المجتمع، ولديه قدرة، التيار الوطني الديمقراطي، وقابلية وطاقة ان يصل الى ٤٥٪ واكثر، اذا عرف كيف يوحد جهوده وطاقاته وعرف كيف يمارس نشاطه السياسي والكفاحي والديمقراطي، وأشير هنا الى ان وجود التيار الديمقراطي ليس بشيء جديد ظهر في الانتخابات البلدية ولا الرئاسية، التيار الديمقراطي ظهرت ملامحه في الانتخابات النيابية، و اذكر بانتخابات نقابات المهندسين والاطباء وأطباء الاسنان، واذا كان الحديث يدور عن خلافات في هذا الاتجاه او ذاك، انا رأيت الانتخابات اظهرت مسألة حساسة جدا مضمونها ان الانسان لا يمكن ان يكون في السلطة ويكون في المعارضة في نفس الوقت، لا يستطيع الانسان أن يكون في السلطة ومعارض، يا سلطة يا معارضة، اما الاثنتين مع بعض «ما بيركبوا»، والشعب لا يفتنق بهذا وبالتالي

أنا اتحدث عن المعارضة الديمقراطية، وليس الرؤية الديمقراطية. وحتى تكون المعارضة الديمقراطية قوة فعالة يجب ان تكون قوة معارضة ومؤثرة في المجتمع، الان مع الهدنة المعلنة ووقف اطلاق النار، ووقف العمليات العسكرية كما يبدو، سيتزايد دور العمل السياسي، وايضا سي طرح سؤال حول العمل السياسي الكفاحي، لأن العمل السياسي ليس فقط أن تتنافس مع بعضنا، العمل السياسي الكفاحي ان «نشتغل في اسرائيل»، لأننا عندما نتحدث عن ادارة مفاوضات، نتحدث عن ادارة صراع، وبالتالي هذه اسئلة مهمة تشكل جزءاً من التكون السياسي القادم. انا التقيت اليوميين الماضيات بعدة ممثلين لأطراف من دول اوروبية مختلفة، وكانوا يسألون سؤالاً: بعدما تدخل حماس في التشريعي، بعد ما دخلوا في البلديات، طبعاً سيدخلون في التشريعي، ماذا سنفعل لأنهم مصنفون الان على قائمة الارهاب؟ هناك قوى شاركت في الانتخابات الرئاسية موجودة على هذه القائمة. انا جوابي لهم غيروا القانون، لأن المنظمات الفلسطينية ليست منظمات ارهابية، هي بصراحة منظمات وطنية وبالتالي المشكلة في القانون لا في المجتمع الفلسطيني، ويجب ان نقول ذلك بكل وضوح وصراحة. هذه كانت وجهة نظري طول الوقت. ان الانتخابات كانت وسيلة كفاح للشعب الفلسطيني و يمكن ان تعود على الشعب الفلسطيني بخير كثير، لذلك فإذا أرادت حماس والحزاب السياسية الاخرى المشاركة فهي بمجرد مشاركتها تقبل نتائج هذه العملية، هذه هي قاعدة الديمقراطية، وبالتالي لا يعمل احد خارج النظام السياسي الذي هو مشارك فيه، ومثل ما هو من الصعب أن يكون الإنسان معارض ومشارك في السلطة في نفس الوقت، لا يستطيع الواحد أن يكون جزء من النظام السياسي وخارجه في نفس الوقت، لا تتماشى هذه المعادلات مع بعضها البعض.

#### الاستنتاج الرابع و الاخير حول ما جرى:

اننا نعتقد انه تم كسر حاجز الخوف. هناك اناس كثيرون كانوا خائفين في الانتخابات، انا أعرف، كانوا يأتون ويقولون نحن نريد التصويت لكن خائفين، في أناس هددونا نخسر وظيفتنا، هددونا انهم سيعاقبونا، اريد التبرع لكن «ما تحط اسمي»، اشياء من هذا القبيل، انا اعتقد انه تم كسر حاجز الخوف و انا حتى هذه اللحظة انتظر الحصول على اسماء أناس عوقبوا لأنهم صوتوا بهذا الشكل او ذاك، لم يحدث. صحيح حصلت مضايقات خلال الانتخابات، حصلت تهديدات، لكن المسألة الاساسية اعتقد ان ما جرى في الانتخابات الرئاسية و البلدية انا قطعنا شوطاً كبيراً نحو تكريس التعددية السياسية وبالتالي انا أمل واتوقع ان يكون هناك اندفاع وجرأة اكبر للمشاركة السياسية في المستقبل. ودعونا نتذكر ان ما من دولة في العالم حققت الديمقراطية الا بالنضال من أجل الديمقراطية، ولا يمكن ان يكون هناك نظام ديمقراطي دون وجود قوى معارضة مناضلة ديمقراطية تسعى لتحقيق الديمقراطية.

أنتقل الان الى الجزء الثاني حول الرؤيا. ما هي العقبات التي تحول دون ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني والتي يجب التعاطي معها او معالجتها؟

أولاً: ان الانتخابات ليست بالتأكيد هي الديمقراطية، الانتخابات هي مجرد وسيلة وشكل أو آلية من آليات بناء الديمقراطية، و ربما تكون الانتخابات التي جرت قد كشفت لنا الكثير من العيوب

والاشكالات الاساسية التي ما زالت قائمة في النضال السياسي الفلسطيني والتي لا بد من معالجتها من اجل استكمال بناء النظام الوطني الديمقراطي.

النقطة الجوهرية الاولى التي واجهتنا من تجربتنا في انتخابات الرئاسة، هي الاحتلال. والاحتلال ليس فقط وجود الاحتلال، الحواجز، القدس - ومشكلة القدس عائق كبير ولكن ليس مانع، يوجد وجهتا نظر كنا نسمعها في مؤتمرات مواطن وتتذكرون أيضاً كنا عندما نتحدث عن الانتخابات الكثير يقف ويسألنا، ممكن تجري انتخابات في ظل الاحتلال وتحت الاحتلال؟ اكيد ممكن والدليل انه صار انتخابات. اذا نظرنا للانتخابات باعتبارها وسيلة كفاح ومقاومة وليس باعتبارها استكانة لإجراءات وقرارات الاحتلال. انا اعتقد انه كان هناك عيبين اساسيين في موضوع اجراءات القدس، العيب الاول ان السلطة تفاوضت مع الاسرائيليين ووصلت الى اتفاق غير مقبول، لأن مضمون هذا الاتفاق كان ان كل مرشح يريد الذهاب الى القدس لازم يأخذ اذن كل مره يذهب فيها، و كل مره سيذهب لعقد اجتماع انتخابي يريد اذن خاص، واسرائيل لها صلاحية ان تقبل او ترفض اعطاء هذا التصريح، ثانيا كان في تقييد كبير جدا على تصويت الناس المقدسيين واصرار على أن الذين داخل البلد في مدينة القدس وخصوصا البلدة القديمة، لا يصوتون الا في البريد كأنهم في بلد اخر، يعني مثل العراقيين الذين صوتوا في السويد، هذا خطأ و يجب من الان أن تفتح هذه المعركة حتى لا يتكرر الامر في الانتخابات التشريعية، لأن الذي يجري اليوم هو حديث عن تثبيت القدس او شطب القدس من البنيان الوطني الفلسطيني، هذا امر في غاية الاهمية وانا أستغرب، رغم اني لاحظت تغيير كبير من الجماهير الفلسطينية وخاصة اهل القدس لما كنا نتحدى الاسرائيليين ونخرق الاجراءات الاسرائيلية، وطبعاً نتعرض للاعتقال وغيره، طبعاً الناس يقدررون هذا في القدس، والجمهور بشكل عام يقدره، لكن الغريب أن بعض وسائل الاعلام وبعض الناس اعتبروا ان مقاومة اجراءات اسرائيل واستغلال الانتخابات لخرق اجراءات اسرائيل وفرض الامر الواقع، اعتبروه كأنه دعاية انتخابية، واعتبروا ان الاستكانة للإجراءات الاسرائيلية سلوك حسيص!! شيء غريب. نحن لا نستطيع أن نفصل بين حقيقة أننا نحن تحت احتلال وبالتالي حتى ونحن نمارس الانتخابات يجب أن نمارسها كأننا نخوض مقاومة ضد هذا الاحتلال، فموضوع الاحتلال، موضوع القدس، موضوع الحواجز، عائق كبير لمن يريد ان يمارس ممارسة ديمقراطية حقيقية، ولكن التحدي الذي يواجهنا هو كيف نستفيد من ما جرى في انتخابات الرئاسة ونضغط من اجل اجراء انتخابات تشريعية في ظروف مختلفة كلياً لتكريس عروبة القدس باعتبارها جزء من الاراضي المحتلة.

**أما المعضلة الثانية:** وانا سأذكر عشر مشاكل تعيق تطور النظام الديمقراطي - ان هناك اشكالية قائمة نتيجة علاقة الحزب الحاكم «فتح» بأجهزة السلطة، عملياً هناك اندماج كامل، ولا يمكن ان تتطور الديمقراطية، حتى لمصلحة حركة فتح، دون فصل الحزب الحاكم عن جهاز الدولة والسلطة، وهذا الفصل له ثلاثة جوانب، الجانب الاول وهو الفصل الذهني، يعني ترسيخ فكرة ان السلطة والثورة ليست ميراثاً لأحد، هي ملك لكل الشعب الفلسطيني، وانجازات حركة فتح التي نقدرها



كثيراً على مدار اربعين أو خمس واربعين سنة، أحسن شيء يمكن ان يقال عنها انها ملك للشعب الفلسطيني، ليست ميراثاً يورثوه. هذه مسألة مهمة ذهنيها حتى اذا أردنا أن نتحدث عن تطور نظام ديمقراطي حقيقي، ثانياً الفصل ويعني حتى اكون موضوعي تماماً هنا لا بد ان اسجل تقدير ان حركة فتح قبلت الخيار الديمقراطي وما صار فيها مثل جبهة التحرير الجزائرية التي بقيت ٣٥ سنة في السلطة دون انتخابات، وبالتالي تحولت الى قوة هامشية، قبلت عملية انتخابية ونعرف انه كان صراع في حركة فتح بين أناس لا يريدون ان يكون هناك انتخابات للرئاسة، بل ان يعين المجلس التشريعي الرئيس تعييناً، و بين أناس قالوا لنذهب للانتخابات، وبالتالي هذه علامة ايجابية.

**ثانياً:** الفصل البيروقراطي والوظيفي، وأنا في رأيي هذا الإندماج البروقراطي الوظيفي يشكل نقطة ضعف، ربما كان نقطة قوة في الماضي، ولكن بالتدرج يمكن ان يتحول الى نقطة ضعف كبيره ستؤذيهم كثيراً اذا استمرت، لأنها تؤدي الى نتيجتين، النتيجة الاولى الاتكال على اجهزة السلطة و اجهزة الامن، بدل التنظيم السياسي، ولقد رأينا ملامح ذلك في الانتخابات الأخيرة، و ثانياً تحمل كل خطايا السلطة وفسادها كما جرى في الانتخابات البلدية في غزة.

**ثالثاً:** الفصل السياسي والمالي بمعنى انه لا يجوز لحزب ان يستعمل مقدرات وإمكانيات السلطة لمصلحة خاصة أو لمصلحة مرشحة في الإنتخابات، و نحن نعرف ان ذلك جرى. هذا خيار مطروح، اذا أردنا تطوير النظام الديمقراطي، مثل كل بلدان العالم، فيجب الفصل بين الحزب الحاكم والسلطة القائمة، إما ان يجري التغيير في هذا الاتجاه وفي ذلك فوائد ومخاسر أو ما يجري وأيضاً في ذلك فوائد ومخاسر، انا في رأيي انه في مصلحة الجميع يجب أن يجري، وحتى يجري نحن بحاجة لقانونين، القانون الأول هو قانون للحركات والأحزاب السياسية، ويجب ان يقر هذا القانون مع مراعاة ظروف حركة التحرر الوطني الفلسطينية، و لا يوجد تعارض بين الأمرين، وضمن القانون يجب أن يوضح ما هي مصادر واليات تمويل الأحزاب السياسية، حتى نحمي الأحزاب السياسية من اي تدخل خارجي عربي أو اجنبي بالتمويل، وحتى يحدد لكل حزب و لكل حركة سياسية وسيلة الحصول على التمويل بالإستناد الى الاصوات التي تحصل عليها في الإنتخابات الديمقراطية كما يجري في كل بلدان العالم الديمقراطية. في حينها تصبح القوانين واضحة والشروط واضحة والكل ملتوم بيها.

**المعضلة الثالثة:** هي ضرورة فصل القضاء عن السلطة التنفيذية والحاجة الى جهاز قضائي مستقل وهذا موضوع لن أخوض في تفاصيله لأنه معروف الكم، يعني اشبع بحثاً بل ربما قتل بحثاً وحتى الان لا يوجد شيء، لا يوجد حتى الان جهاز وطني قضائي فلسطيني مستقل عن السلطة التنفيذية، نحن بحاجة الى خطوات ملموسة في هذا الاتجاه.

**المسألة الرابعة:** هي الحاجة الجوهرية اذا اردنا حياة ونظام ديمقراطي سليم في فلسطين، نحن بحاجة الى اصلاح شامل في الأجهزة الامنية وهذا يعني ليس إصلاحاً على الشروط الخارجية، فهذا موضوع

آخر، الإصلاح على شروطنا الديمقراطية الفلسطينية، من دوافعنا الداخلية. بعض هذه الأجهزة ربما كان طرفاً كاملاً في الانتخابات في الدعاية وفي الدعاية المضادة، وفيما جرى يوم الإقتراع، والأجهزة لها علاقة بالحزب والدولة، بالتالي هناك أناس ربما يعتبرون أنفسهم يشتغلون كحركة فتح ولكن هم يشتغلون في جهاز أمني، فهذه طبعاً مسألة جوهرية. حتى نحقق الإصلاح في الأجهزة الأمنية أعتقد أنه ليس المطلوب فقط إنهاء تعدد مرجعياتها، الأمر الذي يجري الآن، وتقليص عددها وهو أمر أيضاً يجري الآن، بل لا بد من:

**أولاً: تغيير دوري لقادتها.**

**ثانياً: أن يرأسها مدنيون.**

**ثالثاً: منع أي نشاط للأجهزة الأمنية سياسي أو اقتصادي.**

**رابعاً: خضوعها للقانون والسلطة المنتخبة.**

**خامساً: أن تسأل من البرلمان أو المجلس التشريعي وأن يجري تكريس حقيقة أن وظيفتها هي خدمة كل الشعب وليس طرف معين.**

وحتى نكون موضوعيين أنا أحب أن أشيد، رغم أخطاء هنا وهناك، في السلوك الذي سلكته الشرطة الفلسطينية خلال الانتخابات، لأنهم بالإجمال حاولوا القيام بهذا الدور.

**النقطة الخامسة:** حتى نحدث فعلاً وبنينا نظام داخلي، الإصلاح مطلوب فوراً في بنينا منظمة التحرير الفلسطينية، التركيبة الحالية لأجهزة المنظمة الفلسطينية - ما تأخذوني - تنتمي للماضي. هناك أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لا يمثلون سوى أنفسهم، لن أذكر أسماء، وهناك قوى فلسطينية فعالة ومؤثرة مستثناة من التمثيل في منظمة التحرير بالرغم من أنها قدمت طلبات، نحن مثلاً قدمنا طلب إن يكون لنا عضو في منظمة التحرير وأن يكون لنا ممثلين حسب الأصول، حماس ليست موجودة والجهاد ليست موجودة، أنا رأيت أنه منذ زمن كنا نتحدث عن قيادة سياسية موحدة، وكانت حاجة ملحة، الآن مع تطور البنينا الديمقراطي وتطور الانتخابات، الطريقة الأسلم أن يجري تمثيل الجميع في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وحسب علمي أن القوى الإسلامية غير معارضة للفكرة، إن يكون التمثيل وأن تشكل الهيئات الموحدة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. في الحوارات التي أجريتها معهم بما في ذلك مع الأخ خالد مشعل من حماس ورمضان شلح من الجهاد، هم قالوا لي أنهم من ناحية المبدأ ليسوا ضد أن ينطوي الجميع في إطار منظمة التحرير الفلسطينية لكن منظمة التحرير يجب إصلاحها. لا بد من إجراء انتخابات ديمقراطية لهيئاتها في الداخل والخارج، سيقال أن جميع أعضاء الداخل ممثلين في المجلس الوطني، هم الممثلين في المجلس التشريعي، أو يقال نريد انتخابات تكميلية، حتى نزيد العدد لـ ١٨٠ أو لـ ١٥٠ لكن لا يصح أن يظل الوضع القائم حالياً: لا أحد يعرف شيئاً، عن الأعضاء. لماذا لا تجري انتخابات؟ ونفس الشيء ينطبق على الجاليات العربية في الخارج وعلى تمثيل الفلسطينيين في الخارج، أنا

تسائل لماذا لا نريد تجري انتخابات للفلسطينيين في الخارج، ألا يعزز ذلك بنايانا الوطني؟ ألا يعزز ذلك حقوق الفلسطينيين؟ ألا يعزز ذلك مصداقية وصحة القول بأن الشعب الفلسطيني ليس فقط الـ نصف مليون الموجودين هنا في الداخل وإنما هم الـ ٩ أو الـ ١٠ ملايين الموجودين في كل أنحاء العالم، ألا يفيدنا ذلك؟ حتى مع نشوء هياكل ومؤسسات الدولة الفلسطينية أليس من الأفضل أن نفعل طاقات الجاليات العربية المتناثرة في الخارج والتي كانت في حالة ابتعاد عنا في مرحلة أو سولو كلها، وشعرت ببعض الانتعاش خلال الانتفاضة، واليوم يمكن أن نفقدها مرة أخرى بالكامل إن لم نعطيها فرصة المشاركة في صنع القرار، عندما نناقش قضية اللاجئين في المفاوضات ومنظمة التحرير ستوافق أو ما توافق، هي ستقرر في مصير الملايين، هؤلاء الملايين لهم أيضاً حق المشاركة في عملية صنع القرار، هذه هي الديمقراطية، إذن إذا أردنا منظمة التحرير تكون قوية لا بد من أحداث إصلاح داخلي جذري فيها.

**النقطة السادسة:** أن النظام الفلسطيني السياسي باعتقادي سيحتاج إلى فترة من الوقت حتى يتغير طابع علاقة الناس والمجتمع بالقوى السياسية، لأنه للأسف الشديد طغى إلى فترة كبيرة سواء في علاقات الناس مع السلطة وأحزابها وحزبها ومع القوى وحتى المعارضة، خاصة الإسلامية، طغى طابع الزبائنية في العلاقة، أنا أريد الإنسان الفلاني لأنه يعطيني كذا ويقدم لي كذا، هذا لن يحصل تغيير فيه بسرعة، ولا أتوقع، حتى أكون واقعي، أن يحدث هذا في يوم وليلة، ولكن الاتجاه يجب أن يكون تغيير هذا الطابع لنتقل من نمط الزبائنية إلى نمط تمثيل القوى السياسية لمصالح المجتمع، وحتى يحدث ذلك لا بد من تكريس واقع، بأن أجهزة الدولة والمؤسسات والجمعيات تخدم كل الشعب وليس طرف سياسي معين يسيطر عليها، وهذه من الأمور الهامة جداً التي لا بد من تحقيقها، وإذا أردتم أن أشارككم بعض الخبرة التي حصلت عليها في هذه الانتخابات فأنا أقول أن في المجتمع الفلسطيني ٣ نزعات قوية جداً كنا نحسها في كل مكان:

**النزعة الأولى:** نزعة ضد العصبية والتعصب الفصائلي وضد الفتوية.

**النزعة الثانية:** نزعة قوية جداً ضد الفساد.

**والنزعة الثالثة:** نزعة قوية في تكريس سيادة القانون ومبدأ أن كل مواطن متساوي مع المواطن الآخر أمام القضاء وأمام القانون ولا امتياز لطرف على آخر.

وحتى تتقوى الديمقراطية لا بد باعتقادي من تكريس مبدأ تمثيلية القوى السياسية لمصالح الفئات الاجتماعية.

**النقطة السابعة:** إذا أردنا أن نكرس المبدأ الديمقراطي لا بد الآن أن تجري الانتخابات في كافة المؤسسات والاتحادات طالما تجري الآن للتشريعي، والبلديات والرئاسة. هل هناك أهم من هذا؟ إذاً جيد أنها ستجري الان الانتخابات في الغرف التجارية، و يجب فوراً أن تجري في كافة المؤسسات والهيئات انتخابات سواء كانت جمعيات أو كانت الاتحاد العام لنقابات العمال في فلسطين. لا

يوجد أي مبرر على الاطلاق كي تبقى هذه المؤسسات الكبيرة خارج اطار العملية الديمقراطية. لا يجوز أن تبقى مؤسسات ضخمة تتحكم بموارد ضخمة خارج اطار العملية الديمقراطية الانتخابية.

**المبدأ الثامن أو القضية الثامنة:** هي ضرورة تكريس منهج دورية الانتخابات وانا اعتقد أن احد المعوقات الكبيرة في تطور الحركات السياسية كان في السنوات الماضية، هو عدم وضوح متى تجري الانتخابات وحتى عندما صار تسجيل للإنتخابات ما كان محدداً موعد لإجراء الانتخابات، اليوم نحن نعرف انه في شهر واحد سنة ال ٢٠٠٩ ستجري الإنتخابات الرئاسية القادمة، و نعرف انه في شهر سبعة سنة ال ٢٠٠٩، سيتم اجراء الانتخابات التشريعية القادمة، لا يجوز إطلاقاً من الآن فصاعداً أن يوقف مبدأ دورية الإنتخابات تحت أي حجة. الحجة الأكبر التي استعملت في السابق، كانت حجة أن الاحتمال يعيق الإنتخابات، و اتضح أنها حجة كاذبة والدليل على ذلك أننا اجرينا الانتخابات الرئاسية في أسوأ الظروف، لا يمكن أن تكون الظروف أسوأ من الظروف التي جرت فيها الإنتخابات الرئاسية، مع ٧٠٣ حواجز ما فكوا ولا واحد من هذه الحواجز، ومع إغلاقات في كل مكان ومع اجتياحات كانت تتواصل خلال العملية الانتخابية، ومع إغلاق لمعبر رفح الذي بقي مغلقاً ٢٥ يوماً قبل الانتخابات، و أكثر من ٢٠٠٠٠ بقوا محشورين و لم يقدر لا كارتر و لا غير كارتر أن يتدخل ويطلب فتح البوابة فقط اربع ساعات لمرور الناس.

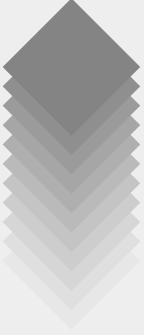
**النقطة التاسعة:** هي تتعلق بموضوع قوانين الانتخابات، وأنا لا اريد أن اعيد ما ذكر، من تعجبي لماذا المجلس التشريعي لا يوافق على إقرار مبدأ المناصفة، نصف للدوائر و نصف للقائمة النسبية مع ان هذا يعزز البنيان الديمقراطي، و أيضاً لا أدري معنى إصرار المجلس التشريعي زج السجل المدني الذي ثبت فشله الماحق،\* سجل مدني لا ينفع، وهو مأخوذ من السلطات الإسرائيلية أصلاً، وأقول كلمة لجنة الإنتخابات لا ترغب بقولها، لا ينفع السجل المدني، يجب العودة الى سجل الناخبين، و يفتح سجل الناخبين لتسجيل غير المسجلين، فقط ٨٠٪ من الناس كانوا مسجلين، فإنهاء هذا الموضوع ضروري وهذا واجب المجلس التشريعي إذا اراد أن نذكره بالخير قبل أن تأتي الإنتخابات، وأنا أمل أن يعيد النظر في قانون توزيع المقاعد بين النسبية و بين الدوائر، و أمل أن يعيدوا النظر في موضوع الكوته النسائية، لماذا الخوف لا أدري؟ إذا كان ممكن ان النظام يقول انه على الاحزاب وضع نساء في مواقع متقدمة معينة ماذا يضر هذا المجلس التشريعي؟ راقبنا الإنتخابات البلدية، لأول مره امرأة ترأس بلدية في فلسطين، شيء رائع، وهذا انجاز كبير، ولولا الكوته النسائية أوكد لكم، في المجالس البلدية كثير من القوى السياسية كانت أهملت ترشيح المرأة في المجالس البلدية.

**نقطة الأخيرة:** تتعلق بالإعلام، لا بد من ايجاد وسيلة لضمان استقلالية الإعلام بما في ذلك الإعلام الرسمي في الإنتخابات، أنا آسف من القول أن أشياء كثيرة لم تنجح خلال الانتخابات

<sup>١</sup> أقر المجلس التشريعي في ١٨ أيار عدم اعتماد السجل المدني. (المحرر)

الفلسطينية، لكن أبرز عدم الناجحين كان الإعلام بما في ذلك الإعلام الفضائي، لقد راقبنا مقدار محدودة الاستقلالية، وهذا شيء مؤسف، كنا نأمل ان يتحلوا بالموضوعية أكثر.

وأخيراً أختتم بالقول أن المحذور الأكبر في حياتنا الديمقراطية المقبلة، هو أن نكرر تجربة أوسلو، بمعنى ان نسمح بأي حالة من الأحوال بأن يطغى الجانب الأمني والالتزامات الأمنية بطريقة تؤدي الى ضرب وإبذاء الحريات الديمقراطية في فلسطين، لأننا لاحظنا انه في ضربه واحدة، بإجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية شاهدها كل العالم رغم الأخطاء التي كانت فيها، بهذه الضربة أعدنا اسرائيل ١٠ درجات للخلف في صراعنا معها على الصعيد الدولي، وبالتالي تكريس الديمقراطية الفلسطينية يجب أن يراه الجميع بصورة واضحة، تكريس الديمقراطية الفلسطينية هو شرط من شروط نجاح نظامنا الوطني وانتصارنا في معركتنا من أجل الحرية و الاستقلال.



## الخارطة السياسية الفلستينية الجديدة

هاني المصري\*

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة الآن: هل أصبحنا عادة الانتخابات المحلية في مرحلتها الأولى، والانتخابات الرئاسية، وعشية استكمال الانتخابات المحلية والتشريعية، أمام خارطة فلسطينية جديدة؟ أم لا يزال من المبكر الوصول إلى هذا الاستنتاج؟ وعلينا الانتظار حتى شهر تموز القادم، إلى ما بعد الانتخابات التشريعية حتى تتضح ماهية الخارطة السياسية الجديدة، وكيف ستكون الاصطفافات والتوازنات في المرحلة القادمة؟

لقد بينت نتائج الانتخابات المحلية والرئاسية أن الحركة الوطنية الفلسطينية تشهد إرهابات لحدوث تغييرات هامة، ولا نبالغ في القول أننا نقف أمام ملامح خارطة سياسية جديدة، ولكن هذه الخارطة ستظهر واضحة جلية بعد الانتخابات التشريعية، لأنها الانتخابات الأهم، والمرأة التي ستعكس موازين القوى في الساحة الفلسطينية. وحتى ندرك حجم التغيير الذي حدث، والذي يمكن أن يحدث علينا أن نتذكر إن حركة فتح التي تقود النضال الفلسطيني منذ أربعين عاماً، كانت منذ دخولها م. ت. ف تحوز على نسبة فعلية لا تقل عن ٢/٣ في كافة المؤسسات والنقابات والاتحادات. وإذا كانت فتح لا تحصل على هذه النسبة بصورة مباشرة دائماً، كانت تحصل عليها من خلال وضع ما يسمى المستقلين الذين هم في غالبيتهم الساحقة فتح أكثر من فتح نفسها.

وعند تأسيس السلطة، وبعد مقاطعة الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ١٩٩٦ من عدد من الفصائل المنضوية في م. ت. ف أو التي لا تزال خارجها، حصلت فتح على أكثر من ٧٠٪ من

\* كاتب صحفي ومحلل سياسي.

مقاعد المجلس التشريعي، وعلى الرئاسة، وعلى الغالبية الساحقة في كافة مؤسسات وأجهزة السلطة. وهذه نتيجة طبيعية بسبب المقاطعة، ولأن ياسر عرفات حصل على ٨٨٪ من الأصوات في الانتخابات التي شارك بها ٧٥٪ ممن يحق لهم الانتخاب.

هذا الواقع أدى إلى أن تشعر فتح، بعد عمر طويل في القيادة، أنها إلى حد كبير هي م. ت. ف، وهي السلطة. فالسلطة هي فتح، وفتح هي السلطة. وما عمق هذا الواقع:

أولاً: إن فصائل م. ت. ف الأخرى قد تراجع دورها إلى حد كبير. فالفصائل المرتبطة بالأنظمة العربية من الصاعقة وجبهة التحرير العربية، تراجعت بصورة جوهرية بعد انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى داخل فلسطين، وتراجع تأثير العامل العربي على الحركة الفلسطينية.

ثانياً: إن حركتي حماس والجهد رفضتا المشاركة لأسباب عديدة أهمها أن حماس تريد المشاركة بما لا يقل عن نسبة ٤٠٪.

ثالثاً: تراجع دور وثقل الفصائل اليسارية على اثر انهيار التضامن العربي والاتحاد السوفييتي ومعسكره الاشتراكي، وعدم قدرة هذه الفصائل على التجديد والتطوير ومواكبة المستجدات، والتغيير، بحيث تستطيع العمل بعد توقيع اتفاق اوسلو، وبعد انتقال مركز القيادة والحركة الوطنية من الخارج إلى الداخل. فهي لم تحل بعد معادلة الجمع بين حركة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي بصورة صحيحة، بعد تأسيس كيان وطني على أرض فلسطين، وبقيت أسيرة لمعارضتها لاتفاق اوسلو، ولمقاطعة الانتخابات التي أبعدها عن التأثير الفاعل من داخل مؤسسات السلطة بعد أن أصبحت هي مركز ثقل النظام السياسي الفلسطيني، ولم تنحو طريق حماس، فعلقت المقاومة العسكرية، رغم تأكيدها المتواصل عليها، ما فتح الباب أمام حماس لتحل محلها لتصبح زعيمة المعارضة بدون منازع. والآن شاركت الجبهتين الشعبية والديمقراطية في الانتخابات الرئاسية وتستعدان للمشاركة في الانتخابات التشريعية. وهذا متغير ملموس.

وحتى ندرك حجم التغيير الذي حدث في وزن الفصائل اليسارية علينا أن نعرف أن الجبهة الشعبية مثلاً كانت تحوز على ثقل يتراوح ما بين (١٢-٢٠٪) قبل اتفاق اوسلو، لدرجة أن تنظيمها في الداخل وضع هدفاً له بأن يصبح التنظيم الأول خلال سنوات قليلة من الانتفاضة الشعبية الأولى كما جاء في دراسة داخلية أرسلها إلى المكتب السياسي.

بعد الانتخابات الرئاسية التي حصل فيها أبو مازن على ٦٢٪ من الأصوات، أطلقت حركة فتح هتافات النصر، وكذبت الادعاءات التي كانت تقول أن دور ووزن حركة فتح قد تراجع في السنوات الماضية، واعتبر بعض المحللين أن فتح ستحصد أغلبية مقاعد المجالس المحلية والمجلس التشريعي، وان لديها الآن تفويضاً مطلقاً لتنفيذ برنامجها الذي أعلنه أبو مازن بوضوح وصراحة أثناء حملته الانتخابية.

ولكن إذا توقفنا قليلاً أمام الانتخابات الرئاسية نفسها سنجد أن حوالي ٣٨٪ من المشاركين في الانتخابات لم يصوتوا لأبي مازن أي ما يقارب ٣٠٠ ألف ناخب صوتوا لمرشحين آخرين! صوت ٢٥٪ منهم للبرغوثي وخالد والصالحي. وإذا توقفنا أمام أن حوالي نصف من يحق لهم الانتخاب لم يشاركوا بالانتخابات لأسباب مختلفة سنصل إلى استنتاج مغاير للاستنتاجات السابقة. صحيح أن مرشح حركة فتح أبو مازن فاز في الانتخابات بأغلبية، وأن لدينا الآن شرعية من حقها أن تحكم، وأنه حصل على تفويض لتطبيق برنامجه، إلا أن هذه الشرعية ليست قوية بما فيه الكفاية، وعلينا أن نأخذ المعارضة التي شاركت بالانتخابات، وتلك التي قاطعت الانتخابات الرئاسية في الحسبان.

وهنا يجدر الإشارة إلى أن التفويض في العمل السياسي والذي يحصل عليه الفائز في الانتخابات لا يكون مطلقاً، فالتفويض مرتبط ومشروط بالهيئات الدستورية والتشريعية وبالإدارة العامة والمؤسسات، خصوصاً التشريعية، وبتحديد الأهداف وخطط العمل العامة والتفصيلية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

والتفويض الفلسطيني معقد بسبب خصوصية الشعب الفلسطيني، الموجود داخل الوطن وخارجه، والذي يعتبر م. ت. ف هي مثله الشرعي والوحيد في الداخل والخارج. وما دام الشعب الفلسطيني لم يعقد انتخابات في الخارج سواء لأنه لم يسع لذلك جاهداً، أو لأنه لا يستطيع ذلك، فإن الانتخابات في الضفة والقطاع يمكن أن تكون عينة أساسية يمكن القياس عليها.

وجاءت الانتخابات المحلية في مرحلتها الأولى في الضفة لتترك مجالاً لإجتهادات واسعة، فلم تحسم النتيجة حجم القوى بسبب الادعاءات المتضاربة وتداخل الجوانب العائلية والعشائرية والجهوية والمحلية مع الجوانب الحزبية والسياسية، إلا أنها أكدت أن حركة حماس تحتل وزناً لا بأس به، ولا يقل عن ٣٠٪ ولا يزيد عن ٤٤٪. إلا أن المفاجأة الكاملة كانت في نتيجة الانتخابات المحلية في مرحلتها الأولى في قطاع غزة. فقد حصلت حركة حماس على ٦٥٪ من المقاعد بينما حصلت حركة فتح على ٢٠٪.

والملاحظ أنه في الانتخابات المحلية سواء في الضفة أو غزة لم يكن نصيب الفصائل اليسارية الأخرى، والتيار الثالث عموماً، كبيراً أو يعتد به، ليس في عدد المقاعد التي حصلت عليها فقط، بل في حجم المصوتين لها إجمالاً، وهذا أمر بحاجة إلى وقفة ومعالجة لتداركه في الانتخابات المحلية القادمة.

بالمقابل استنتجت حركة حماس بعد الانتخابات المحلية في غزة، أن الشعب صوت لها ولبرنامجها السياسي وانحاز لخيار المقاومة، وكان الناقص هو الادعاء بأن الانتخابات الرئاسية التي جرت منذ أسابيع قليلة قبل الانتخابات المحلية غير شرعية، أو شارك بها ناخبون مختلفون عن المشاركين بالانتخابات الرئاسية. وردد بعض أنصار حماس هتافات وعبارات اقصائية وتكفيرية. صحيح أنها لا تعبر عن قيادة حماس ولا عن حماس ككل، ولكنها تدل على وجود مثل هذا الاتجاه داخل حماس. فقد ترددت على لسان بعض أنصار حماس آية قرآنية جاء فيها «جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً» في وصف صراع وتنافس بين أخوة. وجاء في خطبة ألقاها أحد الأئمة «إن ما حدث في



بيت حانون معجزة إلهية أسقطت فيها راية الإسلام راية العلمانية والديمقراطية». وقال أيضا «ما حدث من تسونامي إلى انتخابات بيت حانون إنما هو عقاب الله للكفرة»!!

السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا يفوز مرشح حركة فتح بالانتخابات الرئاسية بأكثرية، ويخسر مرشحو فتح في الانتخابات المحلية؟ حتى رغم الإنجازات السريعة الملموسة التي حققها أبو مازن.

أولاً: لأن حماس لم تشارك في الانتخابات الرئاسية، وبالتالي لم نعرف حجمها الحقيقي رغم مشاركة ٨, ٧٪ من الناخبين المواليين لحركة حماس في الانتخابات الرئاسية.

ثانياً: الشعب اختار في السياسة، برنامج واقعي، برنامج فتح، برنامج أبو مازن لأنه بحاجة إلى وقف العدوان العسكري وتخفيف الحصار، كما اختار الشعب أيضاً مرشحي حماس وبرنامجها في الانتخابات المحلية لأنهم أصحاب تجربة ناجحة في الأعمال الخيرية والخدماتية والمحلية، وعقاباً لفتح ومجالسها المعينة والتي قدمت نماذج في كثير من الأحيان سلبية، حيث لم يتم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وانتشر الفساد والمحسوبية والعشائرية وسوء الأداء والإدارة.

ثالثاً: يمكن أن تكون النسبة التي حصل عليها أبو مازن لا تمثل حركة فتح وحدها وإنما كل المؤيدين لبرنامجها. وكما تشير الاستطلاعات فإن نسبة لا بأس بها قد تصل إلى حوالي ٥٠٪ من مؤيدي كافة الفصائل والمستقلين أيدوا أبو مازن في الانتخابات الرئاسية.

رابعاً: تنافس مرشحي حركة فتح مع بعضهم، واختيار أشخاص أقبوا في السلطة أو في فتح وضعفاء في المجتمع للترشيح يساهم في إضعاف حركة فتح.

خامساً: شارك في الانتخابات الرئاسية أقل من ٥٠٪ بقليل ممن يحق لهم الانتخاب.

سأقدم نموذج الانتخابات في بيت حانون لإظهار قدر أكبر من الحقيقة، فقد حصل مرشحو فتح على ٥٢٪ من الأصوات ومرشحو حماس على ٣٥٪ من الأصوات، ولكن حماس حصدت غالبية المقاعد بسبب التنافس بين مرشحي فتح مع بعضهم البعض، وإذا لم تقم فتح بمراجعة سياستها وأدائها وبنيتها وعلاقاتها، وإذا لم تحدث إصلاحات ديمقراطية شاملة، تمكنها من تقديم أحسن البرامج والأشخاص، فستواجه نتائج مدمرة في الانتخابات المحلية والتشريعية القادمة. فلا يمكن لفتح أن تعيش على رصيدها السابق، أو على أنها تمسك بزمام السلطة والمنظمة، وان قيادتها وبرنامجها مقبولان عربياً ودولياً وحتى إسرائيلياً. وتخطئ فتح لو راهنت على أن تقدم عملية السلام يمكنها من استعادة وزنها، لأن الخبرة القديمة ماثلة أمام الشعب وهي خبرة مصير أوسلو. كل المؤشرات التي أمامنا لا تبشر بالخير. وتدل أن الصراع سينتقل من الشارع والسلاح إلى طاولة المفاوضات ويمكن أن يعود مجدداً.

الانتخابات أكدت أن ثمة تراجع ملموس في شعبية حركة فتح. نتيجة لمجموعة أسباب أهمها:

- مصير اتفاق اوسلو وعملية السلام، الذي تحملت فتح المسؤولية عنه.
- بؤس النموذج الذي قدمته السلطة التي كانت إلى حد كبير سلطة فتح. ففتح لم تحصد ثمار السلطة فقط بل تدفع ثمن قصورها وأخطائها وخطاياها.
- عدم إجراء الانتخابات المحلية، وعدم تكرار الانتخابات الرئاسية، ما اضعف الشرعية القائمة.
- عدم توسيع قاعدة المشاركة في القرار والسلطة بالنسبة للقوى والفعاليات والقطاعات التي وقفت إلى جانب حركة فتح، أو لم تعتبر معارضتها لاتفاق اوسلو سبباً كافياً ومقنعاً لعدم الانخراط في مؤسسات السلطة.
- غرق فتح الكامل بالسلطة والاعتماد الكامل عليها بدل من العمل وسط الشعب ومعرفة احتياجاته والدفاع عنها، بدلاً من ذلك انهمكت فتح في الصراع على الحصص والغنائم ومراكز النفوذ وإهمال الشعب واحتياجاته.
- لم تحصد حركة فتح ثمار مشاركتها الفاعلة في الانتفاضة والمقاومة في زيادة شعبيتها، أو في الحفاظ على شعبيتها السابقة، لأن هذه المشاركة كانت ردة فعل على العدوان العسكري ومحاولة منها لمنافسة وللحاق بحركة حماس، فكانت مشاركة متأثرة ببرنامج حماس وبأشكال النضال التي مارستها، ما أدى إلى واقع نجد فيه أن أجنحة في فتح تنفذ العمليات العسكرية وأجنحة أخرى والقيادة نفسها تندد ببعض هذه العمليات العسكرية وتعتبرها إرهابية. وكانت فتح دون رؤية واضحة وخيار واضح، بل حاولت الجمع ما بين كل الخيارات واللعب عليها، وهذا مستحيل. فلا يمكن الجمع ما بين الجبهة والنار. فإما المفاوضات او المقاومة او الجمع ما بين المفاوضات والمقاومة يمكن أن تكون مقبولة عربياً ودولياً، بحيث تكون أساساً مقاومة شعبية سلمية لا تلجأ إلى الكفاح المسلح إلا بصورة ثانوية وفي مجال الدفاع عن النفس، واستهداف أهداف عسكرية، او مستوطنين مسلحين داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

المتغير الأبرز الذي يمكن ملاحظته من كل ما تقدم، أن الانتخابات بمجملها أثبتت بأن حركة فتح ما زالت هي التنظيم الأول في الساحة الفلسطينية، إلا أنها لم تعد التنظيم الذي يستطيع أن ينفرد بالحكم لوحده، ولا باتخاذ القرار، فلم يعد يحظى بالأغلبية الساحقة في صفوف الشعب. من هنا أصبحت مشاركة القوى الأخرى، خصوصاً حركة حماس، ضرورة قصوى فلسطينية حتى لحركة فتح، رغم الثمن الذي ستدفعه لقاء هذه المشاركة، بالتنازل عن الانفراد بالسلطة، لأنه بدون مشاركة من القوى الأساسية في النظام السياسي، لا يمكن إيجاد شرعية قوية قادرة على مواجهة التحديات

الداخلية والخارجية. استمرار الواقع قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية، يعني استمرار حالة الفوضى والفلتان الأمني والتعددية في الاستراتيجيات والسلطات ومصادر القرار التي ينذر استمرارها بالدمار للجميع دون استثناء.

وهذا يقودنا للتوقف أمام المتغير الثاني المهم في الخارطة السياسية الفلسطينية، وهو يتمثل في زيادة وزن ودور حركة حماس، وفي تغيير موقف حماس نفسه.

اتفاق التهدئة أو الهدنة أو وقف العنف المتبادل أو مهما حمل من الأسماء، أهميته تنبع من انه أتى تنويجاً لسلسلة من التغييرات التي شهدتها حركة حماس. فهو ليس اتفاقاً على الهدنة فقط وإنما يشمل برنامجاً متكاملًا ويتضمن الاتفاق على أو قرب الاتفاق على أسس المشاركة في المنظمة والسلطة.

● حماس أصبحت توافق على برنامج إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وتأجيل تحرير بقية فلسطين لمرحلة لاحقة أو للأجيال القادمة. وتبدي الاستعداد، في سبيل ذلك، إلى الموافقة على وقف أو تعليق المقاومة لمدة كافية إذا تحققت الدولة. بل لقد أعلن الشيخ احمد ياسين قبل استشهاده عن استعداد حماس لوقف المقاومة مدة كافية إذا انسحبت إسرائيل من قطاع غزة.

● حماس قاطعت الانتخابات الرئاسية ولكنها لم تدعو الشعب إلى مقاطعتها كما لم تدعو لانتخاب مرشح معين. وهي لو دعت إلى دعم مرشح من المعارضة لأضعفت النسبة التي حصل عليها ابو مازن. فمقاطعتها صبت بصورة غير مباشرة لصالح انو مازن. وهذا الأمر لا يخفي على حركة سياسية براغماتية مثل حركة حماس. وخصوصاً إن الفترة عشية الانتخابات الرئاسية شهدت لقاءات عديدة بين ابي مازن وقادة حماس. وبين فتح وحماس. حماس اعترفت بشرعية السلطة والرئيس وتبدي الاستعداد للمشاركة في السلطة والمنظمة.

● حماس تدرس المشاركة في الانتخابات التشريعية<sup>١</sup>، وشاركت بالانتخابات المحلية، ولم تعد تعتبر اتفاق اوسلو سبباً للمقاطعة، بل تستعد للمشاركة تحت برنامج رفض اوسلو. على سبيل المثال أشار خالد مشعل عشية انعقاد قمة شرم الشيخ بالأمس إلى وجود تحول في الموقف الإسرائيلي مع انه غير كافي. واعتبر أن قمة شرم الشيخ خطوة ايجابية.

### ما سبق يقودنا إلى أسباب تغيير موقف حماس

● إنها أصبحت في وضع قوي يجب استثماره سياسياً وبرلمانياً قبل أن تفقده خصوصاً في ظل الحرب الإسرائيلية الحاسمة ضد حماس في العامين الأخيرين. فقد أصبح رأس حماس

<sup>١</sup> أعلنت حماس رسمياً في ١٢ آذار قرارها بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني (المحرر).

مستهدفاً بعد اغتيال ياسين والرنتيسي وأبو شنب وغيرهم ضمن حوالي ٦٠٠ عنصر وقيادي سياسي وعسكري من حركة حماس. هذا إضافة إلى اعتقال الآلاف من أعضاء حماس.

● حتى توأكب التغييرات الإقليمية والدولية بعد احتلال العراق، والانتخابات العراقية والتحول في مواقف سوريا ولبنان وإيران، وحتى مصر والأردن والسعودية التي أصبحت غير موالية لبرنامج حماس، فحماس محاصرة وموضوعة على قائمة الارهاب، ويوجد تجفيف لمواردها المالية، وإذا لم تدخل مظلة الشرعية الفلسطينية ستواجه أوضاعاً أصعب، خصوصاً في ظل فترة بوش الرئاسية الثانية، ومع استمرار شارون في الحكم في إسرائيل.

فحماس تعرف أنها تبالغ في الحديث عن الانتصار في غزة، رغم أن المقاومة العسكرية في غزة سرّعت في إقرار خطة فك الارتباط، ولكن هذه الخطة جزء من مشروع استراتيجي متعدد الحلقات يضم تهويد القدس وفصلها، إسقاط قضايا الوضع النهائي مقابل إقامة دولة مؤقتة، وتوسيع الاستيطان وبناء الجدار، وإذا نجح شارون في تنفيذ هذا المشروع وهو ينجح حتى الآن، فهذا يعني: تعزيز موقف إسرائيل الاستراتيجي، وقطعها شوطاً واسعاً على طريق تحقيق أهدافها التوسعية والعنصرية والاستيطانية. فغزة لن تحرر بعد الانسحاب، والتراجع خطوة في غزة هو من أجل التقدم عشرة خطوات في الضفة، وعلى طريق قبر إمكانية قيام دولة فلسطينية حقيقية ومستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس.

ومن المتغيرات الأخرى في الخارطة السياسية إن فصائل م.ت.ف (اليسارية) اختارت طرقاتاً مختلفة فمنها من نافس مرشح فتح في الانتخابات الرئاسية، ومنها من دعم المرشح مصطفى البرغوثي. وهذه الخطوة التي أقدمت عليها الجبهة الشعبية تعتبر تغييراً بارزاً يشير إلى التغيير الحاصل على الأرض ويشير إلى ما يمكن أن يحصل.

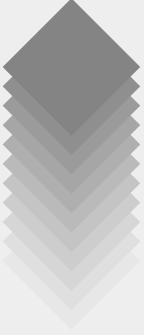
صحيح أن الشعبية استندت إلى فشل الفصائل الديمقراطية في الاتفاق على مرشح واحد، وإلى خلافها مع حزب الشعب على وثيقة جنيف، ومع الديمقراطية على خارطة الطريق، وإلى اتفاقها مع المبادرة على برنامج وطني ديمقراطي وعلى دعم المرشح الأوفر حظاً، ولكن ما حدث يدل على أن التاريخ الكفاحي الطويل لم يعد كافياً للاحتفاظ بنفس الأدوار السابقة.

وخطوة الشعبية تدل على إمكانية تبلور ما يسمى التيار الثالث، وهو تيار، وحتى يقف على رجليه، بحاجة إلى صياغة جذرية لأوضاعه وبرنامجيه وبلورة مواقفه بحيث يصبح متميزاً بصورة كافية عن التيارين الآخرين، وهو بحاجة إلى توحيد صفوفه، وهو يمكن أن يتقدم إذا اتخذ موقفاً وطنياً متماسكاً وواضحاً وواقعياً، وإذا اتخذ موقفاً ديمقراطياً حقيقياً، يبدأ بأن يضرب كل فصيل او منظمة أهلية او نقابة يوجد لهذا التيار نفوذ فيه او سيطرة مثلاً باعتماد الديمقراطية والانتخابات والشفافية والعلنية والمحاسبة والمساءلة والقيادة الجماعية والتجديد والتغيير، والتقدم ببلورة برنامج ملموس واقعي يجيب على الأسئلة المطروحة في كافة المجالات، ويلبي احتياجات المواطن الفلسطيني المختلفة.

المتغير الذي فضلت أن اطرحه في النهاية، هو غياب ياسر عرفات وتأثيره على النظام السياسي الفلسطيني. فياسر عرفات ليس مجرد رئيس منتخب او قائد، وإنما هو رمز وأسطورة، والزعيم التاريخي الذي لم يعرف الشعب الفلسطيني زعيماً غيره خلال الأربعين عاماً الماضية.

لقد ترك غياب ياسر عرفات فراغاً كبيراً لا يمكن التقليل من شأنه، كما لا يمكن النوم على وسادة من الأوهام بأن الانتقال السلس للسلطة والدعم الكبير للقيادة الجديدة على أهميته يعني ان النظام الفلسطيني تجاوز غياب ياسر عرفات بسرعة فاجأت العالم كله. الفراغ الذي خلفه ياسر عرفات كبيراً جداً، لأن ياسر عرفات كان أشبه ما يكون بـ «بونابرت» الذي كان يمسك بكافة أوراق السلطة والقوة في الساحة الفلسطينية. ومن هنا، فالنظام الفلسطيني بعد ياسر عرفات بحاجة إلى تغيير جوهري. فنظام ياسر عرفات فُصِّل على مقاسه، ولا يعمل دونه. ولا يمكن دون تجديد وتغيير وإصلاح، التقدم إلى الأمام. صحيح إنها عملية صعبة، يجب أن تتم بالحفاظ على الاستمرارية، وبحماية الوحدة الوطنية والبرنامج الوطني، ولكنها عملية أصبحت مصيرية وهي اقرب ما تكون بعملية حياة او موت.

ودون تجديد وتغيير وإصلاح ديمقراطي شامل في النهج والسياسات والأدوات وخطط العمل والأشخاص، تغيير يتم بسرعة، يمكن أن تنتهي السلطة إلى إقطاعات وشلل محلية تمزق عرى الوحدة داخل السلطة والمنظمة، وتضعف القيادة المركزية والإطار الذي يوحد الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، بحيث يبقى في أحسن الأحوال إطاراً او كياناً هشاً يستطيع كل اللاعبين القفز عنه سواء أكانوا لاعبون محليون او خارجيون!!



## خطة معالجة الوضع الأمني وإعادة تنظيم وهيكلة الأجهزة الأمنية

د. عزمي الشعيبي\*

لقد وصل وضع الأمن الداخلي الفلسطيني درجة من التردّي والفوضى بات يشكل عنصراً إضافياً يساهم في تهديد بنية النسيج المجتمعي، وأمن الوطن والمواطن. وأصبح توفر إرادة سياسية واعية تتصدى لحالة التدهور مطلباً وطنياً، من خلال إعداد خطة عاجلة وشاملة بهدف تحقيق وحماية الأمن الداخلي للوطن والمواطن، وحفظ النظام العام، ووضع حد لظاهرة فوضى السلاح، وإعادة بناء المؤسسة الأمنية.

### ماذا نريد من الأجهزة الأمنية؟؟

على المستوى السياسي الفلسطيني (قيادة الشعب الفلسطيني)، والمعبر عنها باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية وقيادات الأحزاب والفصائل، أن تحدد في إطار حوار داخلي الجواب على هذا السؤال الطبيعي، ماذا نريد من الأجهزة الأمنية اليوم وفي المستقبل؟؟ وبشكل محدد، كيف نرى لدورها وموقعها في الدولة الفلسطينية ومؤسساتها !!، هل نريدها نموذجاً مكرراً للدور والموقع كما هي في النظام السياسي العربي؟، حيث تلعب دوراً رئيسياً في الحكم باعتبارها شريكاً للحاكم أو حامية له أو هي الحاكم بذاته !!، فلا تخضع هذه المؤسسة لرقابة المستوى السياسي، أو رقابة البرلمان أو المجالس التشريعية، رغم أنها تنفق ما يقارب (٣٠٪) من نفقات أو موازنات معظم الدول العربية (ما وقر بيته خضبة للفساد، وبشكل خاص في مشترياتها وإدارتها المالية). كما ساهمت معظم الأجهزة الأمنية العربية في إخافة المواطنين من المشاركة بالشأن العام.

\* عضو اللجنة الوطنية للإصلاح / عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

بالتأكيد إن الغالبية العظمى من القوى والأحزاب والفصائل الفلسطينية قد عبّرت عن رغبتها في أن تكون الدولة الفلسطينية ديمقراطية، واحد متطلبات النظام الديمقراطي هو تحرير قوة الأمن من أن تكون في يد احد الأطراف في عملية تبادل السلطة مع الآخرين، أي أن قوة الأمن مجبرة للدولة وليس أداة للحاكم في مواجهة الآخرين أو دفاعاً عن بقائه وسطوته وسيطرته.

وعلى ضوء هذه الحقيقة بات مطلوباً البدء بحوار جاد يشارك فيه الجميع بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والأطراف المشاركة في السلطة أو خارجها، من اجل صياغة مفهوم وطني مشترك، لتحديد رؤية وطنية ودستورية فلسطينية لموقع المؤسسة الأمنية ودورها في النظام السياسي الفلسطيني فوراً، وان لا يبقى هذا الحوار داخل غرفة مغلقة بين رئاسة السلطة ومسئولي الأجهزة الأمنية، لأن الإشكال ليس موضوع خلاف إداري أو مالي أو شخصي، بل هو موضوع سياسي من الدرجة الأولى.

وإنني شخصياً وعلى ضوء التجارب المؤلمة لدور المؤسسة الأمنية في النظام السياسي العربي، أرى أن يتم تحديد دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية من الآن باعتبارها أداة من أدوات الدولة وخاضعة للمستوى السياسي، ومساءلة المجلس التشريعي، مع توفير كل متطلبات واحتياجات عملها في الدفاع عن الوطن والمواطن، وليس للدفاع عن الحاكم أو الحزب الحاكم، وهذا يتطلب إعادة هيكلة وتوضيح الإطار القانوني والمؤسسي للمؤسسة الأمنية من الآن.

### الإطار القانوني والمؤسسي

استناداً لما ورد في القانون الأساسي ووثيقة الإصلاح الصادرة عن المجلس التشريعي بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١٦، فإن خطة إعادة بناء المؤسسة الأمنية بإصدار قانون ينظم عمل قوات الأمن الوطني والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى (لا يوجد حتى اليوم قانون فلسطيني ينظم عمل المؤسسات الأمنية، بل تعمل بموجب تعليمات إدارية محلية، وأحياناً كانت تصدر من الرئيس الراحل ياسر عرفات باعتباره القائد العام لقوات الثورة)، يتم بموجبه إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بدمج متشابه الصلاحيات، ودمج اقسامها في الضفة والقطاع في إطار مؤسسي واحد، وتحديد مهام كل منها بشكل واضح منعا لتداخل الصلاحيات، كما يجب أن يحدد القانون الإطار المرجعي المؤسسي، وآليات اتخاذ القرار في كل منها، وحقوق وواجبات العاملين في الجهاز، وشروط الانتساب إليه، وباعتبار ذلك شأنًا وطنياً عاماً.

إن المطلوب أن تقوم الحكومة والأحزاب والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني بمتابعة مناقشة القوانين الأمنية (الموجودة لدى المجلس التشريعي) قبل إقرارها وفق الأصول، على أن يتم ذلك من خلال جلسات استماع وندوات حوار مجتمعية معلنة يساهم فيها الاعلام بشكل

كبير، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: توحيد الأجهزة الأمنية المتشابهة وتحديد صلاحيات ومرجعية كل منها كما يلي:

أ. الأمن الداخلي، ويتبع وزارة الداخلية ويشمل الوحدات (إدارات أو مديريات) التالية:

- مديرية الشرطة
- مديرية الأمن الوقائي
- مديرية الدفاع المدني

ويناط بها المهام التالية:

١. حفظ النظام العام
٢. حماية أمن المواطن وحقوقه وحرياته والمؤسسات العامة والخاصة.
٣. المساعدة والتعاون في تنفيذ واحترام القانون
٤. تقديم المساعدة المباشرة في أعمال الدفاع والإنقاذ وإطفاء الحرائق

وتحدد مرجعيتها من خلال مسؤولية وزير الداخلية عنها أمام مجلس الوزراء، وبالتالي إخضاعها وقراراتها للمستوى السياسي من خلال الحكومة، وبالتالي إخضاع مسؤوليها وأعمالهم للمساءلة والرقابة أمام المجلس التشريعي، ويمثلها وزير الداخلية في مجلس الأمن القومي. يجري توزيع المهام بينها بشكل واضح تحت مسؤولية وزير الداخلية.

ب. مديرية المخابرات العامة (الأمن الخارجي)

- يناط بها جمع المعلومات الإستخبارية عن الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة بأمن الوطن، في حدود احترام مبادئ وأحكام القانون الفلسطيني، واحتراما للحقوق والحرريات الأساسية للمواطنين.
- تقديم التقارير والتقييمات في القضايا التي يطلبها المستوى السياسي، والتي تساعده في اتخاذ القرارات، وتخضع لمسؤولية رئيس السلطة الوطنية أو رئيس مجلس الوزراء.

ج. مديرية الأمن الوطني

وتضم في صفوفها جميع الوحدات العسكرية المتبقية الأمنية، بما فيهم القوات الخاصة أو أية وحدات عسكرية مشابهة، وكذلك الشرطة العسكرية باعتبارهم نواة للجيش الوطني. ومهمته الدفاع عن أمن الوطن من أية اعتداءات خارجية، ويتبع مسؤول الجهاز رئيس السلطة الوطنية ومجلس الأمن القومي.



ويتم حصر مهمة جهاز الشرطة العسكرية في الرقابة والتفتيش على العاملين في الأجهزة الأمنية، بما يعزز انضباط العاملين في جميع الأجهزة الأمنية، ويكون مدير عام الأمن الوطني مسؤولاً أمام إما وزير الدفاع (في حالة وجود «وزير دفاع»)، أو يكون مسؤولاً أمام وزير الداخلية أو رئيس السلطة.

#### د. مجلس الأمن القومي

١. يجري تحديد رئاسة مجلس الأمن القومي وفقاً لطبيعة النظام السياسي، حيث يرأسه رئيس السلطة في حالة النظام الرئاسي، في حين يرأسه رئيس الوزراء في النظام البرلماني، وفي النظام المختلط كما هو الحال في فلسطين يرأسه رئيس السلطة الوطنية ويعتبر رئيس الوزراء نائباً له، إضافة لهم يتشكل المجلس من وزير الداخلية، وزير الخارجية، وزير المالية، مسؤول الأمن الوطني، مسؤول الأمن الخارجي (المخابرات)، مستشار الأمن القومي (سكرتيراً).

لقد بات مطلوباً، وبحوار سريع واخوي بين رئيس السلطة ورئيس الوزراء، حسم هذا الموضوع حتى لا يولد استمرار الخلاف حالة من الاستقطاب أو الصراع على السلطة، لا يتاح في ظلها أي مجال لإعادة تنظيم وهيكل المؤسسة الأمنية، على أن يكون من حق رئيس مجلس الأمن القومي اختيار مستشاره لشؤون الأمن القومي ليكون سكرتيراً للمجلس

٢. يناط بالمجلس إعداد وإقرار الخطط الوطنية لعمل الأجهزة الأمنية، وإقرار السياسات العامة ذات الصلة، إضافة إلى إعداد خطة إعادة تنظيم العاملين في المؤسسة الأمنية فوراً وفق الأسس التالية:

أ. تشكيل لجنة أمنية لحصر جميع المسجلين العاملين والملتحقين بالأجهزة الأمنية الفلسطينية، والبالغ عددهم ما يقارب ٥٥ ألفاً.

ب. تقييم عام للعاملين والملتحقين بالأجهزة الأمنية الفلسطينية من حيث مؤهلاتهم، أعمارهم، ومواقع سكنهم، مستوى التدريب ونوعه.

ج. تحديد مواصفات وطبيعة وأعداد الأشخاص المناسبين، والمناطق بهم تنفيذ ومتابعة مهام كل جهاز بناء على مهام وصلاحيات الجهاز وفقاً للقانون.

د. يساعد في اختيار الملائمين من بين مجموع العاملين في الأجهزة هيئة متخصصة من كل جهاز لاختبار احتياجات كل جهاز من هذا المخزون من العاملين.

هـ. حصر المتبقين من العاملين في الأجهزة الأمنية، والذين لا يتم استيعابهم في أي من الأجهزة، وذلك بالاستفادة منهم في إطار مؤسسات السلطة أو من خلال التقاعد المبكر.

و. تأهيل العاملين في الأمن بعقيدة الولاء للوطن واحترام المؤسسة وسيادة القانون، والدفاع عن المواطنين وممتلكاتهم، واحترام حقوقهم وكراماتهم، وإعادة تدريب العاملين وفقاً لطبيعة الجهاز أو المهام المنوطة به.

ي. توفير كل متطلبات البنية التحتية المساندة لعمل كل جهاز.  
ز. الطلب من إدارة كل جهاز إعداد خطته التفصيلية المشتقة من الخطة العامة، وتقديم تقرير عن ذلك خلال فترة محدودة.

### ثانياً: إعادة تقييم الرتب العسكرية

على مجلس الأمن القومي تشكيل لجنة فنية من الإدارة العامة والتنظيم، وعدد محدود من الكادر الأمني المهني، لدراسة حالة التضخم في الرتب العسكرية، وإعداد قائمة معايير يتم في ضوئها إعادة تقييم العاملين بعد مصادقة مجلس الأمن القومي عليها، على أن يجري لاحقاً تحديد دور هام لمسؤولي الأجهزة في الإشراف والتنظيم وترقية العاملين في جهازهم.

### ثالثاً: موازنة الأمن

أ. يجري تخصيص موازنة الأجهزة الأمنية في إطار الموازنة العامة وفق الأصول والقانون، ويجري الالتزام بتحويل مخصصاتها بانتظام، ووضع آلية خاصة وفق الأصول المالية للصراف تكفل رقابة وزارة المالية ولجنة الموازنة في المجلس التشريعي، للتدقيق والتأكد من أن صرفها تم وفق الأصول، وفي إطار المحافظة على ما هو سرّي من المعلومات.

ب. الوقف الفوري لسياسة التمويل العشوائي، والتي خلقت البيئة لممارسات خاطئة في تمويل عمل نشاطات الأجهزة الأمنية وفي السلوك المالي لمسؤوليها (سياسة دبر حالك).

ج. المطلوب من مجلس الوزراء إصدار لائحة تحدد قيمة رواتب العاملين وفقاً لمعادلة رتبهم مع السلم الوظيفي في الجهاز المدني، التزاماً بما ورد في قانون الخدمة المدنية، بعد أن تم تأمين رواتب العاملين في الأجهزة الأمنية من خلال حساباتهم الخاصة في البنوك، وذلك بتكليف لجنة لإعداد هذه اللائحة من وزارة المالية وديوان الموظفين ولجنة الإدارة والتنظيم، وبما يكفل إنصاف العاملين في هذه الأجهزة أسوة بزملائهم في المؤسسة المدنية.

### محددات لا بد منها:

١. يحظر على العاملين في الأجهزة الأمنية ومسؤوليها:

أ. التدخل في العمل السياسي والإعلامي والاقتصادي إلا بالطريقة التي يحددها ويجيزها قانون الأمن، وفي كل الأحوال يمنع العاملين في أجهزة الأمن من جباية أية أموال من

المواطنين بواسطة أجهزة الأمن أو العاملين فيها، كما يحظر تثقيفهم وتعبئتهم بالولاء لغير الوطن والقانون.

ب. الاتصال مع أي طرف خارجي إلا في حدود التكاليف والتفويض من الجهات ذات الاختصاص والمرجعية.

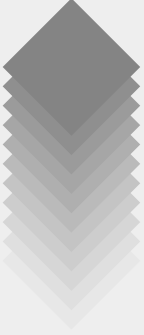
ج. إنشاء قوة تنفيذية خاصة بالجهاز أو سجون تابعة له خارج إطار ما يرد في القانون.

٢. يحظر تولي رئاسة الأجهزة الأمنية لأكثر من أربع سنوات. ولا يجوز لأي مسؤول أمني أن يبقى في أي موقع قيادي محدد أكثر من أربع سنوات.

٣. ضرورة ضمان حقوق العاملين في الأجهزة الأمنية في إطار القانون، بما يشمل حقوقهم التقاعدية، وتعمل السلطة على تأمين تغطية تكاليف احتساب سنوات الخدمة الماضية لصندوق التقاعد.

## خلاصة

إن إعادة تنظيم المؤسسة الأمنية بجوانبها القانونية والمؤسسية والسياساتية على أهميته وأولويته لا يضمن وحده معالجة إشكالية حالة الفلتان والتدهور الأمني، حيث لا بد من معالجة عدد من الإشكاليات المسببة، وذلك في إطار حوار وطني داخلي بين القوى والأحزاب والسلطة، بهدف الوصول لحلول متفق عليها، وآليات وأشكال عمل، ورقابة وطنية بشأنها، مع المحافظة على ما يعزز التعددية وحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني، مع وجود سلطة واحدة وقانون واحد وأمن واحد للجميع، يخضع العاملون فيه للمستوى السياسي، وتخضع أعماله وموازاته لرقابة المجلس التشريعي. كما أنه من الضروري استكمال الحوار للاتفاق على صيغة لمفهوم المقاومة وبشكل محدد، أشكالها وآليات ممارستها، ووقف حالة فوضى السلاح على قاعدة أن الجسم الرسمي المخول بحمل السلاح هو الأمن الرسمي، مع تحريم استخدامه خارج إطار الوظيفة، ما يستدعي معالجة موضوع الإستعراضات العسكرية الضارة، وكل مظاهر العسكرية، بما فيها ظاهرة الميليشيات المحلية المسلحة، وضمان حماية الأشخاص والمجموعات التي جرى مطاردتها بفعل المقاومة والانتفاضة، وإيجاد حلول وطنية وتنظيمية لها فوراً، واحترام الالتزامات الفلسطينية الأمنية على ضوء الإتفاقات الإقليمية والدولية الموقعة، وعلى ضوء التفاهم بين القوى والأحزاب والفصائل الفلسطينية.



## إعادة الانتشار الأحادي الجانب الأبعاد والتبعات

محمود محارب\*

خطة فك الارتباط من جانب واحد جاءت لتجسد استراتيجية شارون، واستراتيجيته أيضاً مرتبطة بما تحدث به الأخوان حول الأجهزة الأمنية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، هذه كمقدمة.

ماذا تريد إسرائيل من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أي ليس فقط ماذا يريد الفلسطينيون من هذه الأجهزة، لأن هذه الأجهزة أقيمت وفق اتفاقية مع إسرائيل، ويراد لها أن تلعب دوراً، أولاً وقبل كل شيء إسرائيلياً، أي أن تحمي الإسرائيليين، نحن نعيش في وضع مرتبك، أنتم رأيتم، وفي محاضرة موفقة جداً، ماذا يراد من الأجهزة الأمنية والمؤسسة الأمنية فلسطينياً. والسؤال: في الجانب الإسرائيلي ماذا يراد منها إسرائيلياً؟

نقطة أخرى، ماذا يراد من النظام السياسي الفلسطيني إسرائيلياً، وهذا مرتبط بما يريده شارون، شارون من أكثر القادة الإسرائيليين وضوحاً، طيلة مسيرته، سواء عندما كان في الجيش الإسرائيلي أو عندما استقال وشكل حزب الليكود هو ومناحيم بيغن، وحتى اليوم، كان دائماً في كل مرحلة من مراحل تطوره يطرح ما يريد، شارون اليوم يقول بصورة جلية وواضحة ما يريده، لنقل التالي: هو يريد إقامة نظام فصل عنصري في فلسطين التاريخية، وقد قادته مجموعة من العوامل على تقديم مبادرته، فك الارتباط من جانب واحد كان البداية. طرح خطته بصورة عامة ومبادئ عامة، في أنه يريد أن ينسحب من ٤٢٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، والمناطق الفلسطينية التي أقيم عليها كتل استيطانية تضم إلى إسرائيل، وإذا جاء الفلسطينيون للتفاوض يتفاوض بالاستناد لهذا المنطق.

\* مدير مركز الدراسات الإقليمية / جامعة القدس.

هذا طرح من قبل بصورة عامة، لكن خطة فك الارتباط طُرحت بصورة منظمة بالنسبة إليه. ما هي العوامل التي دفعته لطرح هذه الخطة؟

أولاً: المقاومة الفلسطينية التي اتخذت شكل انتفاضة بكل أشكالها، كان لها تأثير كبير عليه، وقد طرح خطته هذه في سياق القضاء على المقاومة الفلسطينية.

ثانياً: ما يطلق عليه صهيونياً الميزان الديموغرافي، أي الوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية، سواء في فلسطين المحتلة العام ١٩٦٧ أو ما كان قد احتل في العام ١٩٤٨. هناك خمسة ملايين فلسطيني مقابل خمسة ملايين يهودي إسرائيلي، هذه هي المعادلة بصورة أو بأخرى، حسبما كانت السنة الماضية، زيادة السكان الفلسطينيين سيرغم الإسرائيليين والعالم أن يتعاطى مع هذا المعطى، إذ أنه لا يمكن استمرار الحال على ما هو عليه، وهناك احتمال أن يتدخل العالم ويفرض رأيه على إسرائيل.

ثالثاً: خطة خارطة الطريق، هناك الكثير من الانتقادات عليها، لكن ماذا تعني بالنسبة لشارون، تعني إنها إنهاء الاحتلال الذي وقع عام ١٩٦٧. هناك نقاش في الساحة الفلسطينية والعربية والدولية على خارطة الطريق... إلخ، ولكنها بالرغم من كل ما تطلبه من الفلسطينيين تعني بالنسبة لشارون إزالة الاحتلال من منظور دولي، أمريكي أوروبي روسي وعربي.

هذه العوامل جعلته يتقدم بخطة فيها إغراء، وفيها طعم. تفكيك الاستيطان من قطاع غزة. إسرائيل طيلة تاريخها لم تفكك مستوطنة أقيمت في الأراضي الفلسطينية، فككت المستوطنات في الأراضي المصرية لحل منفرد مع أقوى دولة عربية لكي تجعلها حليفاً، أو على الأقل تحيدها في فرض حل على الفلسطينيين.

هذه هي العوامل التي دفعت شارون لتقديم خطة فك الارتباط من جانب واحد، أنا لا أعتقد إطلاقاً، كقارىء للسياسة الإسرائيلية، أن الرئيس الفلسطيني عرفات كان في مواقفه وممارساته هو العقبة في تحقيق السلام، وهم يدركون هذا، موقف الإسرائيليين هو العقبة، هم يريدون، سواء براك أو شارون، اقتسام الضفة الغربية، لا أعتقد أن هناك قائد فلسطيني يقبل ذلك، إذاً، وحسب منطقهم، سيكون هو العقبة في المستقبل! سيفعلون معه ألف شيء وشيء! يمكن انتقاد عرفات في أشياء أخرى، لكن في هذا الموقف لم يكن العقبة، وقد استجاب عرفات لكثير من الأمور، حلول وسط، ولكن الآن ما الذي يريده شارون؟ نحن نتحدث عن سياسة شارون، شارون يوجد لديه حل عسكري يقوم بتنفيذه على مدار الساعة، ويحاول القضاء على الانتفاضة الفلسطينية عن طريق الحل العسكري، المقاومة الفلسطينية ليست فقط كفاح مسلح أو عمليات تفجيرية في تل أبيب أو غيرها، أو عمليات في المناطق المحتلة علم ٦٧، شارون لا يريد أي نوع من المقاومة، حتى المظاهرة لا يريدها. المشكلة هي بالنسبة له الفلسطينيون والذهن الفلسطيني. هناك فاشي من المنظرين الصهيونيين يدعى شلومو أفنير يقول، أن الرواية التاريخية الفلسطينية يجب أن تتغير قبل أن نصل إلى سلام مع الفلسطينيين، ليس فقط الكتب المدرسية، بل عليك أن تقبل بما تقوله إسرائيل.

وشارون رجل عسكري، يريد توفير كل مقومات القوة لآلة الحرب الإسرائيلية، في البداية اعتقد الناس أن شارون جنرال سيورط إسرائيل وسيتخذ خطوات متهورة مثل إدخال الفيل من الزجاج، لكن شارون عمل بصورة نموذجية بالنسبة للإسرائيليين، في توفير الإمكانيات للمكانة العسكرية، إسرائيلياً وعربياً وعالمياً، بحيث لا يكون أمامها أي شيء تريد أن تقوم به بحق الفلسطينيين من قتل واغتيالات وحصار وتجويع، واستمرار في بناء جدار الفصل، واستمرار في الاستيطان، سواء ما يسمونه، «قانوني» ومرخص من الحكومة أو الاستيطان العشوائي، إلا وفعله، استمر في كل هذا، وبالطبع المكانة العسكرية تقوم بحمايته، هذا مستوى نجح فيه.

نحن نتحدث عن مستويين، المستوى الأول هو كسر إرادة الشعب الفلسطيني، والمستوى الثاني، وهذا يأتي لتحقيق الهدف العسكري وتسهيله، وهو خطة فك الارتباط من جانب واحد، خطة فك الارتباط من جانب واحد فيها إغراءات، مثل تفكيك الاستيطان من قطاع غزة كاملاً، ولكنها تفكيك للاحتلال من داخل قطاع غزة وتركيب غيره في الضفة الغربية والقدس، بمعنى فكك من غزة، ومعه كل الدعم الإسرائيلي والدولي والعربي الرسمي، ثم لم يعودوا يذكرون مناطق فلسطينية محتلة أقيمت عليها كتل استيطانية أصبحت هذه وكأنها إسرائيلية.

هناك ضغط على شارون، إسرائيلياً وفلسطينياً وعربياً، فالقضية الفلسطينية قضية عادلة، وهناك تفاعل في العالم كله لحل القضية الفلسطينية، شارون لا يرى نفسه قائد سياسي عادي، يرى أنه سيحل مشكلة تاريخية لإسرائيل، يريد وضع حل للمشكلة الفلسطينية، بلغته، بإقامة فصل عنصري، حل المشكلة الديمغرافية، حل المشكلة الأمنية، وفي نهاية المطاف يجب أن تكون المسألة الأمنية والنظام السياسي الفلسطيني مصاغان حسب وجهة نظر إسرائيل. في داخل خطة فك الارتباط تحدث عن إزالة الاحتلال والاستيطان كله من قطاع غزة، تحدث عن المناطق الحدودية كيف يجب أن تكون، ستبقى الأمور الجوهرية كما هي عليه، التجارة والعلاقات التجارية والاقتصادية، تبقى كما هي عليه، ويقول هذه ليست خطة سياسية، بل خطة أمنية، ومشكلة حدود قطاع غزة مع مصر، يسمونها إسرائيلياً محور فيلادلفيا، تبقى القوات الإسرائيلية فيه، ولكن إذا استجابت مصر للدور الأمني الذي ترتأه خطة فك الارتباط من جانب واحد، فإن إسرائيل مستعدة للإنسحاب منه بترتيبات أمنية مع مصر، ولكن مع ذلك يريدون هدم مئات المنازل وربما الآلاف في خطة فيلادلفيا الأمنية. يتم تنفيذ الخطة من جانب واحد. ما هو المطلوب من الفلسطينيين إذا؟ المطلوب أن يأخذوا ما تعطيهم إسرائيل! طول الوقت منذ مفاوضات العام ١٩٩٣ حتى الآن والإسرائيليون يتفاوضون مع أنفسهم، هل هناك شيء كنا نريده وكان الإسرائيليون يرفضونه وحصلنا عليه، لا شيء، حتى الآن! الفلسطينيون محشورون ضمن ما يطلق عليه السيادة الإسرائيلية، هم اعتقدوا أن الحل ما دامت مؤقتة ووافق عليها الفلسطينيون ففي الحل الدائم سيوافقون أيضاً.

وهنا كانت المفاجأة العظمى، هو يريد نظام فصل عنصري، حصل عليه وأحرز إنجاز تاريخي في ورقة الضمانات الأمريكية. ورقة الضمانات الأمريكية كانت خطيرة لأنها غيرت السياسة الرسمية

للولايات المتحدة الأمريكية، كانت تتسامح مع المستوطنات ومع حدود الرابع من حزيران. الفلسطينيون قبلوا مصطلح كتل استيطانية، لكن الإدارة الأمريكية لم تكن تقبل به وجرت مفاوضات كثيرة عليها، في المفاوضات التي جرت بين كونداليزا رايز و دون فايسغلاس كانت تقول: إن هذه ليست كتل استيطانية هذه مناطق مختلف عليها، قال لها: الفلسطينيون قائلون، أو على الأقل جزء منهم قابل بأن تضم هذه الكتل لإسرائيل، هل انتم حريصون على الفلسطينيين أكثر منهم؟

إذا الضمانات وعدم العودة لحدود الرابع من حزيران وعدم عودة اللاجئين إلى إسرائيل لم يكن موقف أمريكي، والاستيطان والاحتلال والوقائع التي تتم كذلك، المشكلة في أن ليس فقط اليوم لن نصل لحل، بل غداً أو بعدة أو بعد سنتين أو ثلاث أو خمسة، إلا إذا قبلنا بما يريده شارون، ولا أعتقد أن هناك قيادة فلسطينية ستقبل بما يريده، شارون يريد مرحلة حل طويل الأمد ١٥ سنة، يريد فرض حل على الأرض في فلسطين ويعتمد على قوة إسرائيل لفرض ذلك.

ما العوامل التي أدت إلى نجاح شارون؟ ساهمت مجموعة من العوامل في إنجاح طرحه لمشروعه. هناك خارطة الطريق وكل العالم يتحدث عنها، جاء شارون ووضع أجندته وشروطه، وفرض الوتيرة التي يريدها لسير خطة فك الارتباط من جانب واحد. كيف كان هذا؟

### شارون اعتمد على مجموعة من العوامل:

أولاً: علاقة إسرائيل الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتنسيق الدائم والمستمر فيما بينهما ورعاية هذه العلاقات. لو اليوم الدول العربية لها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، فهل كانت تستطيع أن ترعى هذه العلاقات؟ شارون يستطيع أن يرعى هذه العلاقات، زار الولايات المتحدة عشر مرات في مصالح مشتركة ويرعاها ويطور وينمي هذه العلاقات.

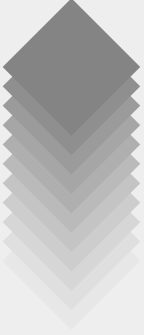
ثانياً: حالة الضعف العربي، وأنا بالأمس سمعت النقاشات، نحن كفلسطينيين مبتزين، ولا نستطيع قول موقفنا الحقيقي من القضية الفلسطينية. القضية الفلسطينية جزء منها مع إسرائيل، أما الأردن فهو امتداد للسياسة الإسرائيلية الدائمة، ومصر تحاول أن تلعب دور سياسي لكن إسرائيل حشرتها في الدور الأمني، والضاغط على الفلسطينيين، دول عربية أخرى مثل سوريا في حالة دفاع، والدول العربية على عمومها في حالة ضعف وتمزق، وتتنافس على التقرب للولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على ذلك هناك القوى العسكرية والاقتصادية لإسرائيل التقليدية وغير التقليدية، فإسرائيل تستعمل هذه القوة وتهدهم، كل ذلك بالإضافة لعدم وجود معارضة في إسرائيل، المعارضة في إسرائيل الآن داخل حزب الليكود وداخل اليمين المتطرف، أما اليسار الإسرائيلي فيتبنى رسمياً خطة شارون، وهو يسار عنصري من شدة كراهيته للفلسطينيين وهو لا يريد أن يبقى على احتلالهم، ليس حباً بهم، بل هو يريد الانسحاب من الضفة الغربية لأنه لا يريد العيش مع الفلسطينيين، يريد دولة يهودية نقية.

قضية أخرى، أنه استغل واستثمر حتى الآن أنه لا توجد استراتيجية فلسطينية موحدة، وإنما استراتيجيتان أو أكثر تتناقضان مع بعضهما البعض وتأكل الواحدة ثمار الأخرى، شارون استثمر هذا بصورة قوية جداً وتمكن بدلا من أن يحاصره الشعب الفلسطيني وتكون إسرائيل هي المحاصرة بصفتها ترتكب جرائم حرب يومياً هو الذي حاصر الفلسطينيين وحاصر قيادتهم.

شارون ليس قدر الفلسطينيين وليس قدر المنطقة، في هذه المرحلة بالذات الاعتماد على الذات، اعتماد الحركة الوطنية الفلسطينية على الذات مهم جدا والموقف السياسي أيضا، ليس هناك في تاريخ القضية الفلسطينية أهم من الموقف السياسي في هذه المرحلة، لأنهم في هذه المرحلة يحاولون فرض حل على الشعب الفلسطيني، كل النضالات والاستشهاد وآلاف الجرحى كلها من أجل أن نحافظ على موقف سياسي، ما هو برنامجنا، ماذا نريد من فلسطين، الموقف السياسي في هذه المرحلة أهم شيء، في الحقيقة الوضع يؤدي إلى الخجل، كل هذه التحديات والأخطاء والجرائم التي لا تزال مستمرة على الأرض والاستيطان والحركة الوطنية الفلسطينية لا تعرف كيف ترتب حالها، يتحدثون وكأنهم معاضة وكأننا نعيش في أوروبا، الحركة الوطنية تمر في مرحلة تحرر وطني وتواجه احتلال ليس فقط عسكري وإنما احتلال استيطاني يهدف إلى تدميرها كلياً، ليس فقط أحد أطرافها، يريد أن يكون الفلسطينيون عملاء له والأجهزة الأمنية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني تابعاً لإسرائيل، هذا الذي تريده إسرائيل سواء شارون أو باراك، الحركة الوطنية أمام هذه التحديات كل هذا الشعب والاستعداد للتضحية منقطع النظر يجب احترام الناس المستعدين للموت والاستشهاد، ويجب احترام هذا الشيء، ونحن غير قادرين أن نضع هدف سياسي ونتفق على وسائل النضال؟ هنا مربط الفرس، إذا وضعنا حركة وطنية مع برنامج سياسي واتفاق على وسائل النضال واحترامها هنا نتحكم في وتيرة النضال، لا يمكن إزالة الاحتلال دون إيذاء المحتل، لا يمكن أن يزول الاحتلال دون مقاومة، فقط المقاومة التي تقول أن هناك احتلال، هذا ليس فقط رأيي وإنما رأي كل المفكرين، (هوبس) تحدث عنه في القرن السادس عشر، نتفق على وسائل المقاومة، استراتيجية هجومية، نحن كإعلاميين فلسطينيين، يجب أن نحدد ماذا نريد من مصر ومن الأردن ومن الولايات المتحدة الأمريكية ومن أوروبا.







# أزمة فتح الجزور وأفاق الحل

صالح عبد الجواد\*

## مقدمة

لست بحاجة إلى دعم أقوالي حول وجود أزمة في فتح، فالأزمة واضحة إلا لمن «لا يسمع، ولا يرى». <sup>٢</sup> وهذه الأزمة عميقة وليست عابرة، فهي كما وصفها احد المعلقين الفتحاويين في مقال له عادة الانتخابات المحلية في قطاع غزة، والتي منيت بها فتح بتراجع سياسي كبير لصالح حماس «أزمة تاريخية وليست محلية» <sup>٣</sup>. ومحاولة التملص من هذه الأزمة السياسية والتنظيمية وحتى الأخلاقية بخطاب تبريري apologetic من جانب، ومن جانب آخر اللجوء إلى استخدام حماس كفرازة تدفع باقي قوى المجتمع للتكاتف حول فتح- كما جرى بالأمس في هذه القاعة- لن يجدي كثيراً. <sup>٤</sup>

وحتى أكون موضوعياً، فليس من أحد بين القوى السياسية الفلسطينية إلا ويمر بأزمة عميقة تحت وطأة جملة من التغيرات والضغوطات ففصائل اليسار الفلسطيني تمر منذ عقود بأزمة<sup>٥</sup> فهناك تراجع الجبهة الشعبية المحزن- بعد أن كانت حركة القوميين العرب والتي انبثقت عنها الجبهة الشعبية القوة السياسية الأولى على الساحة الفلسطينية حتى عام ١٩٦٧- وتصاعد الخلاف حول المواقف السياسية داخلها خصوصاً بعد اغتيال أمينها العام السابق الشهيد أبو علي مصطفى، وهو خلاف عبر عن نفسه عند قرار دعم مصطفى البرغوثي. وتراجع دور الجبهة الديمقراطية منذ انشقاق عام ١٩٨٩. وحزب الشعب الذي كرس جل نشاطه خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة لتفقد مرشح الرئاسة مصطفى البرغوثي، أحد قاداته السابقين، سجل نقاط هزيلة في الانتخابات الرئاسية رغم مرشحه

\* أستاذ العلوم السياسية - جامعة بيرزيت.

الشباب بسام الصالحي. وتآكل، إن لم يكن اضمحلال، حركة فدا التي كان يفترض فيها أن تقدم نموذج ديمقراطي بديل. وأزمة الفصائل اليسارية عكست نفسها في فشل التوصل إلى اتفاق حول مرشح واحد يمثلها في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بل وحتى في نزول قوائم موحدة للانتخابات البلدية الأخيرة، وهو ما ترجم عن نجاح هزيل في الانتخابات البلدية التي جرت في ٣٦ بلدة وقرية (من جميع الفصائل اليسارية فاز ٣٤ مرشح في الضفة الغربية ومرشح واحد!! في قطاع غزة)<sup>٦</sup>

النواب المعارضون من الشخصيات الوطنية لهيمنة السلطة التنفيذية والناقدون للفساد وغياب سيادة القانون والديمقراطية في المجلس التشريعي (كحيدر عبد الشافي، حنان عشاوي، عبد الجواد صالح، معاوية المصري، عزمي الشعبي، حسن خريشة، فخري تركمان، راوية الشوا) بدورهم لم يستطيعوا أبداً أن يشكلوا قوة سياسية «منظمة» داخل المجلس التشريعي تطرح أفق سياسي واجتماعي مختلف، يستطيع أن يجتذب نواب آخرين في المجلس أو قوى جديدة في الشارع، وقد ظلوا - لاعتبارات شخصية أكثر منها سياسية - أفراداً متفرقين دون أن يتمكنوا من بلورة جبهة داخل المجلس حتى لفرض أي مطلب سياسي أو غيره.<sup>٧</sup> وحتى حماس التي سجلت عديد من النقاط على الخارطة السياسية، وساهمت في تعاظم اسلمة المجتمع الفلسطيني في العقدين الماضيين، وحقت سلسلة من النجاحات في الانتخابات البلدية الأخيرة، والتي ستوسع من رقعة تغلغلها الجماهيري من خلال شبكة الخدمات المتعددة التي تقدمها البلديات، فإنها تمر في رأيي بأزمة وإن كانت من طابع آخر.<sup>٨</sup>

وإذا اتفقنا أن جميع القوى السياسية تمر بدرجات متفاوتة من الأزمات وإن اختلفت طبيعتها، فإن أزمة فتح مثيرة للقلق على نحو خاص، بسبب الدور المركزي لهذه الحركة في النظام السياسي الفلسطيني وتوازنه. وإذا كان هناك الآن إجماع في الأوساط السياسية وأوساط المثقفين حول أزمة فتح، فليس هناك من اتفاق حول عمقها وجورها وخطورتها، فهذه الأزمة التي حاول البعض القفز عنها نتيجة «الانتقال الهادئ للسلطة» بعد غياب عرفات، تُصور من الجميع تقريباً وكأنها وليدة دخول النظام السياسي الفلسطيني نفق أو سلو وتحول الحركة من حركة تحرر وطني إلى حزب حاكم،<sup>٩</sup> في سلطة تعتقد الغالبية الكبرى من شعبنا أن أدائها سلبي حتى الآن. ولا شك أن فشل فتح تمييز نفسها عن دور الحزب الحاكم هو عامل رئيسي فيما تشهده الحركة اليوم من مأزق، وقد انتبه ونبه بعض المثقفين الفلسطينيين منذ وقت مبكر جداً إلى مخاطر هذا «الاندماج» بين السلطة وفتح «وعدم وضع جدار فاصل بين الجسمين»،<sup>١٠</sup> لكن صدى هذه الأصوات ضاع في ضجيج وزحام الصراع على «المغانم». وهناك رأي آخر يضيف إلى إشكالية الاندماج غياب عرفات ما يستتبعه الحركة وصمغها اللاصق، والذي كان يستطيع بكاريزمته أن يستقطب التأييد للحركة، وأن يغطي على صراعاتها الداخلية، يحرك الخيوط ويلعب دور الأب بين «الإخوة الأعداء»

ورغم اتفاقي مع التحليل الأول فإنه لا يكفي؛ فأزمة فتح أعمق بكثير من تحول الحركة من حركة تحرر

وطني إلى حزب حاكم، وهي ناجمة عن جملة من العوامل التي كبلت الحركة في مواجهة أعدائها وخصومها، وجعلتها في كثير من الأحيان مسرحاً لصراعات داخلية خطيرة. وهي تتفاعل وتتراكم منذ عدة عقود، قبل أو سلو بزمن كبير. وإذا كان من الصحيح أن ما حدث بعد أو سلو قد سرّع من هذه الأزمة، فإن أو سلو نفسها كانت تعبيراً صارخاً عن وجودها. أما بالنسبة للتحليل الثاني فأنا لا أتفق معه قطعياً. فكثير من أزمات فتح ظهرت خلال حياة عرفات (وأحياناً بسببه) كما أن شخصية عرفات وأسلوبه في الحكم وإدارة شؤون الحركة كان لهما، كما سنرى لاحقاً، أبلغ الأثر في أزمة فتح المزمّنة التي تراكمت بشكل خطير. غير أن هذا لا ينفي حقيقة قدرة الزعيم على تسكين وترحيل هذه الأزمات وهو ما أدى بدوره إلى جعلها أكثر استعصاء للحل.

وإذا كانت أزمة فتح ناجمة عن جملة من العوامل فإنني هنا سأركز لأغراض التحليل على فرضية تقول أن هذه الأزمة مزمّنة منذ أن تحولت فتح من تنظيم سري نخبوي إلى حركة جماهيرية عربية حيث لم تستطع بنية الحركة التنظيمية و نظامها الأساسي (الذي يضم مبادئ الحركة السياسية وقوانينها التنظيمية) التكيف بسرعة مع الخصوصيات والطاقت الجديدة لكل ساحة من الساحات التي شكلت في حينه الساحة المركزية للنضال الفلسطيني (الساحة الأردنية واللبنانية وأخيراً الضفة والقطاع)، وأخيراً فقدان الحركة منذ أو سلو للكفاحية التي ميزتها في عهد سابق. «برهنة» هذه الفرضية تستدعي العودة للجذور مروراً بالحاضر، مختتماً حديثي باقتراح بعض الحلول.

لقد مرت التركيبة الداخلية القيادية للحركة بعدة مراحل:

**المرحلة الأولى: ١٩٥٨-١٩٦٨** (من مرحلة التأسيس وحتى معركة الكرامة): تميزت هذه المرحلة بالتنظيم السري، وتمركز كافة الصلاحيات التنفيذية مشاركة بين أعضاء اللجنة المركزية،<sup>١١</sup> التي تشكلت من أبرز المؤسسين الذين جمع بين غالبيتهم عوامل مشتركة:<sup>١٢</sup>

- أولاد جيل واحد (نهاية العشرينيات ومطلع الثلاثينيات).
- الاكتواء بمطلع صباهم بتجربة النكبة والاقتلاع المريرة.
- جميعهم من عائلات مسلمة.
- انتماء معظمهم إلى أصول قروية، من منظور طبقي وثقافي، فقد اختلفوا جذرياً عن نخبة عهد الانتداب وقيادة منظمة التحرير الأولى.<sup>١٣</sup> إذ لم يكن أي منهم من عائلات كبار الملاك أو الشرائح العليا من البرجوازية. ولا أحد منهم كان خريج مدارس تبشيرية أو انفتح على ثقافات غربية.
- أقام معظمهم قبل النكبة ضمن حدود مثلث جغرافي رؤوس أضلاعه مدن وبلدات الرملة ويافا واسدود وأصبحوا وعائلاتهم لاجئين في قطاع غزة.

- انتمى معظمهم قبل تأسيس فتح إلى أحزاب إسلامية (الإخوان المسلمون وحزب التحرير)
- درس غالبيتهم في الجامعات المصرية
- عمل معظمهم في دول الخليج موظفين في قطاعات حكومية أو خاصة (التعليم، قطاع البترول، الهندسة والإنشاءات.. الخ)

هذا التناغم بين المؤسسين الذي غذته الصداقة والزمالة، انعكس إيجاباً على تناغم الحركة<sup>١٥</sup> في هذه المرحلة الذي أُمّن قاداتها بهدف واضح ومحدد: تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح من خلال كيان فلسطيني ثوري [في المناطق التي لم تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨].<sup>١٥</sup>

الوثيقة السياسية والتنظيمية المعروفة «بهيكل البناء الثوري» التي صيغت على الأغلب في مطلع الستينيات عبرت عن فكر فتح وعن بنيتها التنظيمية خلال هذه المرحلة. لم تتضمن الوثيقة آليات اختيار القادة، أو أسلوب العمل التنظيمي، أو آلية عقد المؤتمرات التنظيمية،<sup>١٦</sup> كما تميزت بضعف تأثير قاعدة فتح الصغيرة نسبياً على قرارات اللجنة المركزية التي تشكلت دون انتخاب، كقيادة جماعية تمثل أكثر من رأي وإن صبت في نفس الاتجاه. لقد نظر المؤسسون القادة إلى أنفسهم كنواة صلبة لا تفتح بسهولة للقادمين الجدد. وواحد من الأسباب التي أشاروا إليها في تفسير ذلك، الرغبة في حماية التنظيم من خطر اختراق أجهزة الأمن العربية.<sup>١٧</sup>

كان هناك نظام من الإجماع والشورى بين المؤسسين الأصدقاء (الصحابة) متأثرين على ما يبدو بتقاليد الحركات الإسلامية وخصوصاً حركة الإخوان المسلمين. غير أن هذا النظام افتقد شخصية «المرشد العام». فعرفات لم يكن في أحسن الأحوال سوى «الأول بين أقرانه»<sup>١٨</sup> في مؤسسة تشبه شركة يمتلك المشاركين فيها أسهماً متساوية.

ومن أجل تعزيز مبدأ جماعية القيادة الذي أكدت عليه وثيقة «هيكل البناء الثوري»<sup>١٩</sup> وضع المؤسسون الحدود عن وعي أمام تفرد أي من أعضائها بالسلطة الكاملة. بالتحديد كان هناك كما تشير العديد من الدلائل، خوف مبكر من بروز وتفرد عرفات.<sup>٢٠</sup> ولهذا السبب بالتحديد لم يكن في فتح أو في نظامها الداخلي منصب رئيس للجنة المركزية حتى المؤتمر الخامس عام ١٩٨٩ عندما اختير أبو عمار بالإجماع (عن طريق التزكية) كقائد عام للحركة. وقد اختير هذا الاسم عوضاً عن استخدام اسم رئيس اللجنة المركزية استمراراً واحتراماً [شكلياً] لتقاليد الحركة من جانب، وإعطاء الحركة طابعاً عسكرياً<sup>٢١</sup> [!!!] في الوقت الذي كانت تنخرط فيه بصورة شبه تامة في العملية السياسية] ولهذا السبب أيضاً قرر «الأبأء المؤسسين» عندما اختاروا بدء الكفاح المسلح عام ١٩٦٥ تعيين محمد يوسف النجار (أبو يوسف) مسئولاً للعمل العسكري<sup>٢٢</sup> رغم طموح عرفات للمنصب واستثماره أكثر من أي عضو آخر طاقته لهذا الغرض (ولكن سرعان ما تنحى أبو يوسف بسبب مشاغله العائلية وحل عرفات مكانه).

**المرحلة الثانية:** (من معركة الكرامة ١٩٦٨ وحتى هزيمة أيلول والأعراس ١٩٧٠-١٩٧١): خلال هذه المرحلة بدأت جماعية القيادة في التراجع بشكل تدريجي وبطيء لصالح تمرکز القوة والقرار. بدأ ذلك عندما حوّل عرفات - نتيجة دوره في تنظيم خلايا فتح في الضفة الغربية ودفعه لقرار المواجهة في معركة الكرامة- بصلاحيات الناطق الرسمي باسم الحركة فأصبح بذلك القائد العلني الوحيد وأتاح له ذلك تعزيز مواقعه داخل الحركة وفي اللجنة المركزية. وفي عام ١٩٦٩ أضيفت إلى صلاحيته كناطق رسمي وكقائد عام لقوات العاصفة منصب قيادة قوات الثورة الفلسطينية ومنصب رئيس اللجنة التنفيذية ل.م. ت. ف. ولا شك أن ذلك كان ناجم عن الكفاحية العالية للرجل، غير أن ذلك أفضى إلى تمرکز السلطة في يد عرفات وحفنة صغيرة جداً من أعضاء اللجنة المركزية المقربين منه، خصوصاً بعد إقصاء أبرز معارضيه محمود مسودة (أبو عبيدة) وغياب ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية القدامى والمؤسسين المهمين.<sup>٢٣</sup>

خلال هذه المرحلة ظل النظام الداخلي بدائي ودون تغيير يذكر ما عدا إحياء المجلس الثوري. خلال المؤتمر الثاني للحركة والذي عقد في صيف ١٩٦٨ اختير عرفات واثنين من زملائه من قبل قيادات وكوادر الحركة المجتمعين قبل أن يختار الثلاثة شخص رابع والأربعة الخامس وهكذا دواليك.<sup>٢٤</sup>

تحول الأردن إلى ساحة النضال الرئيسية للحركة والأثر المعنوي لمعركة الكرامة استتبعه دخول عشرات من الكوادر السياسية الكفؤة التي عاشت منذ عام ١٩٤٨ في الأردن بصفته. قليل من هذه الكوادر كان عضواً في الحركة قبل عام ١٩٦٧، والباقي وهو القسم الأكبر، نشط في التنظيمات اليسارية والقومية قبل أن ينخرط في صفوف فتح، وهذا ساهم في تغيير التوجهات السياسية داخل قاعدة الحركة وصفها القيادي الثاني والثالث.

معظم هؤلاء كان بحكم تجربته السياسية الشخصية معاد للنظام الأردني وميلاً إلى خط يتعارض مع شعار فتح «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية». أعتقد هؤلاء أن النظام الأردني سيضرب على أية حال المقاومة، ليس فقط نتيجة الضغوط الغربية والإسرائيلية، بل نتيجة هدف فتح الأصيل إنشاء كيان فلسطيني في الضفة والقطاع.

الدارس بعمق لقيادة فتح والحركة الوطنية الفلسطينية يستطيع أن يستخلص معادلة قوامها تحول كل فلسطيني مخلص ومخلص إلى معارض للنظام السياسي الذي عاش في ظله في فترة الخمسينات. ولم تقتصر هذه المعادلة/ القانون، على إبراز مظاهر الخلاف، فيما بعد، بين قيادة حركة فتح التي عاش قاداتها تحت النظام الناصري وقادة حركة القوميين العرب الذين عاشوا في سوريا ولبنان والأردن، بل اختطت خطأ عمودياً داخل صفوف فتح نفسها. فمن عاش منهم في قطاع غزة ومصر أصبح وبشدة معارضاً للنظام الناصري، بسبب تجربته السياسية والشخصية مع هذا النظام، وتحسسه عن قرب، للمشاكل الاجتماعية وقضية الديمقراطية (عرفات، أبو جهاد، أبو يوسف، كمال عدوان، عبد الفتاح حمود، سليم الزعنون، سعيد المسحال.. الخ). بينما أصبح

أولئك الذين عاشوا في الأردن من أشد المعارضين للنظام الملكي (أبو صالح، سميح كويك، ناجي علوش، محمد أبو ميزر، أبو داود، أبو موسى، أبو خالد العملة). وهكذا شكل هؤلاء الآخرون قبل أحداث أيلول عام ١٩٧٠ تياراً مناهضاً للنظام الأردني داخل حركة فتح، بل إنهم دعوا إلى قلب النظام خوفاً من إقدامه على أية حال على ضرب حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة. وفي نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات، عارض هؤلاء بشدة، أي تقارب مع الأردن. وليست هناك أي صعوبة في تطبيق هذه المعادلة على من عاشوا ودرسوا في سورية، كمحمود عباس (أبو مازن) الذي أصبح نتيجة تجربته السياسية في سوريا من أشد قادة فتح نفوراً من النظم السياسية التي تعاقبت على سوريا.<sup>٢٥</sup>

نقطة خلاف أخرى رئيسية بين «الجدد» و «القدامى» تمثلت في رغبة «الجدد» في مشاركة أوسع في صنع القرار ورغبتهم في التوسع في العمل الجماهيري القاعدي والمنظم. ورغم أن فتح سمحت بقدر كبير من حرية النقد الداخلي والتعبير، وهي ظاهرة امتازت بها فتح بحق منذ إنشائها، فإن نظامها الداخلي كان قاصراً عن استيعاب أو التكيف مع الأوضاع الجديدة لا من ناحية تنظيمية مؤسساتية أو سياسية فكرية. لهذا شهد إقليم الأردن صراعات عديدة بين قيادة الصف الأول من أعضاء اللجنة المركزية وقيادات الصف الثاني والثالث<sup>٢٦</sup> الذين تمركزوا في قيادة «إقليم الأردن» وسيطروا عليه في بعض الأحيان. هذه الصراعات وغيرها تمثلت في صراعات داخلية حادة وانشقاقات<sup>٢٧</sup> أو لاحقة وانحرافات سياسية وتنظيمية خطيرة مثل ظاهرة أبو نضال، كما عجز التنظيم عن مراجعة التجربة وتصحيحها (على سبيل المثال الأداء العسكري الضعيف بمواجهة قوات الاحتلال في الضفة والقطاع أو على نهر الأردن).

هزيمة ١٩٧٠، ١٩٧١ في الأردن التي أثار غضب ضد القيادة أجبرت عرفات وبقية أعضاء اللجنة المركزية على عقد المؤتمر الثالث (دمشق ١٩٧١) وإلى مشاركة بعض صلاحياتهم مع المؤتمر العام والمجلس الشوري ومنحهما حق الرقابة عليهما (على الأقل من ناحية نظرية). كما كوفئت عناصر كفاحية أثبتت نفسها خلال المعارك وفي الإعلام بإدخالها إلى اللجنة المركزية (كمال عدوان ونمر صالح) أو المجلس الشوري (صخر حبش، ماجد أبو شرار، سميح كويك، أبو خالد موسى العملة، و أبو موسى سعيد مراغة، عباس زكي، ناجي علوش، أبو داود، اسحاق الدقش أبو القاسم، و د. محمود حجازي من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني). وللمرة الأولى في تاريخه حظي التنظيم بنظام داخلي مفصل واضح ومعروف وفي متناول اليد (ضمن كراس من القطع الصغير جداً). غير أن النظام الداخلي الجديد كان قاصراً إلى حد كبير. فقد أعطى اللجنة المركزية كافة الصلاحيات التنفيذية، كما أعطها الحق في تعيين عدد كبير من أعضاء المؤتمر العام والمجلس الشوري (خصوصاً في صفوف العسكريين) كما أن النظام لم يعط للمؤتمر العام سوى حق انتخاب تسعة من أعضاء اللجنة المركزية الخمسة عشر، أما الباقي فكان يعينه الأعضاء المنتخبون.

كان ضمان نجاح القيادة التاريخية مثل عرفات، أبو إياد، أبو جهاد، أبو يوسف النجار، القدومي في الانتخابات مؤكداً، وفيما بعد كان هؤلاء يتكفلون بتعيين أعضاء مشكوك في قدرتهم على الوصول إلى عضوية اللجنة المركزية عن طريق الانتخاب، وعموماً فهذا ما حدث بدرجات وأعداد متفاوتة داخل المؤتمر الثالث والرابع والخامس. كثير من كوادر الحركة هجروها في أعقاب المؤتمر نتيجة خيبة أمله مما وصفوه «بعدم محاسبة المسؤولين عن الهزيمة».

### الهوامش:

<sup>١</sup> معظم الأفكار والمعلومات التي تغطي فترة ١٩٥٨-١٩٨٢ من هذه المقالة سبق وعرضتها في أطروحة الدكتوراة التي قدمتها في عام ١٩٨٦ إلى قسم القانون العام والعلوم السياسية في جامعة باريس العاشرة حول حركة فتح. لأسباب تتعلق بالهامش الضيق لحرية التعبير في «الفترة السابقة» فقد ارتأيت عدم نشر الأطروحة على الرغم من توقيعي عام ١٩٨٩ لاتفاقية نشر مع الدار الباريسية الشهيرة لارماتان. وحيث أنني لم أنشر من قبل هذه المادة فقد رأيت أنه من الواجب هنا إظهار عرفاني بالجميل لكل من ساعد في الماضي وفي الحاضر في تزويدي بالوثائق والمعلومات أو منحوني وقتهم الثمين لأجراء مقابلات معهم والتي دونها ما كنت لأتمكن من إنجاز هذه الورقة وأخص بالذكر المغفور لهم المرحومين: خالد الحسن، وإبراهيم بكر، وباسر عمرو والأحياء مد الله في عمرهم: عبدالله الدنان، وصخر حبش، ومروان البرغوثي، ومحمد أبو ميزر، ويحيى يخلف، وناجي علوش، و «كفاح-الأردن».. الخ

<sup>٢</sup> استعير هنا وصف حسن خضر في صحيفة الأيام ٢٠٠٥/٢/١ ص٧.

<sup>٣</sup> عبدالله عواد في مقال بعنوان «الخطوة الأولى بعد قرع الخزان الفتحاوي» صحيفة الأيام ٢٠٠٥/٢/٣ ص ١٨

<sup>٤</sup> إشارة إلى مداخلة النائب فارس قدورة في نفس المؤتمر.

<sup>٥</sup> انظر مقالنا: «استعراض وتقويم التجارب الانتخابية السابقة في الضفة والقطاع» في كتاب جواد الحمد: انتخابات الحكم الذاتي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤، ص١٣-٣٢.

<sup>٦</sup> معلومة من السيد صالح رأفت. ٦

<sup>٧</sup> اصلاح جاد: «الانتخابات الفلسطينية بين الإصلاح والمقاومة» الأيام ٢٠٠٢/٢/٢٨ ص٧.

<sup>٨</sup> فرغم نجاح حماس في الانتخابات البلدية ومساهمتها خلال الثلاث عقود الأخيرة في أسلمة المجتمع الفلسطيني فإنها تواجه أزمة أهم ملامحها خسارة جيل كامل من القياديين المخضرمين الذين قضوا على يد آلة القتل الإسرائيلية، أما الأزمة الرئيسية فهي تنبع من عدم قدرة حماس حتى الآن التحرر من الخطاب المقاوم إلى خطاب الكيانية، خطاب يتكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية (رغم اتفاقنا أنها متغيرات ظالمة).

<sup>٩</sup> يقول حسن خضر في مقاله المذكور أعلاه «كيف لم يدرك مناضلون، ووطنيون مخلصون في فتح حقيقة أن محاولة السيطرة على أجهزة، ووزارات السلطة، ستلحق الضرر بالحركة، وتفتح أبوابها للظالمين والطامحين إلى مكاسب سريعة، وإلى أشكال لا يمكن حصرها من محاولات توسيع النفوذ، والمصالح والفساد، والفاستدين» وبسير عبدالله عواد في مقاله سابق الذكر في نفس الاتجاه «الحركة تحللت إلى قيادة وأتباع، وإلى أشخاص ومجموعات صغيرة متقطعة وإلى قيادات غرقت في ملذات السلطة والميزانيات وأصبحت بجنون العظمة واعتقدت أن السلطة ملكية خاصة جداً وليست سوى وسيلة للوصول إلى الامتيازات أو المغنمات التي توفرها السلطة التي دخلت في الفساد، وساد المفسدون وحرقت فتح التي دخلها الانتهازيون و



المرتزقة وأصبحوا هم السادة»

<sup>١٠</sup> وعلى سبيل المثال مداخنتي إصلاح جاد «هل تتحول حركة فتح إلى حزب السلطة الواحد» صحيفة الأيام ١٩٩٥/٩/٢٠ و «عندما تنتصر الشبيبة لنفسها» أيضاً في جريدة الأيام [التاريخ؟]

<sup>١١</sup> حول الصلاحيات شبه المطلقة للجنة المركزية أنظر «هيكل البناء الثوري». ص ١٨

<sup>١٢</sup> لدراسة معمقة حول قيادة حركة فتح من حيث العمر والأصل والجذور الاجتماعية والدين والانتماء السياسي والدراسة الجامعية والمهنة والزمالة، أنظر: صالح عبد الجواد، «دراسة في قيادة حركة فتح» فصلية قضايا، القدس، عدد ٤، صيف ١٩٩٠.

<sup>١٣</sup> حول تحليل منهجي ميداني للقيادات السياسية ومؤسساتها تحت عهد الانتداب أنظر بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨، عكا: مؤسسة الأسوار، ١٩٨٤، ط٢، ص ٦٤٥ - ٧١٠. وحول قيادة م.ت.ف (اللجنة التنفيذية) قبل سيطرة فتح عليها أنظر تركيبة اللجنة التنفيذية الأولى كمؤشر على خلفيتها العائلية (أحمد الشقيري، فاروق الحسيني، حامد أبو ستة، حيدر عبد الشافي، خالد الفاهوم، بهجت أبو غربية، فلاح الماضي، قاسم الرماوي، قصي العبادلة، عبد الخالق يغمور، عبد الرحمن السكسك، عبد المجيد شومان، نقولا الدر، وليد قمحاوي، اللواء وجيه المدني. أما هيئة رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني الأول فقد تألفت من أحمد شقيري، حكمت المصري، محمود نجم، رفعت النمر) المصدر: الموسوعة الفلسطينية، دمشق ١٩٨٤، المجلد الرابع، ص ٩٦

<sup>١٤</sup> غير أنني يجب أن أشير هنا أن هذا التناغم لم يكن مطلقاً بسبب وجود قياديين انحدروا من صفوف أحزاب قومية ونتيجة للخط الأيديولوجي الفضفاض للحركة والذي كان يمكن أن يفسره كل عنصر قيادي على النحو الذي يستسيغه.

<sup>١٥</sup> بناء على مراجعة جزء كبير من أعداد مجلة فلسطينا الناطقة باسم فتح. صدرت المجلة لأول مرة في أكتوبر تشرين أول ١٩٥٩ وظلت إلى أن احتجبت عن الصدور في نوفمبر تشرين ثاني ١٩٦٤، أي قبل عدة أسابيع من عملية الانطلاقة في الفاتح من يناير/كانون ثاني ١٩٦٥. لمعلومات مفصلة عن مجلة فلسطينا أنظر صالح عبد الجواد: «حول فلسطينا»، صحيفة الأيام يناير/كانون الثاني ١٩٩٥

<sup>١٦</sup> مقابلة مع عضو مؤسس للخلية الأولى لفتح مع ياسر عرفات وأبو جهاد عضو اللجنة المركزية عبدالله الدنان، دمشق، ٨/٩/١٩٨٤ وكذلك مع عضو اللجنة المركزية سميح كويك (قدري) في نفس المكان والزمان.

<sup>١٧</sup> Helena Cobban "The PLO: Power & Politics" Cambridge " Cambridge University Press" 1984 p 26

<sup>١٨</sup> مقابلة مع عمر مصالحة، ممثل م ت ف في اليونسكو باريس، يناير ١٩٨٤.

<sup>١٩</sup> «هيكل البناء الثوري» ص ٢٦.

<sup>٢٠</sup> معلومات مستقاة من عدة مقابلات أهمها مع عبدالله الدنان، مصدر سبق ذكره. غير أن أفضل مصدر يغطي موضوع هموم الأبناء المؤسسين لتكريس القيادة الجماعية والخوف من سيطرة عرفات هو Alain Hart "Arafat " A Political Biography London " Sidgwick Jackson, 1994.pp.117-151.

<sup>٢١</sup> مقابلة مع صخر حبش عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وأحد القلائد في فتح ممن يهتم بتوثيق تاريخ الحركة. رام الله، شباط/فبراير ٢٠٠٥.

<sup>٢٢</sup> مقابلات متعددة وكذلك Hart, op.cit., p ١٤٩.

<sup>٢٣</sup> ترك عادل عبد الكريم وعبدالله الدنان التنظيم قبل وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ لخلافات مع عرفات وتوفي عبد الفتاح عيسى عمود في حادث سيارة في ٢٨/٢/١٩٦٨.

<sup>٢٤</sup> زنيه ابو نضال: تاريخية الأزمة في فتح، من التأسيس إلى الانتفاضة، [دمشق؟] دون ناشر، ١٩٨٤. ص ٤٥ ويقول صخر حبش أن الثلاثة الذين اختيروا هم عرفات، أبو إباد، وأبو علي إباد؟ صخر حبش مقابلة سبق ذكرها حول معلومات إضافية

حول المؤتمر الثالث أنظر: يزيد صايغ الكفاح المسلح والبحث عن دولة، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢، ص ٣٣٦

<sup>٢٥</sup> في نهاية عام ١٩٨٥ أطلعت على مخطوطة كتاب غير منشورة بقلم محمود عباس حول دوره المهم في حركة فتح. تضمنت المخطوطة أيضاً تجربته الشخصية المريرة في سوريا وخصوصاً مع حزب البعث، غير أن المخطوطة لم النور. بشكل عام لم ينظر عرفات بعين الرضا إلى محاولات قادة فتح الحديث عن دورهم المغموط حقه. وهكذا استاء من نشر مذكرات أبو إياد «فلسطيني بلا هوية» الذي نشر لأول مرة بالفرنسية عام ١٩٧٩ ومنع نشر مذكرات أبو جهاد «البدايات» التي جمعت عام ١٩٨٧ من المطبعة التي طبعتها في عمان. هل أوقف نشر مخطوطة أبو مازن لنفس السبب؟

<sup>٢٦</sup> من بين أبرز المعارضين نمر صالح، ماجد أبو شرار، عصام سرطاوي، سميح كويك، أبو نضال، ناجي علوش، أبو داود، نزيه أبو نضال، منير شفيق. معظم هؤلاء ممن لم يستشهدوا كما وجد أبو شرار وعصام سرطاوي أصبحوا خارج الحركة أو جمدوا أنفسهم. إذ إنشق نمر صالح، سميح كويك قدرى، وأبو موسى وأبو خالد العملة عن الحركة وكوناً حركة فتح الإنتفاضة في أيار/ مايو ١٩٨٣. أما ناجي علوش فقد تحالف سراً مع أبو نضال منذ مطلع السبعينات وفي عام ١٩٧٨، وبعد اغتيال عز الدين القلق ممثل م.ت.ف في باريس بواسطة أعضاء في جماعة أبو نضال، اضطرت ناجي علوش لمغادرة بيروت رغم أنه انفصل عن جماعة أبو نضال. أما محمد أبو ميزر (أبو حاتم) فقد جمد نفسه من الحركة إثر إنشقاق أيار / مايو ١٩٨٣، حيث إنتقد في كتيب بعنوان «الأزمة والحل» الممارسات والتوجهات السياسية للنخط الذي مثله عرفات وفي نفس الوقت رفض الانضمام لانشقاق فتح عام ١٩٨٣ (فتح الانتفاضة)، بسبب طبيعة العلاقة اللاديمقراطية داخل حركة الانشقاق وخوفه من هيمنة سورية عليها.

<sup>٢٧</sup> كإلخلاف الحاد مع جماعة محمود مسودة (أبو عبيدة) من مدينة الخليل ومن قدامى حزب التحرير. أبرز عناصر الجماعة كمال كعوش (أبو أكرم)، فتحي عرفات (شقيق ياسر عرفات) موسى قنيبة، محمود الوزير (أبو العز)، عرفات أبو سكران، تحسين البورنو، علي محمود جادالله، عوني القدومي، وليد أبو شعبان، عبد السلام الحموري، مصطفى السكران. (الأسماء من أبو عبيدة وحتى تحسين البورنو أخذت من كمال كعوش مقابلة في دمشق ١٩٨٤/٩/٨ أما الأسماء الباقية فقد حصرت من مقابلات أخرى عديدة لا ترى ضرورة نشرها. وهناك انشقاق عصام السرطاوي في أيار/مايو ١٩٦٩.





# مستقبل الفصائل والأحزاب في النظام السياسي الفلسطيني

صالح رأفت\*

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ناضلت قوى اليسار الديمقراطي الفلسطيني بما فيها الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» من أجل بناء النظام السياسي الفلسطيني وفق ما جاء في وثيقة إعلان الاستقلال، على أساس ديمقراطي برلماني، يقوم على التعددية الحزبية، ومبدأ التداول والانتقال الديمقراطي والسلمي للسلطة، عبر الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، بديلاً لنظام الكوتا الفصائلية الذي كان معمولاً به في تشكيل الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ودعت فصائل وأحزاب اليسار الديمقراطي إلى اعتماد نظام انتخابي قائم على النسبية للمجلس التشريعي الفلسطيني وللمجالس المحلية والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات الجماهيرية والمؤسسات الأهلية، حتى تتمثل القوى السياسية عبر صناديق الاقتراع وفقاً لنفوذها الفعلي في المجتمع، والأصوات التي تحصل عليها في الانتخابات.

ورفضت حركة فتح في عام نهاية ١٩٩٥ عشية الانتخابات العامة اعتماد نظام انتخابي قائم على النسبية أو حتى على النظام المختلط الذي يجمع ما بين النسبية والدوائر، وأصرت على إجراء الانتخابات التشريعية في مطلع عام ١٩٩٦ وفق نظام الدوائر، وعلى قاعدة الأغلبية، وأسفرت الانتخابات عن فوزها في الغالبية العظمى من عضوية المجلس التشريعي، وفاز الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني بمقعد واحد، كما فاز عدد من الشخصيات المستقلة بعضوية المجلس.

وناضلت قوى اليسار الديمقراطي طيلة السنوات الماضية من أجل إقرار قانون عصري للانتخابات المحلية يعتمد على النظام النسبي وكوتا للنساء، ومن أجل إجراء هذه الانتخابات

\* الأمين العام للاتحاد الديمقراطي فدا - عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة.

بشكل دوري ووقف سياسة تعيين المجالس البلدية والقروية، وقيمت حركة فتح ترفض على امتداد هذه الحقبة إجراء هذه الانتخابات، وأصرّت على اعتماد النظام الانتخابي القائم على أغلبية الأصوات.

وعشية انتهاء المرحلة الانتقالية في الرابع من أيار عام ١٩٩٩، ناضلت معظم القوى السياسية ومؤسسات المجتمع الأخرى وشخصيات ليبرالية ديمقراطية بارزة من أجل إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، ومن أجل إقرار قانون جديد لهذه الانتخابات يأخذ بنظام النسبية أو بالنظام المختلط الذي يجمع ما بين النسبية والدائرة، بحيث يتم اقتسام مقاعد المجلس التشريعي مناصفة ما بين القوائم النسبية والدوائر الانتخابية، واعتماد كوتا للنساء لا تقل عن ٣٠٪ من مجموع مقاعد المجلس، وتخفيض سن الترشيح لعضوية المجلس إلى ٢٥ عاماً، من أجل تنمية التعددية الحزبية وتعزيز دور ومشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية وصنع القرار، ومن أجل ضمان تمثيل القوى السياسية في المجلس التشريعي وفقاً للأصوات التي تحصل عليها في صناديق الاقتراع واجتيازها لنسبة الحسم.

وقبل رحيل الأخ الرئيس ياسر عرفات أسفرت جهود القوى السياسية والمؤسسات الأهلية والشخصيات الاجتماعية عن توليد ضغط جماهيري على قيادة السلطة وحركة فتح من أجل إجراء الانتخابات المحلية والرئاسية والتشريعية، ما دفع قيادة السلطة إلى الموافقة على بدء الأعمال التحضيرية لإجراء هذه الانتخابات.

وقام الأخ الرئيس الراحل ياسر عرفات بإصدار مرسوم رئاسي بتشكيل اللجنة المركزية للانتخابات العامة التي بدأت بتسجيل الناخبين في ٤/٩/٢٠٠٤، كما أصدر مرسوماً رئاسياً آخر بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات المحلية، والتي حددت موعداً لإجراء انتخابات المرحلة الأولى للمجالس المحلية في ٢٣/١٢/٢٠٠٤، وكان هناك شبه اتفاق بين القوى السياسية والأخ الرئيس أبو عمار على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في نهاية آذار عام ٢٠٠٥.

وبعد رحيل الأخ الرئيس ياسر عرفات تم إجراء انتخابات المرحلة الأولى للمجالس المحلية في ٢٣/١٢/٢٠٠٤ في الضفة الغربية، وفي ٢٧/١/٢٠٠٥ في قطاع غزة، والانتخابات الرئاسية في ٩/١/٢٠٠٥، وتم تحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية في ١٧/٧/٢٠٠٥، والمرحلة الثانية للانتخابات المحلية في نهاية نيسان عام ٢٠٠٥.

وتقدمت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي في أيلول عام ٢٠٠٤ بمشروع قانون جديد للانتخابات العامة يقوم على اعتماد النظام الانتخابي المختلط مناصفة ما بين النسبية والدوائر، وما زال المجلس يناقش هذا المشروع حتى الآن، وسط معارضة من أعضاء بارزين في كتلة فتح في المجلس التشريعي، حيث يحاول هؤلاء الإبقاء على النظام الانتخابي القديم القائم على

الدوائر وفق الأغلبية، أو على الأقل مسح مشروع القانون الجديد بتقليص المقاعد المخصصة للقوائم النسبية إلى دون النصف<sup>١</sup>.

ومن خلال قراءة لمجرى ونتائج انتخابات المرحلة الأولى للمجالس المحلية سواء التي جرت في ٢٦ مجلساً في الضفة الغربية قبل الانتخابات الرئاسية، أو التي جرت بعدها في عشر مجالس في قطاع غزة، يتبين أن حركة حماس خاضت هذه الانتخابات في معظم المجالس بقوائم مغلقة، ضمت عدداً بارزاً من الشخصيات المستقلة، وحشدت كل قواعدها وطاقاتها لإنجاح هذه القوائم. وشاركت فتح كذلك في هذه الانتخابات بقوائم مغلقة في معظم المجالس، ولكنها فشلت في توحيد قواعدها وأجنتها خلف هذه القوائم، وشهد عدد من المواقع أكثر من قائمة لحركة فتح تتصارع فيما بينها، وفشلت قوى اليسار الديمقراطي في المشاركة بقوائم ائتلافية موحدة، وشاركت هذه القوى في الانتخابات كل على حده: سواء في قوائم أو كشخصيات متبعثرة حتى من التنظيم الواحد، واستطاعت العائلات في كثير من المواقع تشكيل قوائم ائتلافية فيما بينها وسعت لنيل دعم القوى السياسية المتصارعة.

لقد كرست انتخابات المرحلة الأولى للمجالس المحلية حالة الاستقطاب في المجتمع ما بين حركتي فتح وحماس، حيث حصلت حركة فتح على ما يزيد عن ثلث مقاعد المجالس في الضفة الغربية، وعلى أغلبية مقاعد ثلاث مجالس في قطاع غزة، وحصلت حركة حماس على ما يقارب ثلث مقاعد المجالس في الضفة الغربية، وعلى أغلبية مقاعد سبع مجالس محلية في قطاع غزة، بينما حصلت قوى اليسار الديمقراطي مجتمعه على ٣٥ مقعداً في الضفة والقطاع من أصل ٣٢٣ مقعداً، وحصلت العائلات على ما تبقى من مقاعد هذه المجالس المنتخبة.

أما نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠٠٥/١/٩ والتي شارك فيها عدد من القوى السياسية بمرشحين للرئاسة (فتح، المبادرة الوطنية، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب الفلسطيني) وقاطعتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي فلم تغير من حالة الاستقطاب في المجتمع الفلسطيني ما بين حركتي فتح وحماس، برغم ما حصل عليه الدكتور مصطفى البرغوثي من أصوات، حيث جاءت نتائج انتخابات المرحلة الأولى للمجالس المحلية في قطاع غزة التي جرت بعد الانتخابات الرئاسية لتؤكد على صعود حركة حماس، وتراجع حركة فتح، وفشل قوى اليسار الديمقراطي في تحقيق أية نتائج تذكر؛ لأنها كررت خطأها في الضفة الغربية حيث فشلت في التوافق على قوائم موحدة، وشاركت كل قوة على حدة، فحصلت الفشل الذريع ولم يفز منها سوى مرشح واحد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بلدية بيت حانون.

<sup>١</sup> اتخذ المجلس نهاية شباط قراراً باعتماد النظام المختلط بواقع الثلثين للدوائر والثلث للقوائم (المحرر).

على ضوء نتائج انتخابات المرحلة الأولى للمجالس المحلية في قطاع غزة ستنهال ضغوط محلية وإسرائيلية وإقليمية ودولية على قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية للتراجع عن استكمال إجراء الانتخابات المحلية، وعن إجراء الانتخابات التشريعية في تموز المقبل، والاكتفاء بما تم في الانتخابات الرئاسية والمرحلة الأولى من انتخابات المجالس المحلية.

إن المصلحة الوطنية تتطلب استكمال إجراء الانتخابات المحلية والانتخابات التشريعية وفق المواعيد التي تم الإعلان عنها، وذلك من أجل تكريس إجراء الانتخابات بشكل دوري كنهج ثابت في السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي نفس الوقت استخلاص الدروس، وخاصة من حركة فتح وقوى اليسار الديمقراطي، من نتائج الانتخابات المحلية والرئاسية، ويأتي في مقدمتها إعادة النظر في قانون الانتخابات المحلية القائم على نظام الأغلبية، باتجاه اعتماد نظام التمثيل النسبي لتمكين كل القوى التي تتجاوز نسبة الحسم من المشاركة في المجالس المحلية، وفقاً للأصوات التي تحصل عليها في صناديق الاقتراع، وكذلك باعتماد نظام التمثيل النسبي في قانون الانتخابات العامة أو على الأقل النظام المختلط مناصفة بين القوائم النسبية والدوائر.

إن التمسك في النظام الانتخابي القديم سواء في قانون الانتخابات المحلية أو الانتخابات العامة سيكرس نظام الحزبين في السلطة الوطنية الفلسطينية (فتح وحماس)، وعلى حساب حركة فتح نفسها، وإن اعتماد نظام التمثيل النسبي هو الذي سيفتح الطريق أمام تكريس التعددية الحزبية، وتمثيل كل القوى، سواء في المجالس المحلية أو المجلس التشريعي، وفقاً لنفوذها وحجمها والأصوات التي تحصل عليها، مما يمكن من إثراء الحياة السياسية الفلسطينية، واستثمار كل طاقات وإمكانات شعبنا لتطوير أداء المجالس المحلية والمجلس التشريعي الفلسطيني.

إن على قوى اليسار الديمقراطي أن تغادر حالة التمزق والانقسام، وأن لا تكرر الأخطاء التي ارتكبتها في انتخابات المرحلة الأولى للمجالس المحلية والانتخابات الرئاسية، ويأتي في مقدمتها فشلها في تشكيل قوائم موحدة في الانتخابات المحلية، ومشاركة كل منها بشكل منفرد، وفشلها في الاتفاق على مرشح واحد للانتخابات الرئاسية. لقد آن الأوان أن تغادر كل قوى اليسار الديمقراطي فتويتها الضيقة والمصالح الشخصية لبعض قادتها، وأن تتوحد في ائتلاف ديمقراطي في كل الانتخابات القادمة سواء المحلية أو التشريعية أو في النقابات العمالية والمهنية والمنظمات الشعبية والمؤسسات الأهلية، إذ أن مستقبل فصائل وأحزاب اليسار الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني يتوقف على قدرتها تجاوز حالة التشردم التي تعيشها، والاتحاد في ائتلاف ديمقراطي لخوض الانتخابات القادمة في صفوف موحدة، سواء بقي النظام الانتخابي القديم على ما هو عليه أو أستبدل في نظام التمثيل النسبي أو المختلط. وإذا استطاعت قوى اليسار الديمقراطي توحيد التيار الديمقراطي والتقدمي العريض الذي يضم هذه القوى والشخصيات الديمقراطية والتقدمية في ائتلاف ديمقراطي موحد، سيتحول هذا الائتلاف إلى قوة رئيسية ثالثة إلى جانب حركتي فتح وحماس في المجتمع الفلسطيني،

وسيحرز نتائج جيدة في الانتخابات المحلية والتشريعية القادمة تنهي حالة الاستقطاب الثنائية القائمة بين فتح وحماس في الحياة السياسية الفلسطينية.

نرى أن هناك إمكانية حقيقية لتشكيل الائتلاف الديمقراطي بين جميع قوى اليسار والشخصيات الديمقراطية والتقدمية في المجتمع الفلسطيني في داخل الوطن وخارجه. لقد سبق لقوى اليسار الديمقراطي أن توافقت مع بقية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية على البرنامج السياسي، وعلى تحديد وسائل النضال في الوثيقة التي تم التوصل إليها في آذار عام ٢٠٠٤، كما سبق لها أن اتفقت فيما بينها على وثيقة سياسية وديمقراطية واجتماعية واقتصادية، ما سيمكن القوى والشخصيات الديمقراطية والتقدمية التوافق على البرنامج واشتقاقه من الوثائق التي تم التوصل إليها سابقا، وعلى هذه القوى عدم التذرع بالاختلاف على البرنامج السياسي لتبرير حالة التمزق والانقسام التي يعيشها التيار الديمقراطي الفلسطيني؛ لأنها سبق أن اتفقت على البرنامج السياسي فيما بينها وكذلك مع القوى الأخرى في إطار م.ت.ف.

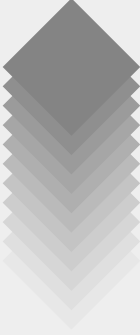
إن بالإمكان تحقيق الوحدة فيما بين فصائل وأحزاب اليسار الديمقراطي مع الحفاظ على المصالح القنوية لكل منها من خلال اعتماد صيغة الانتخابات التمهيدية، وفقا للنظام النسبي لأعضاء الائتلاف الديمقراطي عشية أية انتخابات، محلية أو تشريعية أو نقابية أو طلابية... الخ بما يضمن أن تعطي كل ذي حق حقه وفق الأصوات التي سيحصل عليها في الانتخابات التمهيدية، والتي ستعكس في القوائم الموحدة للائتلاف التي سيقدمها في أية انتخابات قادمة. وبالإمكان كذلك خلق أشكال من العمل المشترك والثقة المتبادلة بين مكونات الائتلاف الديمقراطي إذا ما تم التقدم الفوري نحو توحيد المنظمات الجماهيرية الديمقراطية التابعة لمكونات الائتلاف الديمقراطي، واختيار قيادتها في انتخابات داخلية دورية قائمة على قاعدة النظام الانتخابي النسبي.

إننا ندعو جميع قوى اليسار الديمقراطي من الفصائل والأحزاب والمجموعات والشخصيات إلى الاستجابة إلى تشكيل الائتلاف الديمقراطي بأسرع وقت ممكن، من أجل المباشرة الفورية بالتحضير للانتخابات المحلية والتشريعية، وكذلك لانتخابات النقابات العمالية والمنظمات الشعبية، وكذلك من أجل تنظيم أوسع حملات ضغط على المجلس التشريعي الفلسطيني من أجل تعديل قانون الانتخابات المحلية بإقرار النظام الانتخابي النسبي، وكذلك إقرار قانون جديد للانتخابات العامة يقوم على النظام النسبي أو على الأقل المختلط، مناصفة بين النسبية والدوائر، وإقرار كوتا للنساء لا تقل عن ٣٠٪ من مجموع أعضاء المجلس التشريعي؛ لأن إصلاح النظام الانتخابي هو الذي سيقود إلى إصلاح النظام السياسي الفلسطيني ويفتح الطريق أمام القوى السياسية للمشاركة الحقيقية وفقا لنفوذها في المجتمع.

أما بشأن إعادة تشكيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفي مقدمتها المجلس الوطني الفلسطيني، فإنها ستوقف بالأساس على النتائج التي ستسفر عنها انتخابات المجلس التشريعي



الفلسطيني، حيث من المفترض ان يكون المجلس التشريعي المنتخب هو حلقة (غرفة) الوطن في المجلس الوطني الفلسطيني كما جاء في مشروع الدستور الفلسطيني، ومن ثم اختيار حلقة (غرفة) الخارج في المجلس الوطني على قاعدة إجراء الانتخابات حيث يسمح بذلك البلد المضيف للفلسطينيين، وإجراء الانتخابات لجميع المنظمات الشعبية الفلسطينية في الخارج. وعلى فصائل وأحزاب اليسار الديمقراطي أن تناضل حتى تجري هذه الانتخابات في التجمعات والجاليات الفلسطينية في بلدان اللجوء والشتات على قاعدة النظام النسبي لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وقيادات المنظمات الشعبية الفلسطينية، وانتخاب كل من المجلس المركزي واللجنة التنفيذية من مجموع أعضاء المجلس الوطني (غرفتي الوطن والخارج)، على قاعدة النظام النسبي، حتى يتاح المجال لتمثيل كل القوى الوطنية والديمقراطية والإسلامية التي نجحت عبر صناديق الانتخابات في حلقتي الوطن والخارج للمجلس الوطني الفلسطيني.



## فصائل المنظمة من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الانتخابية

قيس عبد الكريم\*

أود أن أبدأ أولاً باعتراف أنني قد ناقشت مع الأخوة منظمي المؤتمر مضمون المداخلة التي سأقدم بها دون أن أتشاور معهم في عنوان هذه المداخلة، أقول هذا لأنني أعتقد أن مصطلح الشرعية التاريخية هو بحد ذاته مصطلح إشكالي ومفهوم ينطوي على الكثير من الغموض، الشرعية التاريخية تعني أن يستمد الشيء أو الفصيل أو الجهة المعنية شرعيته من تاريخه، وبالتالي من دوره السابق في الحياة السياسية أو النضالية بالتالي فهو مفهوم ماضوي، وبالتالي الشرعية التي تستند إلى الماضي هي بالضرورة شرعية جافة مفرغة من المغزى، وشكلية أي خالية من المضمون، وبما أن عنصراً رئيسياً من عناصر الشرعية هو القبول، أي أن يكون مسلماً بها ومعترفاً بها فالشرعية الخالية من المضمون هي بصيغة أو بأخرى لا شرعية أو غير شرعية، وهذا هو التناقض الذي ينطوي عليه هذا المصطلح أو هذا المفهوم، ما لم تتجدد أو يتجدد هذا الدور النضالي أو السياسي الذي يستند إلى ماضي ليستجيب لمتطلبات وتحديات الحاضر والمستقبل، وإلا سيفقد هذا الدور بالضرورة شرعيته بصرف النظر عن التسليم الشكلي به، لذلك فأنا أعتقد أن من الأفضل أو من الأسلم أو من الأدق ربما أن نتحدث هنا ليس عن الشرعية التاريخية، وإنما عن الشرعية الثورية، بمعنى أن يستمد هذا الفصيل أو هذا التيار شرعيته من دوره في النضال من أجل التحرر الوطني، في الواقع هذا هو العنصر الرئيسي الذي أعطى ما يسمى بفصائل منظمة التحرير شرعيتها المسلم بها أو الاعتراف بدورها أو بمكانتها في إطار المنظمة على الأقل، وإن يكن اعترافاً ليس أديماً أو ليس مسلماً به شعبياً أو ربما خارجياً دولياً وعربياً، الشرعية الثورية بالضرورة هي مستمدة من الدور الذي يقوم به هذا الفصيل أو ذاك في سياق النضال من أجل التحرر الوطني، ليس بالضرورة في الجانب المسلح وإنما بكل أشكال

\* عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

النضال من أجل التحرر الوطني، لكن أنا أريد أن أقول هنا أن مصدر كل شرعية بالضرورة هو الشعب، مصدر كل شرعية هو القبول الشعبي، حتى الدور الذي يقوم به هذا الفصيل أو هذه القوى السياسية أو تلك في مجرى النضال من أجل التحرر الوطني، حتى الشرعية الثورية هي بالنهاية ليست شرعية حقيقية ما لم تكن مبنية على القبول الشعبي في هذا الدور باعتباره دوراً رئيسياً، وباعتباره دوراً يفرد لهذه القوى السياسية حيزاً في الحياة السياسية للشعب المعنى أو للمجتمع المعنى. الطريقة أو الوسيلة أو الآلية الأسلم أو الأكثر دقة للتعبير عن القبول الشعبي هي الانتخابات. في كثير من الحالات في حركات التحرر الوطني لا تجد، أو معظم الحالات أو ربما كلها لا أستطيع أن أدقق، لكن معظم الحالات لا تستطيع حركة التحرر الوطني أن تعزز شرعيتها الدولية بمعنى القبول الشعبي بها بشرعية الانتخابية بمعنى ترسيمها من خلال الانتخابات إلا بعد أن تحقق النصر أي أن تحقق الاستقلال. نحن نعيش حالة فريدة أننا لا زلنا في حالة تحرر وطني، لا زلنا نناضل من أجل الاستقلال، لا زلنا نناضل من أجل إنهاء الاحتلال، لكن إذا توفرت لدينا الفرصة لأن نقيس الموقف الشعبي إزاء هذا الدور أو ذلك في سياق النضال من أجل التحرر الوطني من خلال عملية انتخابية، هذه فرصة فريدة، ولأنها فرصة فريدة فأنا أعتقد أننا يجب أن نستثمرها أن نستغلها إلى أقصى مدى ممكن، فإذن لا مكانة لشرعية ثورية بعد أن توفرت هذه الفرصة، لا مكانة لشرعية ثورية أو لشرعية تاريخية في حياتنا السياسية إلا من خلال هذه العملية الانتخابية التي هي الآلية لقياس مدى قبول الشعب لهذا الدور أو ذلك، لهذا الفصيل أو ذلك لهذه القوة أو تلك.

هنا نحن نتحدث عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية حتى نحدد بالضبط إطار النقاش الجاري، نحن عندما نتحدث عن فصائل منظمة التحرير نقصد الفصائل المعترف بها في المجلس الوطني الفلسطيني، وهذه الفصائل عددها والحمد لله ١١ فصيلة، في هناك طبعاً فتح، هناك أيضاً ما يمكن أن نسماه التي تنتمي أو تنسب نفسها إلى الاتجاه الديمقراطي وهي المعترف بها في إطار المنظمة خمسة، الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية فدا، حزب الشعب وجبهة النضال، وهناك فصيل إسلامي معترف فيه أيضاً في إطار المنظمة وهو حزب الخلاص الوطني الإسلامي، وهناك أيضاً الاتجاهات التي تنتمي إلى التيار القومي أو التيار الوطني القومي، وهي بالتحديد الصاعقة وجبهة التحرير العربية والجبهة العربية الفلسطينية وجبهة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية القيادة العامة.

لا شك السؤال المطروح إلى أي مدى يتناسب هذا الاعتراف بإطار المؤسسة، مؤسسة المنظمة مع الفعالية أو الدور الفعلي لبعض هذه الفصائل على الأقل في الساحة السياسية الفلسطينية، وأرجو أن تأخذوا في عين الاعتبار أننا عندما نتحدث عن الساحة السياسية الفلسطينية لا نتحدث فقط عن ساحة الضفة والقطاع، الضفة بما فيها القدس والقطاع، وإنما نتحدث عن كل الكيان الوطني الفلسطيني الذي يشمل الداخل والخارج، والكثير من هذه الفصائل قد لا يكون لها فعالية ملموسة في المناطق المحتلة في الضفة الغربية والقطاع لكن لها وجود، لا أدري كيف يمكن قياس هذا الوجود وفعاليتها، لكن لها بالتأكيد وجود وفعالية معينة في الشتات أو في بعض مواقع الشتات

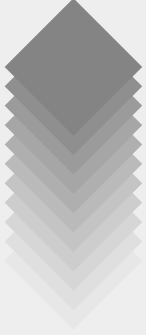
على الأقل. رغم ذلك أعتقد أن اللجوء إلى أو استثمار هذه الفرصة لتعزير أو قياس مدى الشرعية من خلال الانتخابات، استثمار هذه الفرصة هو ضرورة وطنية لأنها هي المخرج الوحيد من الأزمة المستحكمة والمستعصية التي تعاني منها حركتنا الوطنية الفلسطينية، هذه الأزمة ناجمة عن أن هذه الحركة قامت على قاعدة ظروف، وعلى معطيات وتحديات ومهمات ووظائف كانت مختلفة تماماً عن ما هي عليه الآن، نحن الآن أمام ظروف وأمام معطيات وأمام تحديات وأمام مهمات ووظائف جديدة تماماً، وعملية الانتقال بالبنى السياسية من موقع إلى موقع يستجيب لهذه الحالة هي بالضرورة عملية تنطوي على أزمة، عملية صراعية بالضرورة وتتضمن أزمة، الخروج من هذه الأزمة ممكن أن يكون بأشكال مختلفة، بعضها مدمرة ولكن الخروج الأسلم، الخروج الأكثر سلامة أو الأقل ضرراً ودماراً من هذه الأزمة هو الخروج الديمقراطي، إي اللجوء إلى ما منحنا إياه ظروفنا من فرصة للجوء إلى الانتخابات كآلية ديمقراطية من أجل تحديد الدور الذي تلعبه كل قوة سياسية في حياتنا السياسية، وبالتالي في كياننا السياسي، وبالتالي أنا أتحدث هنا عن المنظمة، كما أتحدث أيضاً عن السلطة الفلسطينية، ولست أتحدث فقط عن السلطات، لكن عندما نتحدث عن اللجوء إلى الانتخابات كآلية هنا، ناهيك طبعاً عن الانتخابات كآلية يمكن أن تكون مؤشراً دقيقاً وصحيحاً وبالتالي مخرجاً حقيقياً من الأزمة إذا ما قامت على رزمة من مقومات الحياة الديمقراطية التي لا أريد أن أتناولها لأن في الجلسة الأولى في هذا المؤتمر تم تناولها من قبل بعض الأخوة المتداخلين تداخلاً شاملاً، أريد أن أقول أن الآلية الانتخابية يجب أن تستند أولاً إلى هذه الرزمة المتكاملة لكن في إطار أو في لب هذه الرزمة المتكاملة من الإجراءات الديمقراطية هناك ما هو جوهرى ورئيسي وهو النظام الانتخابي، نظام انتخابي غير ديمقراطي يمكن أن ينتج نتائج أو تشكيلاً أو تكويناً للجسم الممثل أو الجسم التمثيلي مشوهاً، وبالتالي تزيد من تعقيد الأزمة بدلاً من أن يشكل مخرجاً لحلها، النظام الانتخابي الذي يضمن تمثيلاً عادلاً فعلاً لكل قوى المجتمع هو وحده الذي يمكن من الخروج من الأزمة، وعندما أتحدث عن كل قوى المجتمع، وهذه الملاحظة موجهة للأخت رئيسة الجلسة التي أريد أن أقول لها أن بعد الذي جرى في المجلس التشريعي يجب أن تقولي من حسن حظي أن أكون أول إمارة أجلس على هذه المنصة،<sup>٢</sup> عندما أتحدث عن قوى المجتمع لا أتحدث فقط عن القوى السياسية، بل أتحدث أيضاً عن تمثيل قوى اجتماعية كالنساء، أتحدث عن تمثيل قوى اجتماعية كالشباب، أتحدث أيضاً عن تمثيل قوى اجتماعية ذات طبيعة هامة في المجتمع ولكنها مهمشة في الفعل السياسي وفي الدور السياسي.

نحن شهدنا نقاشاً على امتداد الفترة الماضية حول القانون الانتخابي ساهم فيه كل الأطراف، لكن أنا أريد توضيح قضية، أمس أحد الإخوان تحدث عن أن يكون هناك ضرورة للجنة حكما تقوم بصياغة القانون الانتخابي باعتبار أن هناك تناقضاً في المصالح ما بين المجلس التشريعي الذي

<sup>٢</sup> إشارة لقرار المجلس التشريعي برفضه احتساب كوتا للنساء في الانتخابات القادمة للمجلس التشريعي. (المحرر)

يريد معظم أعضاءه إيجاد ظروف أفضل لاستمراريتهم في موقعهم وبين اعتمادهم لنظام انتخابي يغير قوانين اللعبة التي على أساسها انتخبوا، أنا أقول لماذا لجنة حكما؟ نحن الآن نتحدث عن النظام السياسي الفلسطيني وهذا النظام جزء منه السلطة الفلسطينية ومؤسساتها التشريعية، النظام السياسي الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية حتى الآن، وهي التي يجمع الجميع بما في ذلك الأخوة في الحركة السياسية الإسلامية مؤخراً أنها هي التي يمكن أن تشكل البيت الجامع، الإطار الجامع، إذن لماذا لا يجري توافق في إطار مؤسسات منظمة التحرير على هذا النظام الانتخابي، كيف ممكن انتخاب سلطة تشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي القدس طبعاً تشكل الجسم التمثيلي في هذا القسم من الشعب الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية على أسس تختلف أو لا يستفتى فيها أو لا يؤخذ فيها بعين الاعتبار الجزء الآخر من الشعب الفلسطيني وممثليه اليوم والشتات، أنا أعتقد أنه لا بد من توافق على النظام الانتخابي هذه النقطة الأولى.

والنقطة الأخيرة هي أن يكون هناك قراءة صحيحة ودقيقة لنتائج الانتخابات الأخيرة التي جرت. هذه القراءة في جملتين تثبت أن أولاً ليس هناك تفويضاً مطلقاً لأحد وإنما هناك شرعية لانتخاب معين لموقع معين مشروطة لتوافق مع أطراف أخرى أولاً، وثانياً أن هناك مكاناً لتيار ثالث، مساحة لتيار ثالث، ولكن للأسف ليس هناك بعد تيار ثالث. ينبغي على المعنيين بهذا أن يستخلصوا الدرس لكي يملأوا هذه المساحة من خلال بناء ديمقراطي لتيار ثالث.



# واقع ومستقبل المجتمع المدني

عبد الرحمن التميمي\*

## المقدمة

عندما طلب مني الحديث عن مستقبل المجتمع المدني بدأت التفكير في مدخل لهذا الموضوع، فأدركت أننا، وبفعل عوامل تاريخية ونفسية، مجتمع مسكون برؤية المستقبل على أساس انه الأفضل من الواقع، ولكننا لا نحب لنفس الأسباب رؤية الماضي والتبصر تحت إقدامنا لدراسة الحاضر، أو التنبؤ أن المستقبل قد يكون أسوأ، ولهذا اعتقد أن الحديث عن الماضي القريب والحاضر المعاش سيفيد في محاولة، ليست لقراءة فنجان المستقبل بالطريقة الغيبية، ولكن لرؤية مؤشرات واقعية تفيد في معرفته وإن كان مخيفاً. ولهذا فإنني سأحاول رؤية الماضي لفهم المستقبل الذي سنعيش.

يرتبط مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي من الناحية التاريخية بمفهوم جماعات المصالح (interest groups) منذ ارسطو، لا سيما في تناوله للعلاقة بين طبيعة النظام السياسي وصراع جماعات المصالح، مروراً بفلسفة هيغل حول المجتمع المدني، بخاصة اعتباره المجتمع المدني هو المستوى الوسيط بين العائلة والدولة.

غير ان أدبيات الفكر السياسي في مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، جعلت من مفهوم المجتمع المدني إطاراً يربط بين ثلاثة أبعاد هي: الديمقراطية (ومحورها توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ

\* مدير عام جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين.

القرارات) والتنمية (تطوير البنيات المختلفة للمجتمع) والتسوية السلمية للنزاعات على المستوى الداخلي والخارجي (إيجاد معادل أخلاقي للحرب كما تصوره نورمان إنجيل، وتطوير الإدارة السلمية للخلافات بين الافراد). علماً أن الإبعاد الثلاثة تقوم على فكرة مركزية من حيث التعبئة لتحقيقها وهي الاختيارية في المشاركة.

وإشكالية المجتمع المدني ناجمة في الأساس عن وجود مستويين من الولاء لدى الافراد: الأول وهو الولاء للدولة القومية، والذي تبلور بشكل كبير بعد نشوء الدولة المعاصرة منذ مؤتمر ويستفاليا عام ١٦٤٨، وطور الأدب السياسي البرجوازي من وظيفة الدولة، لا سيما تركيزه على مبدأ السيادة الداخلية والخارجية. اما المستوى الثاني فهو الولاء الفرعي للفرد والذي يتحرك طبقاً للمصالح، فيتركز في العائلة او المهنة او الحي او ما شابه ذلك.

ولما كان الولاء للدولة هو ولاء يقوم على العاطفة والتجريد من ناحية، ويتسم بالشمول ويلقى إجماعاً بين المواطنين من ناحية أخرى، فان الولاء الثاني يقوم على مصالح تتسم بالعينية من ناحية، وويتصف بالخصوصية والتغير في شدته واستمراره من ناحية ثانية، فالفرد لا يغير من انتمائه لولائه الا في حالات نادرة، ولكن كثيراً ما يغير من انتمائه للتنظيمات الاختيارية كالمهنة او الطبقة او الوضع الاجتماعي او الحي أو .....الخ.

وحيث ان مفهوم المجتمع المدني في شكله المتطور ارتبط بظهور الدولة القومية، التبتست بالتالي العلاقة بين الطرفين لدى المواطنين، مع أن كلاً منهما يساند الآخر، فنجد أن المجتمع المدني قوي في الدول القوية (الدول الصناعية) وضعيف في الدول الضعيفة (الوطن العربي مثلاً).

وقد ميز المفكر الايطالي غرامشي، بين مفهوم المجتمع السياسي (وهو القائم على الحكم المباشر من خلال اجهزة الدولة) وبين المجتمع المدني (الذي يقوم على السيطرة بطريقة غير مباشرة). أي ان كلا منهما يسعى للسيطرة ولكن بطريقتين مختلفتين.

ويحدد جان وليام لايبير سمات المجتمع المدني بـ:

١. أنه مجتمع كلي: لقد ادى تطوير المجتمعات من مختلف النواحي الى ظاهرة تقسيم العمل بشكل متزايد نتيجة التشعب الذي يصيب مرافق الحياة، لكن هذه التشعبات مترابطة في محصلة عملها، فالعائلة ليست منفصلة عن حركة النقابة او الحزب او النادي او..... الخ. وتفتح مؤسسات المجتمع المدني المجال لكل فرد ليمارس دوره من خلال: صوته الانتخابي في السلطة السياسية او السلطة الاجتماعية او غيرها من شبكات السلطة في المجتمع.

٢. انه مجتمع منظم: لكي تؤدي كل سلطة وظيفتها لا بد من استقرار البنية المجتمعية، ولا

يمكن لهذا الاستقرار أن يحدث ما لم يكن هناك قواعد تحدد أسس التفاعل بين الوحدات المكونة للمجتمع، وهذه القواعد تنتهي الى شكل من المؤسسات الاجتماعية.

اما ادوارد شيلز، والذي يشار له باعتباره المرجع الأكثر تخصصا في هذا الموضوع، فقد رأى ان المجتمع المدني يتكون من عناصر ثلاثة:

١. مجموعة من الروابط والمؤسسات المنفصلة عن الدولة والعائلة.

٢. مجموعة من المؤسسات تضمن وتحمي الفصل بين المجتمع المدني والدولة، وتكرس روابط التفاعل بينهما.

٣. قواعد وأعراف مدنية بين أفراد المجتمع.

ويكاد الباحثون يجمعون في تناول مفهوم المجتمع المدني على نقطة جوهرية وهي ان المجتمع المدني تعبير عن انتقال العلاقات السلطوية من شكلها الراسي (أسياد وعبيد في الفترة الإقطاعية، حاكم ومحكوم في فترة الدولة القومية التقليدية او الدولة الدينية ..... الخ) الى الشكل الأفقي (مشاركة الجميع في اتخاذ القرار ولكن من مواقع مختلفة).

ويري الباحثون مثل نورتون ان التحول التدريجي في العلاقات الداخلية والخارجية للدولة والمجتمع نقلت العلاقات من النمط الصفري (ما يكسبه حزب أو دولة يخسره حزب آخر أو دولة أخرى) الى النمط غير الصفري، والذي يعني أن هناك تناقضات داخل المجتمع وهناك مصالح مشتركة، وقد تطورت آليات المجتمع المدني لتحسين قدرة الجماعات على تطوير المصالح المشتركة (الأعضاء النقابية او الحزب أو غير ذلك) مع غيرها من الجماعات من ناحية، وإيجاد سبل لتسوية النقاط الخلافية، بطريقة لا تهدد نقاط المصلحة المشتركة من ناحية ثانية.

غير ان بعض الباحثين مثل المفكر الياباني اوهمي يرى ان تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني هو تعبير عن وصول وظيفة الدولة الى مأزق تاريخي، حيث بدأت الدولة تتحلل تدريجياً من وظائفها التقليدية ما دفع الأفراد للبحث عن بديل لها يؤدي ذات الوظائف، وتمثل ذلك في مؤسسات المجتمع المدني، ولم يبق للدولة سوى الوظائف القهرية الممثلة في الجيش والشرطة، بعد أن تخلت عن التعليم والصحة والمرافق المختلفة... الخ في عدد متزايد من الدول.

ويرى أوهمي ان شبكة العلاقات الدولية ستديرها مع التطور مؤسسات المجتمع المدني الدولية (المنظمات غير الحكومية وشركات متعددة الجنسية..... الخ) في مؤشر على ما أسماه «نهاية الدولة القومية».

بعد هذه المقدمة النظرية يمكن تقسيم ملامح المجتمع المدني الفلسطيني الى فترة ما قبل اوسلو وفترة ما بعد اوسلو.



### بعض ملامح المجتمع المدني الفلسطيني (ما قبل اوسلو)

١. الارتباط القومي بين منظمات العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني، مؤسسات أهلية ونقابات، لها ارتباط وثيق بمنظمات حزبية.
٢. اتسمت البرامج لمؤسسات العمل الأهلي والمجتمع المدني بملامح ومؤشرات سياسية (مهرجانات، عمل تطوعي).
٣. التنافس الشديد بين مكونات المجتمع المدني على أسس سياسية.
٤. خلو البرامج من الرؤى بعيدة المدى، وهذا انعكاس لضبابية الرؤية والحالة غير المستقرة التي عاشتها منظمة التحرير.
٥. ضعف الترابط بين البرامج المحلية والوطنية وبين ما يدور في العالم، حيث لم تستفد الشعوب العربية ولا الشعب الفلسطيني من حاله ما سمي بالموجة الثالثة للديموقراطية.
٦. وجود تأثير واضح وكبير لمنظمة التحرير على مؤسسات المجتمع المدني (النقابات وغيرها)
٧. بروز قيادات مؤسساتية ونخب مؤسسات.

### بعض ملامح المجتمع المدني في فترة أوسلو (٩٥ - ٢٠٠٤)

١. بروز الرؤى الاجتماعية والتنمية، وتراجع الرؤيا السياسية الى المرتبة الثانية.
٢. التركيز على برامج ذات طابع تنموي دون التدقيق في محتواها السياسي.
٣. بروز قوة جديدة لتتنافس معها وهي السلطة الوطنية، ولذلك بدأت ملامح وحدة المؤسسات بصورة مقبولة في مواجهة رؤية السلطة الوطنية السياسية والتنمية، واتسمت العلاقة بين الرفض والتقبل بلا كراه والاحتواء والشراكة المشروطة.
٤. انفكاك جزئي للترابط بين قيادات العمل الأهلي والفصائل السياسية.
٥. أصبحت السلطة الوطنية صاحبة اكبر قطاع من مؤسسات المجتمع المدني، ولهذا برزت فئة من المؤسسات يصعب تصنفها كمؤسسات مجتمع مدني ما أدى الى تمييع مقصود لمفهوم مؤسسات المجتمع المدني.
٦. انتقلت مؤسسات المجتمع المدني من التأثير في السياسة الى التأثير في السياسات (تقديم ورقه مشتركة لمؤتمرات التنمية).
٧. تنهت المؤسسات الأهلية والمجتمع المدني لضرورة التحالف.
٨. والمشاركة في قضايا عالمية ودمج القضايا الفلسطينية في الأجندة العالمية (المنتديات الاجتماعية، الشراكة المتوسطة، وغيرها).

٩. دخول مؤسسات ذات توجه ديني لمعالجة قضايا عُرُفت بأنها قضايا العلمانيين (المرأة، الانتخابات).
١٠. سرعة التغيير في تكيف مؤسسات المجتمع المدني مع المتغيرات السياسية والعالمية، وهذا أوجد تشويشاً في رؤيتها، وأفقد الكثير منها للبوصلية الأساسية.
١١. انسحاب عدد كبير من قيادة العمل الأهلي من المربع السياسي الى مربع القضايا الاجتماعية.

## الواقع الحالي والمحددات الرئيسية لمعرفة المستقبل لمؤسسات المجتمع المدني

### محددات سياسية

#### ١. المحددات الذاتية، الفلسطينية والبيئة الذاتية

- بالرغم من التركيز الكبير في الآونة الأخيرة على أهمية تفعيل منظمة التحرير إلا أن جميع الدلائل تشير أن المرحلة المقبلة ستشهد تراجع في مكانتها وانخفاض وزنها النوعي (حيث أن هذا المطلوب عالمياً وعربياً وفلسطينياً إلى حد ما)، وستحل محلها مؤسسات وشخصيات السلطة الوطنية، وهذا سيعكس نفسه على مؤسسات المجتمع المدني حيث سيحدث انهيار لهياكل مؤسسات منظمة التحرير المحسوبة على المجتمع المدني (الاتحادات المهنية والمؤسسات الشبيهة) في الوطن، حيث أن قيادات الاتحادات المهنية التي عرفت تاريخياً بأنها شخصيات منظمة التحرير ستجد نفسها في مكان آخر أو منافس على الهياكل المهنية.
- سنشهد بدايات انتقال المجتمع الفلسطيني من ديمقراطية الفصائل إلى ديمقراطية الوسائل، أي أن الحزب الأكبر سيلجأ إلى وسائل كثيرة، تبدو ديمقراطية وترضي شرط بقائه في السلطة، وتكون ضمن مقاييس مقبولة عالمياً يتم مباركتها طالما أنها لا تخالف التوجه السياسي العالمي.
- التخوف من انحسار الطبقة الوسطى في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي ازدياد إعداد من النخب الساخطة سياسياً التي ستبدأ بالتوجه نحو خلق مواقع جديدة لها لتحقيق أو لضمان استمرار وجودهما (مظاهر تأسيس مؤسسات مجتمع مدني من سياسيين ليست لديهم قناعات بمفاهيم المجتمع المدني).

- ستشهد المرحلة القادمة مرحلة تفرغ للأحزاب لصالح قوى مجتمع مدني أخرى، وانحسار العمل السياسي في النقابات والاتحادات لصالح العمل المهني.
- وعدم وجود سيادة لدولة، وعدم قدرة السلطة على تحقيق مشروع سياسي، سيخلق نوع من النضوج الأكبر للمجتمع المدني ليستطيع جسر الهوة التي سيخلقها الفشل السياسي الرسمي.
- ان عدم وجود سيادة لدولة يعني ان مفهوم المواطنة يحميه التنظيم او الحزب او الجمعية وليس حقوق المواطنة، وهذا سيؤدي الى غياب الشرعية المجتمعة للأحزاب، ما يؤدي إلى انتقال نخبها الى المجتمع المدني في محاولة لكسب شرعية فكرية.
- سيشهد المجتمع المدني مزيد من التحالف المهني، وليس الفكري بين مكوناته، وهذا ما سيحد من قدرة الأحزاب على التأثير في الخيارات المجتمعية.

### البيئة الدولية

- ان موقف البيئة الدولية تجاه المجتمع المدني الرسمي هو مسألة مهمة من ناحية تشجيع القيم الديمقراطية، ولكن لا بد من تكييف المجتمع المدني لكي لا يقف عائقاً سياسياً أمام الرغبة الدولية، مثلاً ما هو الموقف الدولي من مجتمع مدني اذا عارض هذا الأخير خارطة الطريق؟
- ستزداد الاشتراطات السياسية الموضوعة، وبأشكال مختلفة، أمام المجتمع المدني الفلسطيني، وسوف تبذل جهود كبيرة لاستبدال قيادات هذا المجتمع من قيادات لها رؤى فكرية الى قيادات مهنية تكنوقراطية.
- ستحدث حالة استقطاب كبيرة في المجتمع المدني من حيث التيارات الدينية والتيارات العلمانية وقياد السلطة المركزية، وستشهد نمواً كبيراً في تيارات قوى المجتمع المدني الدينية، وذلك لاستقلالية التمويل والارتباط السياسي بينها وبين القوى الدينية السياسية.

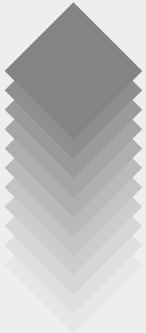
### بيئة الواقع السياسي الذي سيخلق من قبل اسرائيل

ما يدور في الذهن الإسرائيلي هو الحل التوافقي بين العمل والليكود، وبالتالي سيولد نظاماً سياسياً فلسطينياً لا يمتلك مقومات وطنية، ومجتمعاً بعدد كبير من السكان ومساحة قليلة من الأرض، وهذا سيخلق هياكل وطنية كبيرة.

## المحددات الرئيسية لمحاولة فهم المجتمع المدني في المستقبل المنظور

١. المحدد الأساسي لتقييم المجتمع المدني هو البيئة السياسية والاجتماعية.
  ٢. المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة ليسا هما اللاعبان الوحيدان في تكوين مكونات المجتمع
  ٣. التوقف عند محطات معينة في تاريخ المجتمع المدني الفلسطيني لا يلغي ضرورة التفكير في ما بين هذه المحطات.
  ٤. يجب السؤال دائماً هل نحن مجتمع ام غير ذلك (ليس بالتعريف السوسولوجي) بل اننا في قيمنا ما زلنا منتمين للعائلة والحزب والمؤسسة. وليس للمجتمع.
- الخاتمة: بقي القول ان الوظيفة المستقبلية لمجتمع مدني في ظل السلطة الوطنية هي ان الأنظمة التي تشبه السلطة الوطنية هي تماماً كالدب القطبي لا تنفع معه المداعبة والملاطفة، بل الوخز المستمر، لكي تنزع هذه الأنظمة جلدها وتمضي، او تنهض بشكل حيوي.





## المقاطعة كفعل مقاوم: الإمكانيات والمعوقات

ليزا تراكي\*

من المعلوم أن موضوع مقاطعة إسرائيل ليس موضوعاً جديداً، إذ أنه طرح كتكتيكٍ سياسي قبل سنوات عديدة من نشطاء دوليين وعرب وفلسطينيين على حد سواء، وبالأخص في شكلها الاقتصادي المتمثل بمقاطعة البضائع الإسرائيلية والشركات الداعمة لإسرائيل. إلا أنه، وكما هو معلوم أيضاً، تعثرت تلك الحملات والفعاليات في ظل مناخ أوصلو، وما رافقه من تفاؤل حول إمكانية تحقيق التسوية السياسية العادلة مع إسرائيل دون ممارسة الضغط الفعال عليها. والآن، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على هذه التجربة السلبية، تتعالى مرة أخرى أصوات فلسطينية وعربية ودولية تنادي بفرض جملة من الإجراءات العقابية ضد إسرائيل، تتراوح من مقاطعة بضائعها إلى سحب الاستثمارات من شركات تتعامل معها، مروراً بحملات محددة كالمقاطعة الأكاديمية، أو الحملة الموجهة ضد شركة كاتربيلر الأمريكية، على سبيل المثال، صانعة «ماكينة الدمار» العملاقة والتي وضعت حداً--بأيدي إسرائيلية--لأرواح وممتلكات فلسطينية من جنين إلى رفح.

ويمكن تأريخ بداية الموجة الجديدة من الدعوات لفرض العقوبات والمقاطعة مع الاجتياح الإسرائيلي واسع النطاق للأراضي الفلسطينية في ربيع ٢٠٠٢، إذ أطلقت مبادرات-دولية في الأساس-لفرض العقوبات، وممارسة المقاطعة بأشكال جديدة، كما ذكرت سابقاً. نشير فقط هنا إلى بدايات تشكيل مجموعات ضغط في الولايات المتحدة وأوروبا حاولت وتحاول اختراق الجدار الدعائي الإسرائيلي والصهيوني للوصول إلى النقابيين والمهنيين والمثقفين والطلبة، خاصة النشطاء منهم في إطار الحركات المناهضة للعلمة والحرب على العراق لاحقاً.

\* عميدة الدراسات العليا/ أستاذة علم الاجتماع/ جامعة بيرزيت.

إلا أن نقطة التحول الحاسمة جاءت في تموز ٢٠٠٤ حين أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً بالاستشاري حول الجدار الكولونيالي، وأدانت، دون لبس، المشروع الإحتلالي بأكمله. ووفر هذا القرار الأساسين، الأخلاقي والقانوني معا، لمشروعية المطالبة بعزل إسرائيل، نظرا لاستهتارها بالشرعية الدولية ورفضها المستمر للقرارات والمعايير الدولية. كما وفر هذا القرار، وما رافقه من تأييد من أوساط عديدة، الفرصة النادرة للفلسطينيين وأنصار قضيتهم، للمطالبة بإجبار إسرائيل على الامتثال للشرعية الدولية، وإلا يتم عزلها كدولة مارقة ومنبوذة تستحق العقاب. وبالفعل، شهدت بعض المنابر العالمية كالمنتدى الاجتماعي في لندن، والمنتدى الذي عُقد في البرازيل، دعوات لعزل إسرائيل، على غرار حملة العقوبات والمقاطعة ضد نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا في الثمانينيات من القرن الماضي.

ولكن وعلى الرغم من ذلك، يبقى السؤال الأهم: كيف لنا أن نبني على هذا الحراك السياسي الواعد؟ ما هي نقاط القوة لدينا، وما هي نقاط الضعف؟ وكيف يمكن التغلب على نقاط الضعف كي لا نفقد هذه الفرصة التاريخية التي قد لا تتكرر في المستقبل القريب؟

بداية، وفي معرض استعراض ما لدينا من نقاط قوة، أشير إلى وجود نواة صلبة (وقابلة للتوسع) من الداعمين الدوليين للحل العادل للقضية الفلسطينية، وأعني هنا المجموعات الفاعلة المكونة من الطلبة والمثقفين والأكاديميين والسياسيين (غير الرسميين)، وهذا في ظل تنامي التأييد الدولي لحل عادل لقضية فلسطين، والقناعة المتزايدة، خاصة في أوروبا وآسيا، بأن إسرائيل لا ترغب في الوصول إلى هذا الحل. ويمكن الإشارة هنا إلى أنه، ونظرا لتوفر هذا العنصر المعنوي والأخلاقي، أي القناعة بعدالة القضية وبعدم مشروعية الاضطهاد الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، تتعزز أيضا مشروعية المقارنة بين الحالتين الفلسطينية والجنوب أفريقية، رغم وجود اختلافات هامة بينهما. ويجب عدم التقليل من قوة هذه المقاربة نظرا للحضور الواسع في الوجدان العالمي لفكرة مقاومة عنصرية نظام جنوب أفريقيا المأسسة من خلال إجراءات العزل. وليس صعبا-نظريا على الأقل-أن نصر على أن الواجب الأخلاقي يحتم على أفراد المجتمعين، السياسي والمدني، العالميين اتخاذ موقف أخلاقي ومبدئي لا يُعامل إسرائيل كحالة استثنائية ولا يعفيها من الامتثال للمعايير والقرارات الدولية المجمع عليها.

أضيف إلى عناصر القوة لدينا وجود الدعم الشعبي الفلسطيني الكامن، ولكن غير المفعّل، لفكرة فرض عقوبات على إسرائيل، ووجود طاقات فكرية وسياسية في فلسطين يمكن استغلالها وتنميتها بهذا الاتجاه من قبل القوى السياسية والمجتمعية الفاعلة. وسأركز على هذا الجانب لاحقا، إذ أعتقد أن نجاحنا في المسرح الدولي يعتمد إلى حد كبير على تبيننا لرؤية واضحة غير متذبذبة، رؤية متينة إزاء المشاريع المسماة «بالتطبيع»، تلك المشاريع التي قد تسحب البساط كليا من تحت أقدام الذين يطالبون بمقاطعة المؤسسات الإسرائيلية.

ونأتي الآن إلى الجانب الأصعب في الموضوع، وهو المعوقات التي تحول دون التقدم في مشروع العقوبات والمقاطعة. وأول هذه المعوقات، معوقات فكرية-أيدولوجية-سياسية، وأعني هنا سيادة خطاب «الاستثنائية الإسرائيلية» في الغرب. وإذا اعتبرنا أن الساحة الدولية التي يهيمن عليها الغرب هي الساحة الأساسية التي نخوض فيها معركتنا، فأن رسوخ الاعتقاد الكامن بأنه لا يمكن التعامل مع إسرائيل كأية دولة نظرا لتاريخها «الخاص»، يشكل عائقا حقيقيا أمام محاولات إقناع الغربيين (وحتى بعض الآسيويين أو الأفارقة أو العرب) بأنه لا يمكن إعفاء إسرائيل من الإدانة والتجريم. ونجد أصدا لهذه «الاستثنائية» حتى في كتابات وأقوال بعض المناصرين لقضيتنا، حين يقولون أن المقاطعة (خاصة الأكاديمية والثقافية) غير أخلاقية أو غير مرغوب فيها لأنها سوف تضعف قوى السلام الإسرائيلية، كأن الأخيرة هي القوة الوحيدة القادرة على إنهاء الاضطهاد، وكأن هناك إجماعا حول كونها- أي قوى السلام الإسرائيلية- الجهة الوحيدة صاحبة الحق في إجازة ما يمكن أن يفعل العالم بشأن فلسطين!

من المهم الانتباه إلى النرجسية المفرطة التي تتميز بها هذه الآراء، إذ تفترض أن «اليسار» الإسرائيلي هو مصدر شرعية أي فعل سياسي بشأن القضية الفلسطينية، وأنه مخول بإجازة أية مبادرة يمكن أن يتخذها الفلسطينيون وأنصارهم! ونشير هنا إلى أن اليسار الصهيوني هو من أشد أعداء المقاطعة في الغرب، نظرا لقوة تأثيره هناك على القوى اليسارية، وقوى «السلام» والمناهضة للعولمة والإمبراطورية الأمريكية. طبعا لا توجد حاجة إلى ذكر حملات التخويف والترهيب المنظمة التي تشنها المجموعات الضاغطة الإسرائيلية أو الصهيونية على المقاطعين في الغرب. فعلى الرغم من قلة عدد المقاطعين الأفراد، تساهم الحملات الترهيبية في إشاعة الخوف أو التردد حتى في توجيه النقد لإسرائيل بين المثقفين أو الأكاديميين أو الفنانين.

لعل من أهم المعوقات السياسية والفعلية هو عدم تبني موقف واضح وداعم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية للحملات والمبادرات الجديدة للمقاطعة، وفرض العقوبات التي تعم الساحة الدولية. ونسأل: كيف لنا إقناع العالم بضرورة مقاطعة إسرائيل حين لا توجد دعوة صريحة لذلك من أعلى مستويات النظام السياسي الفلسطيني؟ إن هذا التقصير، وهو غياب الإرادة في استثمار الفرصة التي أتاحتها قرار محكمة العدل الدولية، يصعب عمل القوى المطالبة بالعقوبات والمقاطعة، ويسلبها من السند القوي الذي يمكن أن يوفره موقف داعم واضح، كما فعل دعم المؤتمر الوطني الأفريقي في معركة الأبارتهايد سابقا. وأشير هنا إلى أقوال مسئول فلسطيني له باع طويل في العمل الدبلوماسي، وهو مندوب فلسطين لدى الأمم المتحدة د. ناصر القدوة، والذي انتقد في محاضرة ألقاها مطلع العام في رام الله، أداء السلطة المتمثل في عدم التقاطها الفرصة التي وفرها قرار محكمة العدل الدولية.

هناك عامل فلسطيني آخر معوق، وهو وجود مشاريع وفعاليات فلسطينية-إسرائيلية مشتركة



في مجالات شتى، ابتداءً من الأبحاث العلمية وانتهاءً بالتدريب المهني وحماية البيئة والحوار الثقافي، الخ. ويواجه النشطاء الدوليون والفلسطينيون الداعمون للمقاطعة الأكاديمية والثقافية، على سبيل المثال، صعوبات في إقناع الأكاديميين أو الفنانين أو المهنيين الغربيين بضرورة مقاطعة مؤسسات إسرائيلية في ظل وجود نشاط تطبيعي كهذا يشترك فيه الفلسطينيون أنفسهم. ويتجاهل الطرف الفلسطيني في هذه العلاقات الثنائية حقيقة بسيطة، وهي أن إقامة علاقات علمية أو مهنية «طبيعية» مع إسرائيليين، أي إقامة علاقات لا تهدف بالدرجة الأولى إلى مقاومة الاضطهاد، تعطي الانطباع الخادع والمضلل بأن السلام بات وشيكاً، أو بأن التعاون يمهّد للتفاهم اللازم بين الشعبين كي يتوصلا لاتفاق حول «خلافتهما». ولا يفهم المطبوعون الفلسطينيون أن التعاون العلمي والثقافي مع الإسرائيليين يأتي فقط بعد تحقيق الحل العادل وليس قبله أو تمهيداً له. وتشير نقطتي الأخيرة إلى خطأ مفاهيمي يرتكبه بعض الفلسطينيين عندما يشاركون في جلسات حوار أو حتى في مشاريع بحثية أو فنية بهدف تقوية التفاهم بين الجانبين. إن المشكلة الأساسية بيننا وبين الإسرائيليين ليست مشكلة أو عقدة نفسية تستوجب إزالة الصور النمطية التي يحملها كل طرف عن الآخر، وإنما مشكلة سياسية تحل بوسائط سياسية بين قوى سياسية، وليس بواسطة خلق تفاهم بين أفراد لديهم نوايا حسنة لفهم بعضهم البعض. وفي المحصلة، يمكن القول أن النتيجة الفعلية لمشاريع التطبيع العلمية والمهنية والحوارية هي بالضبط إضعاف عناصر القوة والمقاومة الفلسطينية التي يمكن بواسطتها تحقيق العدالة.

ويمكن أن نضيف هنا إلى النتائج السلبية للنشاطات الفلسطينية-الإسرائيلية المشتركة، وخاصة العلمية منها. فمن المعروف أن هناك فرص كبيرة للحصول على الدعم لنشاطات بحثية وعلمية مشتركة، شريطة أن يكون هناك طرف فلسطيني يعمل مع طرف إسرائيلي. ماذا يمكن تسمية هذا النوع من الاشتراط؟ هل هناك عنوان آخر له غير الابتزاز السياسي؟ لا يوجد لدي شك بأن هذا الاشتراط هو تسييس فح للبحث، ولكن الغريب في الأمر هو إصرار المستفيدين من هذا النوع من الدعم والعاملين في المشاريع المشتركة على أن المشاريع «غير سياسية» أو أنها غير مكترثة بالسياسة! وفي المحصلة النهائية، يمكن القول أن المشاريع المشتركة تخدم إسرائيل أكثر مما تخدمنا نحن، إذ تقوي سمعة إسرائيل كمركز متميز للعلم والمعرفة في المنطقة وفي العالم كله من جهة، وكطرف يبحث عن السلام والتفاهم مع الفلسطينيين من جهة أخرى. إن السؤال الذي يجب أن نطرحه هو: من المستفيد الأول من التعاون: الطرف الإسرائيلي للتوافق للشرعية («كباحث عن السلام»)، أم الطرف الفلسطيني للتوافق لتحقيق العدالة؟

ما العمل إذن؟ على الصعيد الدولي، أعتقد أن الخيار الأنسب فيما يتعلق بالمقاطعة والعقوبات هو العمل مع الجهات الداعمة للفكرة في تحديد مجالات معينة، والعمل بشكل متدرج

وممنهج وانتقائي. قد يكون مفيدا على سبيل المثال، وبعد الفحص التفصيلي، أن تطلق حملة مقاطعة قوية في مجال الرياضة، تبذل جهود بموجبها لاستثناء إسرائيل من المنظمات الرياضية الدولية-مثل فيفا- تضمن بالتالي منع الفرق الرياضية الإسرائيلية من المشاركة في المباريات الدولية. أو يمكن العمل بشكل مكثف لإقصاء إسرائيل من أطار دولي ترفيهي-ثقافي كمهرجان الغناء الأوروبي المتلفز (اليوروفيزيون). أشير إلى هذه الأمثلة لأنها تبدو أسهل من غيرها كأهداف. وفي كل الأحوال، المجالات عديدة، ولكن يجب اختيارها بدقة، مع التركيز على إمكانيات النجاح من خلال تقدير نقاط القوة والضعف بشكل موضوعي، ويستلزم هذا أيضا تعميق المعرفة بالظروف الموضوعية للقطاعات المستهدفة الغربية، بما فيها معرفة كيفية عمل الجماعات الضاغطة الصهيونية فيها، وتطوير المهارات التواصلية اللازمة للوصول إلى الفئات المستهدفة.

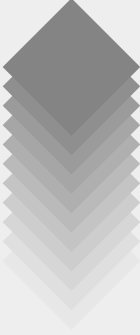
أنقل إليكم بهذا الصدد تجربة محلية متواضعة في المجال الأكاديمي والثقافي، وهي تجربة الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل. تحاول الحملة، منذ تأسيسها قبل سنة من الآن تقريبا، ومن خلال الكتابة وإقامة فعاليات مع شبكة دولية من الأكاديميين، أن تؤثر على الجمهور الأكاديمي والفني الغربي-- بشكل رئيسي-- لتشجيعه وحثه على مقاطعة إسرائيل في مجال العلاقات الأكاديمية والفنية المختلفة. أشير هنا إلى المؤتمر الذي عقد في جامعة لندن مؤخرا حول المقاطعة، وتبناه عدداً من المؤسسات البريطانية، وأثار اهتماما واسعا. وفي محاولة لتحديد المؤتمر والتغطية الإعلامية له، حاولت مجموعة صهيونية التصدي له من خلال عقد مؤتمر مضاد له في نفس الجامعة، غير أن هذه المحاولات لم تنجح. ويمكن القول أن الحماس الذي أبداه قرابة ثلاثمائة أكاديمي ممن شاركوا في المؤتمر هو مؤشر لإمكانيات مستقبلية يمكن البناء عليها.\* أما ردود فعل مساندي إسرائيل فهي أيضا مؤشر على خشيتهم من توسع حملة المقاطعة الأكاديمية. يمكن الإشارة أيضا إلى عدد من المبادرات الدولية الجديدة الداعمة للعقوبات، مثل قرار بعض المؤسسات والكنائس الغربية سحب استثماراتها من شركات تتعامل مع إسرائيل. ولكن هذا العمل يستلزم طاقات إعلامية جيدة، لأنه في النهاية لا يمكن مخاطبة الأكاديميين أو الفنانين إلا بالحجج المقنعة، والتي تستمد شرعيتها من قاعدة أخلاقية تقول بواجب الأكاديمي والمثقف والفنان البحث عن الحقيقة، والوقوف إلى جانب الحق وإدانة الظلم والاضطهاد وعدم السكوت عنهما، لأن السكوت هو بمثابة التواطؤ معهما.

وفيما يتعلق بتطوير مفهوم المقاطعة فلسطينيا، هناك الكثير من العمل يجب إنجازه. لقد

\* في نيسان الماضي أثمر هذا الجهد الفلسطيني باتخاذ اتحاد الجامعيين البريطانيين قراراً بمقاطعة جامعتي بار إيلان وحيفا الاسرائيليتين في سابقة هي الأولى من نوعها في بريطانيا. (المحرر)

بدأت الحملة بمخاطبة بعض الأطراف الفلسطينية المنخرطة في مشاريع فلسطينية-إسرائيلية بهدف توضيح خطورة المشاريع المشتركة التي لا تهدف بالأساس إلى مقاومة الاحتلال والاضطهاد، ولممارسة الضغط المعنوي والأخلاقي عليها للتوقف عن المشاركة فيها. كما تحاول الحملة أيضا تطوير معايير واضحة ليستنير بها المعنيون في تقييم أي مشروع فلسطيني-إسرائيلي مشترك من أجل اتخاذ القرار بالمشاركة فيه أو مقاطعته. ولكن يجب الإشارة إلى معوقات حقيقية تتمثل بوجود جهات رسمية وشبه رسمية وأهلية-وعدها قد يتزايد في الفترة القادمة-ترعى بعض هذه المشاريع، أو توفر القناة الإدارية والمالية للمشاريع التي هي غالبا تمويل من مؤسسات أمريكية وأوروبية، أو منظمات دولية (مثلا منظماتي اليونيسكو والصحة العالمية اللتان بدأتا مؤخرا برعاية مشاريع مشتركة).

من الواضح أننا بحاجة إلى حوار داخلي حول علاقات مشتركة من هذا النوع، حوار يشمل المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية (بما فيها عدد من الجامعات)، السياسية والشعبية والأهلية، ودون هذا الحوار والوصول إلى إجماع حول كيف يمكن للأكاديميين أو المثقفين أو المهنيين أو النقابيين خدمة المصالح الفلسطينية على أكمل وجه، سوف تزداد «فوضى التطبيع»، وسوف تتلاشى جميع المعايير الأخلاقية والوطنية. فإذا أردنا أن يحترمنا العالم في مطالبتنا لدعمه الشعبي (وحتى الرسمي)، علينا ترتيب بيتنا من الداخل أولا.



# مقاومة الجدار التجسيد العملي لمقاومة الاحتلال

خالدة جرار\*

الجدار هو أحد أشكال التجسيد المادي للاحتلال، ومقاومته تعني مقاومة شكل ملموس لتجلي الاحتلال، وليس المقصود فقط هو التجسيد المادي للجدار، وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بل ما هو أبعد من موضوع جدار إسمنتي بطول ٧٣٠ كيلومتر، وارتفاع ٨ أمتار وعمق يصل في بعض الأحيان إلى حوالي ٢٢ كيلومتراً، وهو ليس بالجدار الأمني كما تدعي إسرائيل، بل إنه يأتي في إطار المشروع الكولونيالي الاستيطاني للأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف الضم والسيطرة على الأرض والمصادر الطبيعية والحرمان من التعليم، والحياة الاجتماعية، والفصل بين الشعب الفلسطيني، وعزله في بانتستونات، ومنع أية إمكانية مستقبلية لإقامة دولة كاملة السيادة على الأرض والجو والماء، وبالمقابل إعطاء المستوطنين مزيداً من الأراضي، والمصادر الطبيعية، وفرصاً أوسع للتنمية.

## مراحل بناء الجدار

بدأ بناء الجدار في الضفة الغربية في حزيران من العام ٢٠٠٣ وهو يتكون من ثلاث مراحل

## المرحلة الأولى

يمتد الجدار من قرية سالم قرب جنين، حتى مستوطنة الكنا وبلدة عزون جنوب قلقيلية. كما يمتد ٢٠ كيلومتراً إضافية شمال القدس وجنوبها، ليشكل ما يسمى «غلاف القدس».

\* مديرة مؤسسة الضمير.

### المرحلة الثانية:

يمتد الجدار في مرحلته الثانية من مستوطنة الكانا جنوب قلقيلية إلى مستوطنة عوفر قرب رام الله بطول ١٨٦ كيلومتراً. ومن سالم حتى بلدة تياسير على حدود غور الأردن بطول ٦٠ كيلومتراً، والجدار يمتد أيضاً من مستوطنة هارغيلو إلى مستوطنة الكرمل جنوب الخليل بطول ١٤٤ كيلومتراً. ويتواصل العمل أيضاً على جدار القدس في الجيب والولجة والرام وعناتا وحزما وشعفاط.

### المرحلة الثالثة: «الجدار الشرقي»:

الجدار الشرقي يسير بمحاذاة غور الأردن ويموازية الجدار الغربي، ويمتد من عين البيضا مروراً بطوباس وصولاً إلى أريحا والبحر الميت بطول ١٩٦ كيلومتراً. وهو يتلصق بثلاث مساحات الضفة ويعزل غور الأردن عن الضفة ويحيل مدينة أريحا إلى كانتون. وفي هذه المرحلة سيضم الجدار نحو ٢٥ مستوطنة ومواقع سياحية على طول غور الأردن.

### بعض الحقائق

الجدار المحيط بالقدس سيؤدي إلى تهجير سكانها تحت مسمى التوازن الديموغرافي، وسيؤدي الجدار إلى فصل حوالي ٢٣٠ ألف فلسطيني من القاطنين في القدس الشرقية عن باقي مدن الضفة الغربية بهدف تدمير النسيج الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني، بالإضافة للنشاطات الاستيطانية الواسعة هناك سواء من خلال الشوارع الالتفافية أو استمرار بناء الجدار بوتيرة متسارعة بهدف تحويل المستوطنات القريبة من القدس العربية إلى أحياء يهودية. «هناك ٣١ مستوطنة، منها ١١ مستوطنة داخل حدود البلدية حالياً، و٢٠ مستوطنة خارجها، وعدد المستوطنين حوالي ربع مليون نسمة» حسب تقرير بتسيلم. وقد صادر الجدار حوالي ٣٦٣ دونماً من قرى شمال غرب القدس.

- صادر الجدار في منطقة سلفيت حوالي ١٧٨ ألف دونماً، ويضع قرى بأكملها مثل سكاكا ودير بلوط ورافات ومسحة في سجن.
- مدينة قلقيلية تحاط بجدار من كافة الجهات، مع وجود بوابة واحدة، وتخضع لأوامر الاحتلال في فتحها وإغلاقها، وتم مصادرة حوالي ١١ ألف دونم من أراضيها وأراضي جنين الأكثر خصوبة، واقتلاع أكثر من ١٠٠ ألف شجرة مثمرة.
- في منطقة جبع، حزما والرام، وواد عباد يؤدي الجدار إلى مصادرة وعزل ٦٥٠٠ دونم.

- ستتأثر حياة ٨٧٥ ألف فلسطيني بشكل مباشر بالجدار، إذ سيعزل ٢٣٦ ألف فلسطيني داخل جيوب، من بينهم ١١٥ ألف سيصبحون ما بين الجدار الفاصل شرقاً والخط الأخضر غرباً. «بيتسيلم».

### الأخطار السياسية للجدار

- مشروع الجدار يكرس الواقع الكولونيالي الاستيطاني للاحتلال، فهو جدار يهدف إلى العزل، ثم التهويد، ثم الضم والإلحاق.
- سيبتلع الجدار حوالي ٤٧٪ من مساحة الضفة الغربية ويضمها إلى إسرائيل.
- صراع ديموغرافي يسعى إلى تهجير داخلي، وتهجير خارجي
- منع إمكانية قيام أية دولة مستقلة، مصادرة أراضي، السيطرة على مصادر المياه الجوفية، تحويل الضفة إلى معازل.
- تحديد معايير حدودية بين مناطق السلطة وإسرائيل، من خلال ٢٤ موقع على الجدار. «قلنديا، حوارة... الخ.
- المناطق الصناعية «وأخطر ما في الأمر أولاً قيامها على أراضي محتلة، وتتواطؤ مع كمباردور فلسطيني «طفيلي». حوالى ٨ مناطق «غزة» معبر كارني ورفح «عطيروت» القدس «طولكرم، منطقة جنين، قدوميم» قلقيلية، جنوب الخليل» وهذا يعني تحويل الفلسطينيين إلى عبيد لدى الرأسمال الصهيوني بتواطؤ مع الكمباردور الفلسطيني، وهذا جزء مما تم نقاشه في قمة دافوس الأخيرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعلينا التنبه وعدم التعامل مع الأمر.
- المنطقة الصناعية أبرز هناك حديث عن بيعها، وهذا يشبه بيع القديم «ايرز» وشراء الجديد «كارني ورفح».
- الخوف من قبول فلسطيني لذلك تحت حجة وضع الأيدي العاملة الفلسطينية وأهمية تشغيلها، لنبقى عبيد لدى إسرائيل.

### قرار لاهاي، والجمعية العامة للأمم المتحدة

بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩ صدر قرار محكمة العدل الدولية، وأهم مدلولات القرار بالإضافة إلى الدعوة الفورية لهدم الجدار واعتباره غير شرعي وغير قانوني، هو اعتبار الاحتلال للضفة والقدس وغزة،

احتلال غير شرعي، يجب العمل على إنهائه، وفي منتصف تموز ٢٠٠٤ صوت ١٥٠ عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة من أصل ١٩١ عضو على اعتبار الجدار مخالف للقانون الدولي، ودعت إسرائيل للالتزام بالقانون الدولي.

الرأي الاستشاري، وقرار الجمعية العامة، يشكلان أساساً قوياً لأي نضال فلسطيني حقيقي، ودعم دولي واسع.

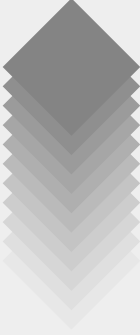
### كيف نحول موضوع الجدار لموضوع مقاومة الاحتلال وإنهائه استناداً لقرار لاهاي

- تكتسب معركة مقاومة الجدار من الناحية السياسية الشاملة، أهمية من وجهة نظر النضال من أجل إنهاء الاحتلال بتجسيده المادية وغير المادية، وتركيز الجهد على هذه المعركة يكسبها التأييد الدولي «بالاستناد لقرار لاهاي»، وتعطي الفرصة لتفعيل وتطوير أشكال المقاومة الشعبية الواسعة في هذا الإطار.
- إن ذلك يرتبط بشكل وثيق بالمقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل كأحد أشكال المقاومة بمعناها الشامل، وبما أن العديد من المؤسسات الأهلية بالتعاون مع حوالي ٢٠٩ مؤسسة أوروبية، و٤٤٦ برلمانياً أوروبياً، و١٩٢ برلمانياً بريطانياً قد أطلقت حملة لفرض مقاطعة شاملة على إسرائيل، وفرض عقوبات عليها، كتلك الحملة التي فرضت على جنوب إفريقيا، فيجب إسناد ذلك على المستوى الفلسطيني وتفعيله وتوسيعه في إطار خطة شاملة.
- إذاً المطلوب تفعيل الحركة الجماهيرية في مظاهرات ضد الجدار، وعلى الحواجز، ومطلوب تفعيل لجان المقاطعة على المستوى المحلي والقيام بحملة على المستوى الشعبي، تحت عنوان مقاطعة شاملة لإسرائيل، حتى تلتزم بالقانون الدولي والقرارات الدولية «تحديداً لاهاي»، والوصول إلى فرض العقوبات على إسرائيل بالضغط على البرلمانات والحكومات.
- ضرورة وجود استراتيجية فلسطينية واحدة على المستوى الرسمي والشعبي، فلا يعقل الحديث عن تعديل مسار الجدار، أو نقله إلى داخل حدود إسرائيل كأحد الخيارات البديلة من قبل الجانب الرسمي الفلسطيني، بل علينا التأسيس لإستراتيجية للنضال لإزالة وهدم الجدار والعمل على إنهاء الاحتلال.
- ولا يعقل التفاوض على المناطق الصناعية «المقامة على أراضٍ محتلة» ما يعني تكريس للاحتلال بتواطؤ الكمبرادور الفلسطيني الطفيلي، كما حصل في قمة دافوس الاقتصادية من اتفاق على تفعيل المناطق الصناعية.

- وضع آلية رسمية لمتابعة قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، وعدم الاكتفاء بوضع القرار في الأدرج، بل المطلوب قرار سياسي يقضي بمقاومة الجدار.
- وأخيراً محاسبة المتورطين في صفقة بيع كوتا الإسمنت للشركات الإسرائيلية التي تقوم ببناء الجدار، بتحويل ملفاتهم للقضاء.







## مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية: نحو أسس جديدة لتمثيل الشتات

شفيق الحوت\*

قبل الحديث عن مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية لا بدّ من الإشارة - ولو بإيجاز - إلى ماضي هذه المنظمة وواقعها الراهن، وذلك لاستنباط العبر والدروس الضرورية لترشيد تطلعاتنا المستقبلية، سواء كنا بصدد استرداد هذه المنظمة وإعادة الروح إليها، أو بصدد البحث في تأسيس تجمع جديد بميثاق جديد وهيكلية جديدة، أو أي صيغة أخرى يجترحها العقل الفلسطيني.

كلنا متفقون على أنه قد طرأ على مسيرة شعب فلسطين النضالية الكثير من المستجدات، عبر المحطات المفصلية التي مرت بها، بدءاً بحرب أكتوبر ١٩٧٣ التي انطوى من بعدها الخيار العسكري في عملية الصراع العربي-الإسرائيلي، ودخول مرحلة التسوية والتفاوض السياسي.. وصولاً إلى حرب ١٩٨٢ في لبنان، والتي أدت إلى سقوط شعار التحرير من وراء الحدود. وأخيراً محطة اتفاقية أوسلو وما تلاها من تداعيات فلسطينية وعربية ودولية.

وبكل تأكيد، يمكننا القول، بأن المشهد السياسي العام لقضية فلسطين اليوم، وفي أبعاده الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية، يختلف كثيراً عما كان عليه يوم تداعينا لإقامة منظمة التحرير، على بعد كيلومترات معدودات من مقر اجتماعكم هذا، في فندق انتركونتيننتال في القدس، ما بين الرابع والعشرين والثامن والعشرين من أيار / مايو ١٩٦٤، أي قبل واحد وأربعين عاماً تقريباً. فأين كنا، وأين أصبحنا؟

لقد كان الإعلان عن قيام هذه المنظمة في رأيي، تجسيداً لأول رد فعل عربي - فلسطيني واستراتيجي

\* عضو المجلس الوطني الفلسطيني وممثل منظمة التحرير في لبنان.

على نكبة ١٩٤٨. ولطالما قلت وصرحت بأن إنشاء هذه المنظمة كان أهم إنجاز وطني للشعب الفلسطيني، وأغتنم هذه الفرصة، لتقديم تحية وفاء وتقدير لمؤسسها وقائدها الأول الأستاذ أحمد الشقيري الذي يحتفل الأوفياء من أبناء شعبه هذه الأيام بالذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، عليه رحمة الله. فلهذا الرجل فضل على قيام هذه المنظمة التي لولاه، لربما ما قامت.

لقد كان هو الذي خط بيده مواد «الميثاق القومي» كما كنا نسميه، وذلك قبل أن يتم تعديله الأول بتوجيه من فتح وغيرها من المنظمات الفدائية، في العام ١٩٦٩ فبات يعرف بـ «الميثاق الوطني». كذلك ساهم الشقيري في وضع النظام الأساسي واللوائح الداخلية، وأقام مراكزاً للصندوق القومي وللأبحاث وللدراسات والتخطيط، وفوق هذا كله، تمكن من جمع المجندين الفلسطينيين في الجيوش العربية وإنشاء أولى كتائب جيش التحرير الفلسطيني. وفي عهده افتتحت الممثلات والمكاتب في العديد من الدول العربية والأجنبية، ومن أهمها على المستوى الدولي - آنذ - كانت ممثيتنا في بكين عاصمة الجمهورية الشعبية الصينية.

بعد نكسة ١٩٦٧ واستقالة الشقيري، راوحت المنظمة مكانها بقيادة مؤقتة كان يستحيل عليها المضي في الصدارة، ثم كانت معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨، وبعدها انتخاب أبو عمار رئيساً للمنظمة، وذلك في الدورة الخامسة للمجلس الوطني، في شباط / فبراير ١٩٦٩.

وفي عهد الأخ الراحل أبو عمار شهدت المنظمة أوج انتصاراتها، كما تكبدت أمر هزائمها.

ففي هذا العهد، تمكنت المنظمة من تغيير صورة الفلسطيني من لاجئ الى مناضل، وأعدت له اعتباره على المستوى القومي، وشكلت له وعاءاً لتراثه وحضارته، وأهم من هذا كله، أنها فرضت ذاتها كإطار لحركته النضالية، باعتبارها المرجعية السياسية العليا له، والناطقة باسمه.

وبعد عشر سنوات على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، ونضال الشعب من حولها ينمو ويتعاضم، انتزعت المنظمة من جامعة الدول العربية لقب العضو الكامل فيها، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين، وذلك بقرار صدر عن قمة الرباط في العام ١٩٧٤. وإثر ذلك، في العام نفسه، وكنتيجة لحرب أكتوبر دخلت منظمة التحرير الفلسطينية الأمم المتحدة كعضو دائم بصفة مراقب، فاتسعت دائرة الاعترافات الدولية بها، وأصبحت عضواً في كتلة عدم الانحياز، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي منظمة الوحدة الإفريقية، وغيرها من التكتلات والهيئات الدولية، وكذلك ارتفعت الراية الفلسطينية فوق المكاتب والسفارات، في جهات العالم الأربع.

وأقول لكم - إخواني - إنني ما زلت ممن يعملون لاسترداد منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الروح إليها، رغم معرفتي بصعوبة الأمر، ووعبي للمستجدات التي طرأت على ساحتنا النضالية وزادت الأمور تعقيداً.

ولنترك قرار الخيار والبدائل، لنستعرض أولاً، ما يمكن تسميته بالواقع الراهن للمنظمة، وهو الذي يمكن التأريخ له منذ التاسع من ايلول / سبتمبر ١٩٩٣ يوم الرسائل المتبادلة بين ياسر عرفات واسحق رابين، تمهيداً لاتفاق اوسلو. حقاً لقد تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية لمؤامرات متتالية منذ نشأتها، وصمدت أكثر من مرة، غير أن أقسى ما أصابها كان ضربة المطرقة التي تلقتها في ذلك اليوم البائس، ما دفع رجلاً مثل ابا اييان أن يتساءل بدهشة وفرح: «هل كان يتصور أحد أن تسقط القلعة من الداخل؟»

ثم جاءت اتفاقية غزة - أريحا أولاً، التي اشتهرت فيما بعد باتفاقية اوسلو، لتضاعف من انهيار القلعة الحبيبة، والتي تحولت من منظمة لتحرير الوطن الى منظمة لتبرير مسلسل من التنازلات السياسية والوطنية والقومية. هذا المسلسل الذي لم يتوقف إلا عندما وصلت الأمور الى حدود المساس بشوايت الحدود الدنيا لمطالبنا الوطنية، فكان حصار رئيسها حتى يوم رحيله.

فباسم هذه المنظمة اعترفنا «بحق إسرائيل في الوجود في سلام آمن» من دون أن تعترف إسرائيل بحق شعب فلسطين، هو الآخر، في الوجود بسلام وأمن، وحقه بتقرير مصيره !!

وباسم هذه المنظمة نبذنا ما أسموه العنف والإرهاب، وتعهدنا «بتأديب المخالفين»، مسقطين حقنا المشروع في الكفاح المسلح، معتبرينه إرهاباً، دون أن نطالب إسرائيل بأن تعلن التزامها بالقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وغيرها من الوثائق التي تحدد العلاقات بين قوات الاحتلال من جهة، والشعوب والأراضي المحتلة من جهة أخرى.

بل ووافقنا على أن «لا يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات او مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية، والتي تتضمن فتح سفارات او قنصليات او اي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج.. الخ، وفي نفس الوقت، وفي نفس الفقرة، وافقنا كذلك على أن يقتصر نشاط منظمة التحرير الفلسطينية الخارجي على إجراء المفاوضات، وتوقيع الاتفاقيات مع الحكومات والمنظمات لمصلحة السلطة الفلسطينية في مجالات ضيقة ومحددة، اي أن إسرائيل، وبعد أن جردت السلطة من كل العلاقات الخارجية خشية ما توحى بها ممارسة هذه العلاقات من ملامح الدولة، فإنها أوكلت الى المنظمة القيام بدور السمسار لهذه السلطة، وفي إطار محدد. وذلك لأن مستقبل السلطة هو الذي يعنيهها، اما المنظمة فمصيرها الإلغاء كما ورد في ديباجة اتفاقية اوسلو، ولكن بعد تأدية آخر ما هو مطلوب منها، وهو التوقيع على وثيقة الحل النهائي بالإملاءات الإسرائيلية.

وأخيراً كانت رصاصة الرحمة عندما أمر التحالف الصهيوني - الأميركي بتعديل الميثاق وانصياع القيادة، فأقدمت على تعليقه وسط مهرجان مهين عقد في غزة، وبحضور كلينتون.

يومها فعلاً.. سقطت القلعة من الداخل!

أردت من سرد هذا الموجز عن ماضي وواقع منظمة التحرير الراهن، أن نعرف عن أية منظمة للتحرير نتحدث؟ ولكي نحسم بأن المنظمة ككل، وليس تمثيل الشتات فيها، هو وحده بحاجة الى تغيير وأسس جديدة.

وأعود للتذكير بأن المشهد السياسي والتنظيمي الراهن في الساحة الفلسطينية لا يمت بصلة إلى المشهد نفسه قبل أربعين عاماً. فعلاوة على المستجدات السياسية التي اشرفنا عليها، هناك انتقال مسرح العمليات إلى أرضنا المحتلة، وظهور التنظيمين الإسلاميين: حماس والجهاد الإسلامي، وانطلاق الانتفاضة الثانية، ورحيل الأخ ابو عمار. وهناك كذلك الحقيقة الموضوعية التي يرفض المهيمنون على المنظمة حالياً الاعتراف بها، وهي أن شعب فلسطين نفسه قد تغير، فمن ولد عام ولدت المنظمة أصبح في الأربعين من عمره، وأن الأوان لطلائع جيله أن تحتل مواقعها في المؤسسات الفلسطينية النضالية والرسمية، وهذا بالتالي يعني تخلي البعض من جيل الكبار المؤسسين لجيل منظمة التحرير. إن صيغ الشعر الذي تفضحه آلات التصوير على شاشات التلفزيون لا يعيد الشيخ الى صباه، ولا المنظمة الى عهدها الأول.

ليس سراً أن ثمة رهانات على سيناريوهات متعددة حول مصير الحركة السياسية النشطة الراهنة في عهد الأخ أبو مازن. فهناك من يعيش آمال انفراج وبوادر حل، وهناك من يرى سلفاً أن لا حلاً على المدى المنظور.

وبغض النظر عن ذلك، فمن المؤكد أن اي حل يمس الثوابت الفلسطينية في حدها الأدنى، اي قيام دولة فلسطين المستقلة فوق الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، ومن دون مستوطنات، وعودة اللاجئين الى ديارهم وفق القرار ١٩٤، هو حل مرفوض بالإجماع.

وبانتظار أن يوصلنا النهج التفاوضي القديم/ الجديد إلى الحل المقبول لا بد لنا من تعبئة شعبنا وتهيئته للصمود في وجه أقسى الاحتمالات وأكثرها سوءاً.

ومن هذا المنطلق لا بد من ترتيب ساحتنا النضالية، بدءاً من داخل التنظيمات الفلسطينية وفي مقدمتها فتح، تمهيداً لتحديد العلاقات فيما بينها، ولإيجاد الصيغة الجبهوية او الإطار الذي لا بد منه كمرجعية للحركة الوطنية ككل، سواء تحت الاسم نفسه، او بتأسيس تجمع جديد.

وأعود الآن للتذكير بموقف المنحاز لاسترداد المنظمة، وذلك لأسباب أوجزها بسرعة:

أولاً: إيماناً مني بضرورة التواصل النضالي وتراكم ثمراته، إضافة إلى ما لهذا الاسم من موقع في الوجدان الفلسطيني ولا سيما في الشتات.

ثانياً: لأن المنظمة، وعلى الرغم مما أصابها، لها رصيدها الكبير عربياً ودولياً، وبات الاعتراف بها ثابتاً، وأية مغامرة بإقامة تنظيم باسم جديد قد تكون نتائجه سلبية، بل ستكون كذلك، ولا سيما في الأجواء «البوشية» المسيطرة.

ثالثاً: لأنه باستثناء حماس والجهاد، التنظيمين الإسلاميين اللذين برزا بعد قيام منظمة التحرير، فإن جميع فصائل الثورة عملت داخل إطار المنظمة لعقود من الزمن، ولا شك أنها تملك من التجربة ما يساعد على تسهيل عملية التغيير المطلوبة. وأعتقد أنه فيما يتعلق ببنود الميثاق التي تم تعليقها، فإنه من الممكن ومن الضروري الاتفاق حول ميثاق جديد، يأخذ المستجدات بعين الاعتبار، ويتواءم مع المشهد السياسي الراهن لقضية فلسطين.

هذه أسبابي، وتبقى الأبواب مشرعة لسماع آراء الآخرين. ونأتي أخيراً للحديث عن أهلنا في الشتات ودورهم، ومسألة تمثيلهم.

وأبدأ بالقول محذراً من تقسيم الشعب الفلسطيني الى شعوب في الداخل والخارج، ناهيك عن تقسيم الخارج نفسه الى جاليات هنا وهناك، وهذا رغم اعترافي بتباين الأولويات لدى كل تجمع لأسباب موضوعية بحتة. إن الشعب الفلسطيني على الصعيد الوطني هو وحدة واحدة لا تتجزأ، تماماً مثل أهدافه الوطنية، وأضيف، إن وحدة شعبنا ليست حقيقة وحسب، وإنما ضرورة نضالية وطنية.

وأريد أن أعترف لكم باسم شعبنا المقيم في لبنان، لكيلا أزعم أنني أمثل الشتات كله، فإننا بعد التوقيع على اتفاقية اوسلو وتأجيل البت في حق اللاجئيين بالعودة، قد انتابتنا المخاوف والقلق، ولقد جاءت السنوات الأوسلوية لتدعم هذا القلق وتبرره، ولا سيما عبر التلميحات الأميركية بفرض التوطين.

وإذا جاز لي تلخيص مطالب شعبنا في الشتات، فهي:

أولاً: التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في العودة، وتقرير المصير، والسيادة، والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: رفض كل محاولات التجزئة وتغييب الهوية.

ثالثاً: تأكيد التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعب فلسطين.

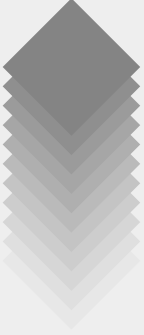
رابعاً: الاعتراف بالتعددية السياسية، وتعميق روح الديمقراطية، مع الالتزام بأن «المجلس الوطني»، والذي يفترض أن يمثل أعضاء الفلسطينيين حيثما وجدوا، هو وحده صاحب الحق في اتخاذ القرارات التي تمس المصلحة الوطنية العليا ومصير الشعب والوطن.

خامساً: اعتماد الانتخابات - حيث أمكن - سبيلاً لانتخاب أعضاء هذا المجلس، وإلا فعن طريق التوافق بين القوى الحية والفصائل الأساسية.

هذا بالنسبة إلى أهم الأهداف، أما بالنسبة للآلية المطلوبة، فإني اعترف بأننا نواجه مشكلة شائكة وصعبة، لأسباب جغرافية وسياسية وإقليمية.

ولعل الخيار الممكن والوحيد يبدأ بدعوة الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية الى تشكيل لجنة تحضيرية لوضع تصور مشترك لمستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، على ضوء ما بين أيدينا من وثائق ودراسات واقتراحات.

إن مثل هذا المشروع، مشروع استرداد المنظمة او التأسيس لتجمع جديد، هو المهمة المركزية أمام جماهيرنا ومؤسساتنا، كي نبدأ المرحلة التي يمكن تسميتها بمرحلة ما بعد عرفات، بخطوة على الطريق السليم.



## مشاركة الشتات في القرار الفلسطيني

خليل المهدي\*

أشكر منظمي هذا المؤتمر على إتاحة الفرصة لي لمخاطبتكم وتبادل الآراء معكم، ستكون مساهماتي في هذا النقاش عدة نقاط أخشى أن لا يكون أياً منها عميقاً، هي في النهاية ملاحظات متداولة، لا بد وأن الكثيرين قد ذكروها خلال المناقشات، التي لم يتسنى لي حضورها في اليومين السابقين.

لقد درجنا على القول أن الشعب الفلسطيني يواجه تحديات خطيرة ومهام جسام، نقول ذلك في كل حين وفي كل أوان، حتى أصبحت هذه العبارة نوعاً من «الكليشيه الخطابي»، ومع ذلك لا بد من قولها الآن، خاصة وأن الحديث يدور مرة أخرى عن إحياء العملية السياسية، وعن التوجه بسرعة لحسم ما يُسمى «قضايا الحل النهائي»، ولا يخفى على أحد أن من «قضايا الحل النهائي»، قضيتا اللاجئين وحق العودة، وهما تخصصان الشتات بشكل خاص. لهذا وحفاظاً على وحدة الشعب الفلسطيني، واعترافاً بتعدد الأولويات التي تخص كل تجمع من تجمعاته، لا بد من إيجاد السبل الخلاقة لمشاركة الشتات في اتخاذ القرار الفلسطيني، وفي إسماع صوته لقيادة الشعب الفلسطيني بشكل واضح وصريح.

لم يعد من المقبول إطلاقاً القول بأن منظمات الشعب الفلسطيني المختلفة، والتي اصطلح على تسميتها بالفصائل، تمثل الشتات الفلسطيني، كما لم يعد من المقبول إطلاقاً القول بأنها تعبر عن ضمير هذا الشعب، وعليه، لا حاجة- كما قد يقال- لأن تكون هناك مشاركة فعلية مباشرة لجماهير

\* أستاذ في كلية الهندسة والعمارة وإدارة الأعمال في الجامعة الأمريكية في بيروت وكاتب في الشؤون العربية والفلسطينية.



الشتات في العملية السياسية! حتى لو كانت هذه المنظمات تعبر بالفعل عن ضمير الشعب الفلسطيني - وأنا لست مستعداً لمناقشة هذه القضية أو التشكيك فيها - لا بد من توفير سبل ووسائل لمشاركة الشتات في اتخاذ القرار الفلسطيني، بشكل مباشر، وعبر آليات لا يتطرق إليها الشك، ولا يُطعن في مشروعيتها.

لا يخفى على أحد أن الحركة الوطنية الفلسطينية عانت مدة طويلة من كون مركز ثقلها موجود في الشتات، مع تغييب جزئي لدور الداخل، ثم كانت الانتفاضة الأولى - وما تلاها من انتفاضات جزئية - وبعدها الانتفاضة الثانية، لتنتقل مركز الثقل الفلسطيني إلى الداخل. على أن ذلك كان يجب أن لا يعني تهميش دور الشتات، ولكن ما حصل في الواقع أن هذا التهميش أصبح تحصيل حاصل مع اتفاقية أوسلو، التي جرى بموجبها ترحيل قضايا الحل النهائي إلى مرحلة لاحقة، وصب كل الجهود في قضايا راهنة وملحة، دون التطلع إلى القضايا الأساسية التي تهم الشعب الفلسطيني ككل، وبخاصة الشتات.

كما لا يخفى على أحد أن قيادة السلطة الفلسطينية طوال الفترة الماضية تصرفت بطريقة بدت وكأنها تعتمد تهميش دور الشتات الفلسطيني، ولعلها كانت تفكر، ولا تزال، في أن إدخال الشتات فعليا في اتخاذ القرار لا بد وأن يعقد الأمور، ولا بد وأن يؤدي، بشكل أو بآخر، إلى تعقيد المسيرة نحو الحل السلمي. والواقع أن تدخل الشتات سيؤدي إلى ذلك، وربما كان هذا سبباً رئيسياً في وجوب إشراك الشتات في القرار، وأن يكون له رأياً في هذا الموضوع. إن علينا أن نحسن استخدام التنوع الفلسطيني في حماية المصالح الكلية للشعب الفلسطيني أينما كان. وفي هذا الصدد لا بد للمرء أن يذكر أمراً أتى عليه الأستاذ شفيق الحوت، وهو شيخوخة الحركة الفلسطينية. هذه الشيخوخة أصبحت واضحة وبينه بشكل لا يتطرق إليه الشك، وخاصة في الشتات، فقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية صورة باهتة، وأما ما اصطلح على تسميته بالفصائل، فلم يعد له دور حيوي «عدا لبنان». ليس هناك أية مباغة في القول بأن الفصائل ربما لم تعد موجودة فعليا في أوساط الشتات الفلسطيني، فعندما يشارك المرء في اجتماعات في الشتات، يصدم بحقيقة واضحة لا لبس فيها، هي شيخوخة المشاركين. لا بد من إيجاد طريقة لاجتذاب الشباب للمشاركة في الفعل والعمل السياسي الفلسطيني، واجتذاب الشباب ليس بالقضية الصغيرة التي يمكن حلها بمناشدة الشيوخ أن يفسحوا المجال للشباب، بل لا بد أيضاً من تجديد الخطاب الفلسطيني تجديداً يمكنه من مخاطبة عقول الشباب في الشتات، وأزعم بناءً على تجربتي المحدودة - وكل تجربة شخصية هي تعريفاً محدودة - أن لتجديد الخطاب الفلسطيني كي يصبح جذاباً للشباب، لا بد أن يمر هذا التجديد عبر نبد الخطاب القومي، سواء كان قومياً عربياً أو قومياً فلسطينياً، إذ أن ما يستطيع جذب الشباب هو خطاب يقوم على تمجيد الحق والعدل والسلام وتعايش الشعوب، وعدا ذلك سنظل نحن الشيوخ نتحدث لغة بعيدة عن الشباب، وستظل الحركة الفلسطينية عاجزة عن اجتذاب الشباب الفلسطيني في الشتات، وستظل عاجزة عن تجديد نفسها ككل.

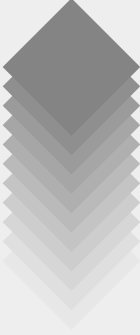
أود في نهاية حديثي المختصر أن أطرح فكرة قد تكون جديدة بعض الشيء، وهي فكرة العمل بجدية باتجاه تشكيل برلمان فلسطيني منتخب، لا أقول كما يقول الأستاذ شفيق الحوت حيثما أمكن ذلك، أقول ينبغي العمل على إنشاء برلمان فلسطيني منتخب، والنضال من أجل قيام انتخابات فلسطينية في كل أماكن الشتات الفلسطيني، طبعاً هذا البرلمان إذا نجحنا في تشكيله عن طريق الانتخاب والانتخاب المباشر، فستؤدي عملية التحضير له إلى بعث الحياة في التجمعات، وستؤدي أيضاً إلى قيام هذه التجمعات بتطوير أشكال للعمل المدني فيما بينها: روابط وجمعيات وربما حتى تجديد شباب الفصائل الفلسطينية عن طريق التنافس الانتخابي في تجمعات الشتات.

وطبعاً ستكون هناك اعتراضات كثيرة على مثل هذا الطرح، وفي مقدمة هذه الاعتراضات أن هذا طموح مبرر ولكنه غير عملي، سيقال كيف لنا أن نقيم انتخابات في التجمعات الفلسطينية في أوروبا وفي الأمريكيتين وفي لبنان وفي الأردن وإلى آخره، أقول: في هذا العصر يمكن القيام بذلك بسهولة كبيرة، فبالإضافة للدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة الدولية للهجرة، هناك العشرات، إن لم نقل المئات من المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان وعلى الأخص في أوروبا والأمريكيتين، مستعدة للمساهمة في تنظيم الانتخابات الفلسطينية في التجمعات الفلسطينية بنشاط، والإشراف عليها والتأكد من نزاهتها والمساعدة مادياً على القيام بها. أما في حالة التجمعات الفلسطينية في لبنان والأردن فلا بد من النضال بجهد لمنح هذه التجمعات حق تنظيم نفسها بحرية، وحق القيام بانتخابات شفافة ونزيهة وواسعة، وفي هذا الصدد لا بد من القول بأنه يجدر بنا النضال لحل مشكلة تعدد الهويات لدى الفلسطينيين، يعني جعل هذه الهويات هويات متصالحة تعيش مع بعضها البعض بدلاً من تغلب إحداها على الأخرى. أعني من القول أنه لا بد من النضال ليكون مقبولاً أن يكون المرء من نابلس ومن السلط، وأن يكون المرء أردنياً وفلسطينياً، وأن يمارس حقوقه كأردني وكفلسطيني، وكذلك في لبنان، وأن يمارس حقوقه بما في ذلك حق الانتخاب المباشر كفلسطيني، وأن يمارس كافة حقوقه المدنية.

الدعوة إلى برلمان فلسطيني منتخب يكمن أن تحقق كل هذه الانجازات، ويمكن أن تحققها في وقت قصير نسبياً، أما القول بتجديد شباب منظمة التحرير الفلسطينية عن غير هذا الطريق، مثل طريق الاتفاقات من فوق بين الفصائل والشخصيات الفلسطينية وما إلى ذلك، فأخشى أن تكون محاولة لبعث الحياة في العظام وهي رميم! أعتقد أن أحد المشاكل الرئيسية التي يواجهها شعبنا سواء في الشتات أم في الداخل هو التعامل الفوقي للفصائل كافة مع الشعب، كأن الفصائل قد حلت محل الشعب وأخذت عنه دوره وأقصته، وكأنها تقاوم كل ميل للمشاركة الشعبية الواسعة المباشرة، هذا مأزق يجدر بنا أن نحاول التغلب عليه.

ختاماً ما وددت أن أقوله أنه في مواجهة المهام الصعبة التي تنتظرنا لا بد كما يقال بالانجليزية من التفكير خارج الإطار، لا بد من إيجاد حلول خلاقة تضمن بعث الحياة في تجمعات الشتات وتجديد الخطاب، وجعله خطاباً شبابياً، واجتذاب من هم أقل عمراً من الناشطين سياسياً حالياً في الشتات، وربما في الداخل، هذا ما أردت أن أقوله ولا شك أن النقاش الذي سيجري ربما سيفضح كثيراً من مواطن العيب والضعف في ما ذهب إليه.





## حول منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الاسلامية

أحمد خليفة\*

الحقيقة أن الموضوع المخصص لي للتحدث عنه سيمكن التحدث عنه بثقة أكبر وعمق وتفصيل أكثر لو كنا داخل الوطن، لكننا نحن متابعون لما يجري داخل الأرض المحتلة.

عندما نقول منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الاسلامية، فالسؤال الذي يتبادر فورا للذهن هو لماذا لم تلتحق حماس والجهاد - وهما أهم منظمتين إسلاميتين، وربما الوحيدتين - بمنظمة التحرير؟ وهناك قضية أخرى تتبادر في الذهن، وتداولها نحن الموجودون في الخارج، إذ ليس فقط أن حماس والجهاد لم تدخل في منظمة التحرير الفلسطينية، بل بالرغم من مضي أربع سنوات على انتفاضة الأقصى لم ينجح الداخل، حماس والجهاد وفتح وربما بقية الفصائل، في الاتفاق على برنامج سياسي وتوليد إطار قيادي مشترك، ومرجعية لتحديد استراتيجية وطنية. هذه القضية كانت دائما مصدر دهشة وتساؤل لدينا، والآن عندما نبحث في موضوع منظمة التحرير والقوى الاسلامية، ربما يمكن للمرء أن يفسر جزئيا، دون أن يقبل ذلك وجدانيا وضميريا، لماذا لم تدخل حماس والجهاد المنظمة، ولماذا لم تتشكل مثل هذه المرجعية التي كنا نأمل أن نراها.

وقبل الحديث عن الأسباب التي حالت دون دخول حماس والجهاد في منظمة التحرير الفلسطينية، أعترف أن معظم المعلومات التي أقدمها الآن مستقاة من لقاءات مع أكثر من قيادي في حماس، مضطلع على الأوضاع جيدا، وعلى ما جرى من محاولات لإدخال حماس في القيادة، وأيضا لقاءات مع أشخاص من غير حماس. الحقيقة أن الموانع معروفة وبديهية، فعندما ظهرت حماس والجهاد -

\* مدير تحرير مجلة دراسات فلسطينية - بيروت.

وكان ذلك مع الانتفاضة الأولى - جرت اتصالات بين فتح ومنظمة التحرير من أجل إدخال حماس في القيادة الموحدة التي كانت تجمع الفصائل لقيادة الانتفاضة. وقبل ذلك كان هناك خشية من إدخال القوى الإسلامية إلى منظمة التحرير، وأنا في لقاء مع مسؤول كبير في المجلس الوطني الفلسطيني، قال لي أنه قبل أن تنشأ حماس - (وبالتحديد في العام ١٩٨٧) ولمناسبة طلب الحزب الشيوعي دخول منظمة التحرير- جرى لقاء بين أبو عمار وأبو إياد وسليم الزعنون وناقشوا فيه مسألة دخول الحركة الإسلامية للمجلس الوطني، وكان ذلك قبل اجتماع المجلس الوطني في الجزائر، وجرى الحوار مع خيرى الآغا الذي كان في السعودية، وهو من رموز الحركة الإسلامية البارزين، واقتنع الآغا بمشاركة القوى الإسلامية في المجلس الوطني، وتم تسمية ثلاثة أشخاص، وهم عبد الرحمن الحوراني وعبدالله أبو عزة وجمال عايش. وكان اهتمام أبو عمار شديداً بدخولهم، إذ أنه أدخل الحوراني في المجلس المركزي وكان يدعو لاجتماعات المجلس الوطني، لكن قيل لي بعد ذلك بفترة، أنه صدرت تعليمات من حماس لهؤلاء بالانسحاب، ولم يبق سوى جمال عايش الذي لا يزال موجوداً حتى الآن. بالتالي استطيع القول أنه كان هناك دائماً (رغبة) من قيادات منظمة التحرير وفتح والفصائل الأخرى بأن تشارك حماس والجهاد في المنظمة، ولكن ذلك لم يكن ممكناً، إذ كان هناك موانع جدية، أجملها بالتالي:

**أولاً: المانع الفكري:** فحماس تدعو لتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وتعدُّ أرض فلسطين وقف مقدس لا يجوز التنازل عنه، بينما قيادة منظمة التحرير أو على الأقل القيادة السائدة في منظمة التحرير، قبلت بشرعية وجود إسرائيل واعترفت بها، ووافقت على إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دوله إسرائيل، وهذا يعني التنازل عن جزء من أرض فلسطين.

**ثانياً: المانع السياسي:** عندما نشأت حماس كانت منظمة التحرير قد قطعت شوطاً طويلاً في السعي نحو التسوية السياسية، برنامج النقاط العشر في العام ١٩٧٤، إعلان الاستقلال في العام ١٩٨٨ والذي يتضمن الاعتراف بوجود إسرائيل، ناهيك عن القول عن الميثاق أنه أصبح «كدوك» -يعني انتهى عهده- والسعي نحو المفاوضات، ثم لاحقاً الاشتراك في مؤتمر مدريد... إلخ، وهذا الخط السياسي كان خطأً مناقضاً لخط حماس السياسي المعروف.

**ثالثاً: المانع التنظيمي:** ونعني به الأوضاع التنظيمية لمنظمة التحرير، فعندما ظهرت حماس على الساحة كانت الأوضاع التنظيمية لمنظمة التحرير بدأت تتهلهل وكان هناك انشقاق،

\* الحزب الشيوعي تمثل في م.ت.ف في العام ١٩٨٢. (المحرر)

\* كانت الشعبية عادت للتنفيذية في العام ٨٧ في المجلس الوطني في الجزائر، وكانت منسحبة فقط من اللجنة التنفيذية لا من مؤسسات م.ت.ف بشكل عام وخاصة المجلس الوطني والمجلس المركزي. (المحرر)

وعشرة منظمات في دمشق (وكانت الجبهة الشعبية أظن خارج المنظمة)\* وطولبت حماس بالدخول لمنظمة التحرير والإلتحاق فيها كما كانت قائمة. حماس طالبت بنقاش أوضاع منظمة التحرير وعلى أي أسس ستدخل، والأسس ستشمل بالطبع أمور عديدة تتعلق بالهدف والاستراتيجية والبنية التنظيمية والأسس التي تقوم عليها والديمقراطية... إلخ، هذا الموقف كما أعتقد كان مرفوضاً من فتح.

هذه هي الموانع أمام دخول حماس للمنظمة وهي مفهومة برأيي وكافية لكي تحول دون دخول حماس، لكن هذا لم يمنع الحوارات من أجل احتواء حماس في منظمة التحرير، وجرت حوارات لا يتسع المجال للتفصيل فيها. قبل سنة ١٩٩٠ جرى حوار بين قيادة فتح- وهي تقود منظمة التحرير- وحماس، من أجل إلتحاق حماس بالمنظمة، وهذا الحوار جرى في صنعاء وكان من أجل ترتيب البيت الفلسطيني وتوسط لإجرائه الرئيس اليمني، وشارك في الحوار من طرف حماس إسماعيل هنية ومن طرف فتح هاني الحسن والشوكي وآخرين، كان هناك تركيز شديد من قبل حماس على ترتيب الوضع الفلسطيني، وكان هناك موقف أيضاً من قيادة المنظمة. لقد اعترف لي قيادي بارز جداً في حماس بأنه، في هذا الحوار، لم تكن هناك رغبة من فتح بالتحاق حماس في المنظمة، إن فحوى ما أسر به المسؤول من حماس لي، وأسجله هنا كملاحظة عامة، أنه وفي اللقاءات قبل العام ١٩٩٠ ما كان لحماس رغبة بدخول منظمة التحرير، لأن حماس كانت ما تزال قوية تنظيمياً، لكن جماهيرياً ضعيفة، لم يكن عندها قادة سياسيين معروفين، ولم يكن عندها رموز تضاهي الرموز الموجودة عند فتح والمنظمة بتاريخها الطويل، وبالتالي يعترف هذا المسؤول بأن السبب في إفشال الحوارات السابقة كانت حماس، لكنه أضاف لي أنه واعتباراً من العام ١٩٩٠ فصاعداً، كل الحوارات التي جرت كان هناك رغبة صادقة عند حماس في الدخول للمنظمة.

أما فيما يتعلق بحوار العام ١٩٩٠ والحوارات اللاحقة، فما أدهشني جدا عندما (كُلِّفت بتحري الموضوع)، كنت أسأل عن اللقاءات التي جرت: ما الذي كنتم تناقشوه، هل كنتم تناقشون إطاراً قيادياً، دخول منظمة التحرير، برنامجاً سياسياً، أي من هذه المسائل الجوهرية المهمة؟ لقد قيل لي لا. كان النقاش يتناول قضايا محددة وظرفية كانت تنشأ في فترة الحوار، تناقش وتنتهي المناقشة بالفشل. لقد ذهلت عندما علمت أم الموضوع الرئيسي في حوار العام ١٩٩٠ كان هو أن المعتقلين الموجودين في السجون الإسرائيلية من حماس، يضطهدون من معتقلي حركة فتح، هذا ما طالبت حماس الاجتماع مناقشته. لسان حالهم كان يقول: «انتوا ليش بتضطهدوهم؟ عم توصلنا رسائل منهم أنكم حولتم حياتهم لجحيم، ومنعتوهم من الحصول على الحقوق التي أعطتهم إياها السلطات الإسرائيلية». أما موقف الوفد المحاور من فتح فكان أنهم لا يستطيعون إلزام معتقلي فتح في الداخل، وأن حماس يجب أن تنضوي تحت مسؤولية أي تنظيم آخر، حتى يصير لهم وضع معترف به. سألت إذا ما تم مناقشة أي شيء آخر فقال لا، غضب وفد حماس وترك النقاش.

الحوار الآخر جرى في العام ١٩٩٢ في تونس، ويقول المصدر الذي أستقي معلوماتي منه - وهو مصدر رفيع جدا في حماس وشارك في الحوارات- كان بعد إبعاد ٤١٨ شخص من الداخل إلى مرج الزهور، وأغلبتهم كانت من حماس، وتحولت قضية إبعادهم إلى قضية دولية، وكان مطلوب من منظمة التحرير أن تتحرك عربياً ودولياً من أجل الموضوع، وكانت هذه ورقة رابحة لحماس ومنظمة التحرير لأن الإبعاد كان بشكل غير قانوني. وفي نفس الوقت أرادوا أن يبحثوا موضوع الوحدة الوطنية. يقول مصدري: ذهبنا إلى تونس وكنا وفد مكون من خمسة أشخاص برئاسة موسى أبو مرزوق، وجاء أبو عمار ومعه وفد مكون من ٣٦ شخصاً، وكان وفداً مشكلاً من كل المنظمات. وقتها تساءل أبو مرزوق وقال: نحن جايين للتفاوض على موضوع وما كل هذا الوجد؟ قال له أبو عمار هذه القيادة الفلسطينية، وقال أنه جرى حوار سياسي عام. سألته إذا ما تم نقاش الموضوع الذي جئتم من أجله «موضوع المبعدين إلى مرج الزهور» أو مواضيع إطار تنظيمي، وآلية... قال لي أبداً، كله كلام سياسي عام.

وبعد ذلك فشل الاجتماع، وتقديره أن أبو عمار كان يريد أن يظهر أنه قائد الشعب الفلسطيني، وأن كل المجتمعين (٣٦ شخص من كل المنظمات بما فيها حماس أي ٤١ واحد على الطاولة) تحت قيادتي. فشل الاجتماع، لكن اتفق على اجتماع آخر يعقد في الخرطوم ويرعاه الترابي. الاجتماع الذي كان يرعاه الترابي انتهى هو الآخر إلى الفشل، وكان لهذا الاجتماع جدول أعمال، وهذه القضية كانت تدهشني، إذ كنت أسأل: هل كان في الحوارات جدول أعمال؟ وماذا كنتم تبحثون؟ قالوا لا. إنما في لقاء الخرطوم ولأن الترابي كان هو الوسيط، فقد كان هناك جدول أعمال، وكانت هناك نقاط للبحث. هذا الاجتماع أيضا فشل لأن أبو عمار كان مصراً على إعطاء حماس، إذا دخلوا المنظمة، عدد من الأعضاء، بمعنى أكثر من الجبهة الشعبية التي كانت تحتل الموقع الثاني، أي لا يريد بحث القضايا الأخرى، ورغم ذلك حصلت واقعة -وربما الاستاذ شفيق أدري بما كان يحصل في الاجتماعات- إذ تم الاتفاق بين حماس ووفد فتح، على إطار معين للتعاون، ليس على دخول منظمة التحرير، بل إطاراً معنياً للتعاون يكون تمهيداً لدخول منظمة التحرير، إنما قبل أن يتم التوقيع قام أبو عمار، وأخذ سليم الزعنون وركبوا الطائرة وتركوا الاجتماع، فأخرج الشخص الثالث في الوفد، يوسف نصر، وقال: أنا أوقع على الاتفاق! لكن هذا الاتفاق لم ينته إلى شيء.

وُقعت اتفاقات أوصلو وكانت حماس معارضة لها، وشُغلت السلطة ببناء الكيان الفلسطيني وتنفيذ ما نصت عليه الاتفاقيات، ومن جملة ما نصت عليه الاتفاقيات، وما كان يتطلبه الوضع، كان لا بد من الاصطدام بحماس، لأن حماس واصلت العمل العسكري، وكانت نشاطاتها وعملياتها، تؤدي إلى إرباك الوضع ووقع الاصطدام الكبير جدا في العام ١٩٩٦، وشُنت اعتقالات واسعة، ولم يعد ممكناً أن تتم أية حوارات أو مطالبات بانضمام حماس لمنظمة التحرير. هذا الوضع بدأ يتغير تدريجياً ابتداءً من خروج الشيخ أحمد ياسين من السجن وعودته

إلى الداخل. تدريجياً بدأ يتضح على الأرض أن اتفاقية أوسلو تتعثر، وأن الآمال التي علقها القيادة الفلسطينية، والتي علقها الشعب الفلسطيني على أسلو، لم تثمر ولن تتجه لتثمر، فجرت بين أبو عمار وأحمد ياسين حوارات على قضايا ظرفية كانت تنشأ على أرض الواقع، لكن لم يجر أي حوار باتجاه تشكيل أي إطار قيادي مشترك أو ضم حماس والجهاد إلى منظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن كانت مفاوضات كامب ديفد ٢٠٠٠ وانتفاضة الأقصى وبدأت تنهت على الأرض معطيات عكست ما يمكن تسميته بازدهار فترة أوسلو، ازدهار الآمال التي كانت مبنية. التطورات أنتم أدري بها لأنكم في الداخل، لكن نشأ نوع من التوجه لدى تيار في فتح «لأقل لدواع وطنية، ولكي لا يخسر مكانته» أنه لا بد من القيام بعمل مسلح، فتشكلت كتائب شهداء الأقصى بعملياتها المسلحة، وصار هناك نوع من التعاون بين حماس والجهاد وكتائب شهداء الأقصى، داخل فتح كان هناك تيارين، تيار ضد هذا التوجه يريد التوجه نحو المفاوضات وإنهاء الإنتفاضة، وتيار آخر - وبراوي وتقدير الكثيرين كان أبو عمار يرعاه - وهو مع المقاومة والتفاوض، وهذا أدى إلى تغير العلاقة بين حماس وفتح. هنا لا أعني منظمة التحرير، لأن منظمة التحرير كانت مشغولة ومهمشة، ومستخدمة كأداة لتبرير وتمريم ما أرادته إسرائيل وأمريكا في اتفاقيات أوسلو، وبالتالي الحديث يكون عن فتح كقائدة لمنظمة التحرير وأبو عمار كقائد لمنظمة التحرير، وعن حماس.

هذا غير المعطيات التي كانت موجودة في السابق والتي كانت تحول دون دخول حماس والجهاد إلى منظمة التحرير، أو تشكيل قيادة مشتركة، لكن هذا التغيير ليس جذرياً، بمعنى أنه طالما أبو عمار كان على رأس القيادة الفلسطينية - وكل الاحترام لأبو عمار فأنا لا أقصد هنا تجريحه لكن نحن نحلل الواقع - فالإشكالية قائمة، لأن أبو عمار براوي لم يكن يريد فعلاً أن يشرك حماس والجهاد في اتخاذ القرار، وبالتالي لم يكن يريد فعلاً أن يكون هناك إطار قيادي أو اتفاق على استراتيجية أو مرجعية، والحقيقية ليس هذه فقط تجاه حماس والجهاد، بل نفس تنظيم فتح كان يريد أن يكون صاحب القرار الأوحده واستمر بذلك.

الآن وبعد وفاة أبو عمار نشأ وضع جديد، ومثلما فهمت أن قيادة حماس لها ثقة في أبو مازن، من زاوية أن الرجل واضح وصريح وصادق مع نفسه، ومعهم، وبالتالي بإمكانهم أن يتعاملوا معه بطريقة مختلفة عما كان يتعامل معهم أبو عمار. تغيرت عدة أمور على الأرض، أولاً من الناحية الفكرية فحماس لا زالت عند موقفها طبعاً، لكن سياسياً، فقد اتضح لقيادة فتح، على الأقل في السنوات الأخيرة، أن المفاوضات تتجه لطريق مسدود، يعني المفاوضات لا تؤدي باتجاه أي اختراق حقيقي باتجاه الدولة الفلسطينية، حتى أن أبو مازن في حديثه معهم، عندما قدم لهم الورقة برام الله في آخر اجتماع تم بين الطرفين، قال لهم: قناعتني أن شارون ما عنده حل لكن لا بد أن نعود لطاولة المفاوضات. فعندما يقول أن شارون ليس عنده حل تنشأ أرضية سياسية، لأن حماس أيضاً تقول أن شارون ليس عنده حل، وإنما يقول أننا يجب أن نعود لطاولة



المفاوضات، وطالبهم بوقف إطلاق النار، وحماس كان عندها استعداد بأن تقبل التهدئة، وليس الهدنة، أعطت أبو مازن مهلة شهر من أجل أن يرى ما يمكن. شروطها انتم كلكم تعلمونها، ليس وقف إطلاق نار أو تهدئة مجانية بل يريدون مقابلها توقف الاقتحامات والاعتقالات والمطاردات والافراج عن المعتقلين وإعادة المنفيين، وكل الإجراءات القمعية الإسرائيلية، ويبدو أن إسرائيل يمكن أن تعطيهم جزءاً من هذه المطالب لأبو مازن من أجل مساعدته هذه المرة خلافاً للمرة الماضية عندما كان رئيس حكومة ولم تساعده أبداً، بالعكس عملت على تقويض مكانته بحيث إضطر بالأخير للإستقالة. المرة لديها استعداد، ومعروف أن قيادة الجيش الإسرائيلي، وخاصة رئيس الأركان يدعو «خلينا (ندهم) حماس شوية». إذا فكراً حماس لا يزال لديها هدفها الأساسي، وهو تحرير كامل التراب الفلسطيني، لكن هذا موضوع يمكن تأجيله، وسياسياً تشعر أن هناك أرضية ممكن الاتفاق عليها، فمن الممكن أن تعطي هدنة ريثما يتم ترتيب الوضع الفلسطيني، ويبدو أن هناك إحساس في الداخل ولدى القيادات، أن المهمة الأساسية الآن ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني، لأن المفاوضات لم ينتج عنها شيء رغم كل المؤتمرات التي ستعقد والمفاوضات التي ستجري، الأهم في الداخل هي الانتخابات القادمة البلدية والتشريعي.

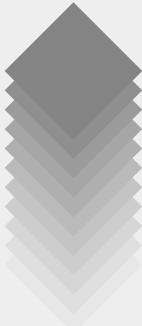
وأيضاً في موضوع الانسحاب الإسرائيلي من غزة، والوضع الذي سينشأ، فحماس تعلن صراحة وتريد أن تشارك في إدارة الوضع الذي سينشأ في غزة لأكثر من سبب: أولاً: هم ضحوا كثيراً ويحق لهم المشاركة من وجهة نظرهم. ثانياً: فتح تحتكر كل المناصب الكبرى والصغرى في غزة، وكل الامتيازات، وهذا أمر لا يجوز من وجهة نظرهم. ثالثاً: إذا أرادت حماس المشاركة بإدارة الوضع في غزة فلا بد من الاتفاق على صيغة للمشاركة، والصيغة المطروحة هي مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية، وهذه قد تكون هي المدخل لهذه المشاركة. المجلس التشريعي يبحث في اعتماد قانون مختلط، نسبي ودوائر، على أساس إشراك أكبر عدد ممكن من القوى في المجلس التشريعي، وأعضاء المجلس التشريعي يكونون تلقائياً أعضاء في المجلس الوطني، يعني الاتجاه مثلما فهمت من رئيس المجلس الوطني في عمان هو تقليص عدد أعضاء المجلس الوطني من ٧٣٠ حالياً إلى حوالي ٣٠٠، نصف من الداخل ونصف من الخارج، وبالتالي زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي بحيث يكون قريب من النصف، وبالتالي إذا حماس شاركت في الانتخابات، فستكون ممثلة في التشريعي وفي المجلس الوطني تلقائياً، وسيحق لها أن تتمثل في المركزي وفي اللجنة التنفيذية إن أرادت ذلك.

وهناك عوامل أخرى إضافية. الشعب في الداخل تعب وبحاجة إلى التقاط الأنفاس والاستراحة قليلاً بعد كل هذه السنوات من الاضطهاد والقمع وتدهور الوضع الاقتصادي والقتل والمعتقلين وما إليه،

وحماس تشعر أن الشعب بحاجة لذلك، ولديها استعداد هي للمشاركة. ينبغي القول أن حماس أصبحت قوة كبرى ولها مكانتها الجماهيرية في الداخل والخارج، وحتى عربياً، ومصر كما علمت حاولت أن تقنع حماس بالدخول إلى منظمة التحرير بشروط يأسر عرفات، لكن عندما أدركت أن ذلك غير ممكن صارت على الأقل تطلب إشراكها في القرار السياسي عبر صيغة ما.

ما أود قوله أن الظروف الآن صارت ميسرة لدخول حماس في منظمة التحرير، وأيضاً حماس أصبحت مستعدة للدخول في المنظمة، ليس دون شروط «تريد إصلاح أحوال المنظمة» -هذه قضية أخرى لا يتسع المجال لها هنا- فالموانع التي كانت تحول دون دخول حماس في منظمة التحرير الفلسطينية لدى نشأتها في التسعينات لم تعد قائمة.





## الخطاب الفلسطيني الرسمي بين الثوابت الفلسطينية والضغوطات الدولية والعربية

د. صائب عريقات\*

يسعدني إنني أكون بينكم في الجلسة الختامية للحديث بعنوان تمت صياغته بطريقة تقليدية، لظروف غير تقليدية وغير عادية، موقف القضية الفلسطينية ضمن التغيرات الإقليمية الدولية الحاصلة وأثرها على ما نعتبره كفلسطينيين انه ثوابت، الثوابت هي الدولة الفلسطينية المستقلة بحدود ٤ حزيران ٦٧ بعاصمتها القدس الشريف، وحل قضية اللاجئين استناد الى قرار ١٩٤. هل القضية الفلسطينية ستكون «كردت كارد» الكل يسحب عليه في المنطقة، ومن ثم ممكن أن يكون الرصيد ثابت أو متغير؟ وحتى تكون هناك دقة في المسائل فهناك تغييرات كبيرة جداً حاصلة، حتى هناك تغييرات فيما يتعلق بالنظام الدولي ككل. لا نستطيع اطلاق إصطلاح نظام دولي جديد، لأنه لا توجد بالضبط ملامح لهذا النظام. هناك متغيرات كبيرة، هناك متغيرات إقليمية كبيرة، بدأت هذه المتغيرات مفعولها الأساسي في ٩-ابريل-٢٠٠٣ عملياً عندما أصبحت حدود الولايات المتحدة الجغرافية على التي المكسيك وكندا، أصبحت على تركيا وإيران والخليج والسعودية والكويت و سوريا ولبنان والأردن. وطبعاً اذا كان المعيار الجغرافي في الوجود الأمريكي يمتد لحدود باكستان، طاجكستان، والصين في البعد الأفغاني أيضاً، فهذا بحد ذاته تغيير في الملامح الجغرافية للقوى العظمى في العالم، وأخذها على عاتقها مسؤولية حماية مصالحها، بمعنى الثمن تدفعه الولايات المتحدة خسائر من جنودها انعكس فوراً على الدور الـ proxy أو الوظيفة الـ Functional and Proxy Roles of Nations انعكس في المنطقة، بشكل متزامن، أي القيمة الوظيفية للدول أيضاً تختلف مع

\* وزير شؤون المفاوضات في السلطة الوطنية الفلسطينية.

وجود هذا التغيير، زائد اعتماد الدولة العظمى على دور الوكالة أيضاً تختلف، فصانع القرار عليه أن يضع كل هذه المعايير في ملتقى التفاعلات لمعرفة كيف يمكن، إذا لم يستطع تحصيل مكاسب الحد من الضرر على ما هو قادم أو ملامح التغييرات القادمة على المنطقة، أو هذه المنطقة، نظامها الحالي أو بنظمها الحالية، لا تستطيع الاستمرار، لا يمكن أن تكون كما كانت عليه، وبالتالي نشهد بدايات طلب رسمي من هذه الدولة أو تلك بتغيير ما يتعلق أو يسمى بالإصلاح بمناهج تعليمية، بنظام سياسي، بديمقراطية، أنا شخصياً لست ضد الديمقراطية واعتبر أي إنسان يقول أن العرب غير مستعدين للديمقراطية هو إنسان عنصري، وأنا كمواطن عربي فلسطيني يعني سئمت من الغرب في تعامله مع صدام حسين كدكتاتور جيد عندما يجتاح إيران ودكتاتور سيء عندما يجتاح الكويت، وأنا باعتقادي أن السؤال يطرح نفسه، هل ستستمر هذه القوى العظمى في رؤية، بعد أن أصبحت حدودها على المنطقة، منطقة الشرق الأوسط، بعيون ما قبل أبريل ٢٠٠٣؟ بمعنى أن السياسة الأمريكية في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو الصراع العربي الإسرائيلي استندت إلى سياسة ما هو ممكن what's possible وليس what's needed ما هو مطلوب، بمعنى أن السياسة دائماً تتعامل مع ما هو ممكن، لدى أي رئيس وزراء إسرائيلي فريق مخطط، ما الذي يستطيع رئيس وزراء إسرائيل عمله، وما الذي لا يستطيع عمله، وبالتالي تبني السياسة حسب اصطلاح الواقعية ما هو ممكن. ولذلك العقبات والعراقيل التي تواجه عملية السلام الدائمة دائماً كانت مبنية على أساس قيام الولايات المتحدة بالتعامل مع هذه المنطقة بسياسة ما هو ممكن وليس ما هو مطلوب، الآن والولايات المتحدة في الخليج وقد أصبحت تقوم بحماية مصالحها ومصالح الغرب بنفسها، هل ستستمر في سياستها الخالية من التكلفة بإلقاء اللوم على الفلسطينيين وعلى العرب لأن هذا لا يكلف، أم ستلجأ بالفعل إلى تحقيق سياسة ما هو مطلوب في هذه المنطقة؟ وما هو مطلوب في هذه المنطقة هو أن تكف الولايات المتحدة عن رؤية المنطقة بعيون رئيس وزراء إسرائيل أياً كان، أو التعامل مع النظم العربية القائمة التي ليست أولاد عم مونتسكيو ولا أخوة فولتير. إذا كنا نتحدث عن ديمقراطية بمفهوم الديمقراطية التي نتحدث عنها كشعب فلسطيني. إذن المسألة بالنسبة للشعب الفلسطيني، التنبيه لهذه التغييرات والتفاعلات الحاصلة في هذه البوتقة التي لم تستقر بعد، والتي لم تحدّد عناصرها بشكل دقيق بعد، نحن كشعب فلسطيني أول من سعى لتأسيس الكيان السياسي الذي يقوم على أساس الديمقراطية ومشاركة المواطن في الحكم، واعتماد الأطر الناظمة وليس الأطر الضاغطة، والتحدي الآن كبير جداً، ما استمر الشعب الفلسطيني في نهج الإصلاحات وبناء المؤسسات والديمقراطية ومشاركة المواطن في الحكم.

أنا اعتقد أن هذه نقطة ارتكاز صعب جداً أن تشنى، أو أن تضعف هذا الشعب، المشكلة التي لدينا الآن، والتي يجب أن نواجهها أن هناك فرقاً شاسعاً بين التعددية السياسية التي نطمح لتحقيقها، وبين تعدد السلطات الذي نعيشه، والفرق شاسع، وفي أديباتنا تأتي على اصطلاح

حق المقاومة، لا أحد يناقش حق المقاومة، هذا حق مشروع، لأي شعب تحت احتلال، ولكن هل هذا الحق يقود إلى تعدد سلطات، تقرر كل منها شكل وزمن وتوقيت... بمعزل عن التغييرات الحاصلة في منطقة التفاعل، والتي أقل حركة منها سلباً قد تعكس على ما يريد هذا الشعب تحقيقه من المقاومة ومن غيرها، أنا اعتقد أنه، وقبل كتب الجمهورية الستة، وبعد مقتل سيدنا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- دخلت مجموعة على سيدنا علي كرم الله وجهه، وقالو له ما حاجتنا للخلفاء؟ لدينا القرآن ولدينا السنة. أنظروا للعبقرية، لدينا القرآن، هل هناك أكثر مما حاجتنا للخلفاء؟ قال: كلام حق يراد به الباطل، لا بد من أمير برّ أو فاجر، تعدد السلطات هو محرقة الأمم ومحرقة الشعوب، تعدد السلطات في أمثلته القديمة معروف: انهيار امبراطوريات وانهيار دول وأمثله الحديثة للناظر لبنان قبل عقدين من الزمن، أو ما حدث في الجزائر، أو ما حدث في أفغانستان، ومسميات نستطيع ابتداعها كل يوم إذا أردنا. التحدي الأساسي للشعب الفلسطيني الآن هو بناء وترسيخ وتأکید التعددية السياسية، والابتعاد عن تعدد السلطات، لأن في تعدد السلطات تحويل هذا الشعب لبطاقة ائتمان الكل يسحب منها، هذه مسؤولية كبرى على كل فرد منا أن يتعامل مع الموضوع كمسؤولين. نقول لبعضنا البعض ما يجب أن يقال وإما أن نتعامل في كل جلسة ما الذي تريده هذه الجلسة أن نستمع له أو ما الذي يحق لهذا الفريق أو ذاك الاستماع له، إذا كان الاحتكام في صناديق الاقتراع، صناديق الاقتراع هي النقل للسلطة بطريقة منظمة بطريقة سلمية، أحزاب سياسية وبرامج سياسية تطرح ثم الذي يفوز في الانتخابات تطرح له السلطة وتعدد السلطات في هذا المفهوم يكون بالانتقال السلمي عبر صناديق الاقتراع، لا أستطيع أن أكون انتقائي، هذا الصندوق أشارك فيه وهذا الصندوق لا أشارك فيه، أنا أركز على ما هو مطلوب فلسطينياً لأنه إذا نجحت فيما هو مطلوب فلسطينياً وقمت بعمله أكون بالاتجاه الصحيح. عندما نقول الإصلاح، الإصلاح هو أهم عمل يقوم به أي فلسطيني لأن الإصلاح هو بناء المؤسسات، الشفافية مطلوبة، الإصلاحات القضائية والإدارية والمالية التي بدأت ولم تكتمل بعد، كل هذا يخدم كل فلسطيني يسعى لبناء الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين استناداً لقرار الشرعية الدولية، كل انسان يقوم بذلك هو الوفي للشهداء والجرحى والأسرى، علينا أن نواجه الحقائق وأن نكف فوراً عن التلاعب بقدرات هذا البلد وهذا الشعب وتضحياته عبر مسميات نتيجتها الحقيقية تعدد سلطات، تنذر بحرق هذا البلد وهذا الشعب، إذا ما انزلت الأمم للفوضى تحت شعار تعدد السلطات، مهما كانت المسميات، حرق هذا البلد.

المتغير في المنطقة كبير، وإذا أنت كطرف فلسطيني تحت الاحتلال ونتيجة لمصالحك وفهمك للتغير قررت أن تذهب لانتخابات رئاسية تحت الاحتلال فكيف سترد الدول العربية التي قالت علناً أن الديمقراطية يجب أن تحدث بعد تحرير فلسطين؟ إذا كان الشعب الفلسطيني نفسه ذهب لانتخابات رئاسية واختار رئيس من ٧ مرشحين في سابقة تحت الاحتلال، انعكاسات دقيقة لهذا الموقف الفلسطيني لن تكون بدون تكلفة، نحن مسلمون،

نحن جزء من عالم عربي، نحن جزء لا يتجزأ من المتغيرات، نحن عنوان، عنوان للجميع. السؤال إذاً نحن قلنا للولايات المتحدة إن هذا الطريق الفلسطيني في الديمقراطية، في بناء المؤسسات، في المحاسبة في المراقبة في الشفافية، الاحتكام لصناديق الاقتراع لنقل السلطة، إذن عندما يتحدث الرئيس بوش على الشرق الأوسط الكبير لن يحتاج لإرسال جندي واحد حتى تجري انتخابات فلسطينية، على عكس ما جرى في أفغانستان وما يجري في العراق. والرئيس بوش عليه أن يعرف أن الديمقراطية والاحتلال متوازنان لا يمكن أن يتعايشا، الاحتلال يأكل الديمقراطية ويدمرها.

وبالتالي هنا سنعود إلى هل ستسير الولايات المتحدة إلى ما هو مطلوب، بمعنى إنهاء الاحتلال الفلسطيني الذي بدأ عام ١٩٦٧، هل ستسير الولايات المتحدة وفقاً لمصالحها من نهج تحويل الرؤية إلى مسار سياسي واقعي؟ يأخذ بعين الاعتبار أنه كل سياسات إسرائيل من استيطان ومصادرة أراضي و تهويد القدس وغير ذلك ينهش بكيان أي عملية سياسية ذات مغزى مستقبلياً، أم هل ستستمر الولايات المتحدة بسلك أقل الطرق تكلفة، وسيكون علينا غداً أن نفهم أن شارون لم يعد شارون قبل شهرين، لديه ائتلاف ضعيف لا يستطيع الحديث عن الاستيطان، لا نستطيع الحديث عن هذه النقطة، علينا تفهم هذه المسألة أو تلك، ونوفر نقاط الارتكاز المطلوبة الفلسطينية التي نطلبها من ذاتنا، لكن بنفس الوقت نحن في المعادلة، هناك قوة احتلال مهيمنة علينا بشكل كامل، الأدوار الوظيفية للدول، وأدوار الوكالة للدول في المنطقة أيضاً، بدأت تختلف، وفي اعتقادي أيضاً، وكما نفكر بصوت عالي فإن إسرائيل فكرت بصوت عالي، إسرائيل دولة وظيفية منذ البداية، منذ بداية الحركة الصهيونية وظفت لحماية المصالح الغربية وهناك تجربتين، في آخر القرن الماضي، احتلال الكويت وما نجم عنه من تحالف دولي أستثنيت منه إسرائيل، وعندما وضعت أنظمة الصواريخ في تل أبيب، لم يسمح لأصبع إسرائيلي بإطلاق باتريوت، كانت أصابع هولندية وألمانية وأمريكية، كانت عبء في التحالف، وأيضاً الآن أصبحت إسرائيل عبء في المصالح الغربية، هل هذا الركود فوراً؟ وهم طبعاً كان عندهم غرف لصناعة القرار، يعني دراسة كل هذه التطورات والتفاعلات، والبحث عن ما هو أفضل لهم، وبالفعل وسط هذا الفهم الدقيق، وأمام طرح خارطة الطريق وأمام اسطوانة الكذب الكبرى أنه لا يوجد شريك فلسطيني والرئيس عرفات رحمه الله في المقاطعة وما إلى ذلك، استطاع شارون تقديم مشروع هو يعتقد أنه ليس فقط بديلاً عن خارطة الطريق، بل هو البديل عن قرارات الشرعية الدولية وعن مرجعية مدريد وعن كل ما قامت عملية السلام لتحقيقه منذ عام ١٩٩١، ووضع مشروعه على سكة سلسة، ومشروعه لا يحتاج الإنسان إلى التفكير العميق ولا العبقرية الفذة حتى يعرف أن غزه التي كان يحلم كل رئيس وزراء أن يصحو من النوم وقد غرقت في البحر، زائد ما هو في الجدار داخل الضفة الغربية مع إسقاط ملفات الحدود والقدس واللاجئين، ويسموها دولة ذات حدود مؤقتة أو مرحلة إنتقالية طويلة الأمد وما إلى ذلك. هناك مشروع

لإسرائيل وهذا المشروع تقريباً حصل على موافقة الرئيس بوش في ١٥ ابريل عندما ارتأى الرئيس بوش لنفسه أن يكون كبيراً للمفاوضين الفلسطينيين، وأن يقرر لشارون الكتل الإستيطانية، وإسقاط حق العودة وما إلى ذلك، وهذا يعتبر لاغ وباطل بكل ما تعنيه الكلمة من معنا، لسنا لأننا نريد أن نتحدى الولايات المتحدة، لا. نحن شعب لا يملك طائرات ولا دبابات ولا صواريخ ولا اقتصاد وما إلى ذلك، ولكن لا يستطيع الرئيس بوش التفاوض نيابة عن الشعب، يستطيع التنازل عن أجزاء من كاليفورنيا تكساس، نيويورك هو حر، لكن فيما يتعلق في فلسطين لا يملك الحق.

إذا، بالنسبة الى الدور الوظيفي لإسرائيل، فهم بالإسراع بتقديم مشروع ينسف، ليس خارطة الطريق فقط، بل قرار ٢٤٢ و ٣٣٨ و كل قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بمعنى تحويل نهج المفاوضات إلى إملاءات، وبالتالي بعد أن استكملت اسرائيل نقاشاتها مع الكنيست وخرج من الحكومة ودخل من دخل وقرأ التواريخ الآن يقولون لا ضير من الجلوس مع الطرف الفلسطيني للتنسيق في مسائل الانسحاب من غزة.

مقاومة هذا المشروع الإسرائيلي أيضاً أو إحباطه، وهو واجب يعتمد علينا، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذا الإقليم متغير هائل جداً، والدول مثل الأفراد عبيد لمصالحها، كل دولة تقيس الأمور الآن وفقاً لما تحدده هي، مصالحها، امتداد النظام وعمر النظام وهيكلية النظام، الصفقة التي قد يعقدها نظام مع الولايات المتحدة، كل هذه الأمور لا نتدخل فيها. كل دولة لها الحرية التامة، نحن لا نتدخل في الشأن الداخلي لأحد. لكن هذا يقودنا أن نقاط الارتكاز الفلسطينية في الإقليم علينا النظر بدقة إليها، ومحاولة البناء مع الأطراف العربية على الأقل ما تم إقراره في قمة بيروت في نيسان ٢٠٠٢، أن يكون هذا هو السقف، نقطة لإرتكاز العربية الفلسطينية. وبصراحة تامة إذا أي دولة عربية سواء لعلاقتها مع أمريكا أو إسرائيل لاعتبارات أن هذه مصالحها لن نتدخل، لكن لا يكون، على الأقل، على حساب قمة بيروت العربية.

الوضع الداخلي الفلسطيني أيضاً يلعب دور كبير جداً، الفوضى، الفلتان الأمني، أخذ فلسطيني وإطلاق النار عليه في الشارع وإعدامه، محكمة شوراعية تحت مسميات لها أول وليس لها آخر... هذه كلها نقاط قوة لمشروع شارون، لأنه باسم الفوضى وباسم القوة وباسم عدم الشريك وباسم الفلتان وباسم المليشيات وباسم فوضى السلاح... يقول ليس من شريك. لو كان لك شريك تمشي معي وتحل المستوطنات وتفككها وتنسحب لحدود ٦٧ كما نصت خارطة الطريق. لكن أنا أريد النقاط هذه نقاط الارتكاز الفلسطينية في بناءها وتدعيمها حتى أقدر أبني أكبر قدر ممكن من التحالفات لأنه هناك أوروبا أيضاً، أنا أعرف أن أوروبا ليست سياسة خارجية واحدة وأعرف أن الاتحاد الأوروبي ٢٥ سياسة خارجية، وأعرف أن سياسة ألمانيا تختلف عن سياسة فرنسا، لا تختلف في العراق لكن تختلف في مناطق ثانية، أعرف



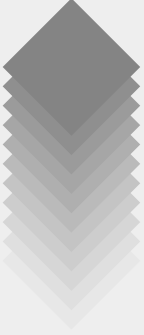
أن بريطانيا تختلف عن سياسة إسبانيا، لكن أنا أعرف في الوقت نفسه أيضاً أن صادرات ألمانيا عام ٢٠٠٣ كانت ٦٢٠ مليون دولار، منها ١١٠ مليون لأسواق أمريكا، وأعرف أن صادرات العالم العربي مجتمعة مع النفط بلغت ثلث هذه الصادرات، وأعرف أن ألمانيا قدمت لي السنة الماضية حوالي ١٩٠ مليون يورو مساعدات، وأعرف أن فرنسا عندما تأخذ موقف من العراق لا تأخذ موقف بناءً على اصطلاحات العروبة والصداقة، بل تحسب حساب شركاتها وبنوكها وصادراتها وواردتها لـ ٥٠ سنة القادمة، وهذا حق الدول، لكن أعرف أيضاً في أوروبا أنه لما كانت العراق ليس كلها لبلير أمام الأوروبيين والمصلحة الأوروبية، القضية الفلسطينية، تجمع الأوروبيين حول بلير، هذه نقطة ارتكاز نستطيع الاعتماد عليها، ما في اختلاف في أوروبا على القضية الفلسطينية، ما في خلاف على الدولة الفلسطينية، ما في خلاف على مساحات ٦٧، ما في اختلاف على طرق إزالة المستوطنات، ما في خلاف أن الجدار يجب أن يهدم أو يوضع على حدود ٦٧، كذلك الحل بالنسبة لروسيا أو للأمم المتحدة، وهي كلها نقاط ارتكاز يجب أن تكون مع الفلسطيني، مع الشعب الفلسطيني، لكن أيضاً لا يوجد أحد في العالم اليوم لديه طاقة لتحمل مجتمع بعدة سلطات. لا أوروبا ولا أصدقاء ولا أشقاء ولا غيرها، وهنا أيضاً لا بد من التركيز في مجمع عقولكم هذا، في هذا المحفل، على هذه النقاط، أنه لا بد من تحديد إمكاناتي أنا، ما هي إمكاناتي أنا دون أوروبا، هل الضريبة الفلسطينية تستطيع فتح شارع في رام الله دون المساعدة الأوروبية أو اليابانية.

على أي حال أنا لا أريد حصر المتغيرات بهذا الحجم وبهذه الكيفية وبهذه النوعية حصرها في القضية الفلسطينية، ولكن أرى واجباً عليّ كفلسطيني أن أحاول حصر انعكاسات ما يحدث حماية لهذا الشعب وحماية لمصالحه وحماية لتطلعاته وحماية لثوابته في الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على حدود ٦٧ وحل قضية اللاجئين استناداً للقرار ١٩٤.

بالنسبة للجانب الإسرائيلي يعرف تماماً، نحن شعب لا نملك طائرات ولا جيوش ولا صواريخ ولكن في الوقت نفسه يعرفون تماماً أننا نتمسك بالسلام، ولكن سلامنا لن يكون بأي ثمن. لم تصح القيادة الإسرائيلية من النوم وقد أنبها ضميرها لتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد رق حالها على عذابات الشعب الفلسطيني، لم يكن ذلك بأي اعتبار عندما اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم نصح نحن من النوم كقيادة فلسطينية وقد أرقنا ضميرنا وقلبنا على إسرائيل وعذابات اليهود، في إدراك حصل أن هناك شرعية دولية، مكونات لحل أسموه دولتين، اكتشفنا أنه من الممكن تحقيق هذا. إسرائيل من ١٩٩٣ لليوم وهمها وشغلها الشاغل هي محاولة تخفيض سقف توقعات الشعب الفلسطيني، لو يستطيعوا وضع حاجز على باب كل بيت على أساس أن يقول الأب والأم «زيحو الحاجز عن البيت وبعدين عن الحارة وبعدين عن السيارة» لفعلوها.

لن تضل البوصلة الفلسطينية في حدود ٤ حزيران ٦٧ وحل قضية اللاجئين حسب قرار ١٩٤ ، هذه المعادلة المقابل لها إنه إذا كانت إسرائيل بعد كل هذه السنوات تريد تغيير رأيها وتعمل دولة من النهر للبحر، ممكن. ونحن عمرنا ما كنا عنصريين، نحن خيارنا نستمر بالتمسك فيه بالمقابل: دولتين هو خيار الشرعية الدولية وخيار العالم هو إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيلي على حدود ٤ حزيران ٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية وحل قضية اللاجئين حسب قرار ١٩٤ هذا ما هو مطلوب حمايته وعلينا القيام بكل ما يتطلب منا داخلياً وإقليمياً ودولياً للحفاظ على ذلك ليس لأنه ثابت بل لأنه لا إمكانية لحل على غير تلك المعادلة.





## مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية المستقبلية

د. جورج جقمان\*

من المرجح أنه سيدون في المستقبل أن إحدى أهم تركات الرئيس عرفات أنه أنشأ نظاماً سياسياً في فلسطين لا بد أن يتغير بعد وفاته، ذلك أن الرئيس الراحل شكل نظاماً سياسياً وإدارياً كان هو بشخصه الصمغ اللاصق له، وهذا ينطبق أيضاً على حركة فتح وبدرجة أقل على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. كان هذا مدركاً منذ مدة. وفي النقاشات الداخلية في حركة فتح التي بدأت مع نهاية عام ٢٠٠٢ بعد إعلان الولايات المتحدة وإسرائيل مقاطعة عرفات سياسياً، وخاصة بعد تهديد إسرائيل أكثر من مرة باغتياله أو بنفيه خارج فلسطين، نوقش موضوع ما بعد عرفات، وكان الرأي الراجح في حينه كما قال أحدهم، أنه لا خيار لحركة فتح سوى «الاصطفاف» وراء محمود عباس (أبو مازن)، وهذا ما حصل، وإن كان في المرحلة الرابعة من المراحل التي مرّ بها أبو مازن خلال السنوات الأربع الماضية كما سنرى. لكن الأسئلة حول المستقبل تبقى مفتوحة حتى لو تمكنت القيادة الحالية لفتح التوحد حول أبو مازن بعد وفاة الرئيس عرفات، فالسؤال الأساسي يبقى عن مصير الحركة نفسها. وفي نقاش مستقبل النظام السياسي الفلسطيني لا بد من البدء بفتح لأنه ينظر لها على أنها «حزب السلطة» خلال مرحلة أوسلو، ولأنها أيضاً حزب الرئيس عرفات.

وأسوة بالنظام السياسي الفلسطيني، خاصة ما بعد أسلو، تشكلت فتح كما هو معروف من عدة محاور ارتباط وحلقات متنافسة أحياناً ومتعاونة أحياناً أخرى، ولأنها حركة غير ممأسسة، بمعنى أن هيئاتها ومجالسها الداخلية لم تكن فاعلة، ولم يكن لها دور فعلي في صنع القرار، كان الرئيس عرفات الضابط الأساس والعنصر الموحد للحركة.

\* أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية - جامعة بيرزيت.

وقد أضافت الانتفاضة الثانية بعداً آخر للصراعات الداخلية بظهور جيل آخر من الناشطين ميدانياً، والذي سعى عدد من الأشخاص لتمثيلهم سياسياً من بينهم مروان البرغوثي، وارتباط اسمه بكتائب شهداء الأقصى. هذا قبل أن تتفتت «الكتائب» إلى مجموعات غير ممرزة تصدر بيانات تتضارب أحياناً مع بعضها البعض.

وفي منتصف عام ٢٠٠٣ ظهرت النقاشات العلنية في الصحف والندوات حول مستقبل حركة فتح. وكان من الجلي أن المطلب الإصلاحي في الحركة أضحى مطلباً ملحاً لدى الجيلين الثاني والثالث إزاء استئثار الجيل الأولي بالقرار، والمجسد في اللجنة المركزية برئاسة عرفات. والمقصود بالإصلاح هنا دور في القرار في فتح لجيل «الداخل». وكما قال أحد الناشطين اثر اجتماع المجلس الشوري في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ المخصص للبت في ترشيح أبو مازن: «رأيت نفس الأشخاص الذين كنت أراهم في تونس، وقد استحوذوا على زمن جيلين: جيل الشتات وجيل ما بعد أوسلو».

وقد واجهت القيادة الفلسطينية بعد وفاة الرئيس عرفات معضلة حقيقية تمثلت في أنها كانت مضطرة للقيام بعمليتين صعبتين في نفس الوقت: إجراء انتقال سريع في القيادة، وانتخاب أمين سر جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومرشح لفتح لرئاسة السلطة الفلسطينية من جهة، والحصول على تأييد لذلك داخل الحركة وقبل البدء بالإصلاح الداخلي، أي مطلب الأجيال ما بعد الأول المؤسس.

وقد ظهر هذا التوتر والتنافر بين الحاجتين بوضوح في اجتماع اللجنة الحركة العليا والذي انعقد في بيت لحم من النصف الثاني من نوفمبر الماضي. وقد صدر القرار وكأنه ينطق بلسانين: الموافقة على ترشيح أبو مازن، واعتراض على آلية اتخاذ القرار، أي أن المطلب الإصلاحي وُضع على الطاولة للمستقبل القريب، أي ما بعد الانتخابات الرئاسية.

وكان من المتوقع أن يوادر التفتت داخل الحركة ستظهر بوضوح في انتخابات المجلس التشريعي، إلا أن ترشيح مروان البرغوثي جاء مؤشراً مبكراً على ما قد تؤول إليه الأمور. ومن هذا المنظور إن اختيار ١٧ تموز كموعداً للانتخابات لمجلس نيابي جديد محير بعض الشيء، لأنه يجيء قبل موعد انعقاد مؤتمر الحركة المقرر أن يكون في آب ٢٠٠٥، والذي يمكن بعده الاتفاق على مرشحين محددين للحركة، وتفادي التنافس الممكن بين مرشحي فتح للمجلس التشريعي. واستذكر ان هذا التنافس بين مرشحي الحركة تم أيضاً في انتخابات عام ١٩٩٦ وبوجود الرئيس عرفات. ولكن من منظور الرئيس الراحل كان هذا في حينه حلاً لمشكلة، أي تفادي الاختيار في الحالات التي حصل فيها تنافس، لأنه في النهاية من سيربح سيكون من أحد أجنحة فتح على أية حال. أي أن الرئيس يظهر وكأنه اعتمد طريقة الترشيح الداخلي (ال Primaries) ولكن من قبل جمهور الناخبين العام. وما سمح بهذا كما هو واضح، عدم وجود منافسة جدية في تلك الانتخابات بسبب مقاطعتها من قبل حماس وعدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا لن يتكرر في الانتخابات التشريعية القادمة.

لكن الاحتمالات المتعلقة بمستقبل فتح هي في الواقع مازالت مفتوحة. وفي السياق الأعم توجد عناصر جذب تدفع باتجاه وحدة الحركة وعناصر تدفع باتجاه التفتت. من الواضح أن اسم حركة فتح سيستمر لأسباب تاريخية، أي الحاجة للاستمرارية في التاريخ الحي في الأذهان، ولأن فتح أيضاً حزب الرئيس عرفات، وإن كان من الواضح أن اسم الحركة لن يندثر، لكن هذا يحد ذاته لن يمنع التفتت داخل الحركة، ونستذكر هنا أن الحركات الانشقاقية داخل فتح، خاصة «فتح الانتفاضة»، حاولت الإبقاء على الاسم، ولكنها اندثرت لأسباب متعددة أهمها وجود الرئيس الراحل على رأس الحركة في حينه، وأصبحت تعرف بعد ذلك على نطاق واسع أنها مجموعة «أبو موسى».

أما العنصر الأساسي الآخر الذي يدفع باتجاه وحدة فتح فيمكن في أن مطلب الانتخابات داخل الحركة سيكون مطلباً له شرعية لا يمكن أن تقاوم. وهذه سمة ستلازم النظام السياسي الفلسطيني في المستقبل، ليس فقط لأن عرفات خضع لهذا «الممر الإجباري» بموجب اتفاقات أوسلو، وليس فقط لأنه وصف نفسه خلال العامين الماضيين بأنه الرئيس المنتخب في وجه من أراد تهميشه سياسياً، بل لأنه أحد أسس الشرعية السياسية في عالم اليوم.

بالمقابل، إن عناصر التفتت تبدأ في أية مقاومة ممكنة للأسس الجديدة للشرعية داخل فتح، أي الانتخابات والمأسسة وإصلاح النظام الداخلي، خصيصاً من قبل الرعيل الأول الذي مازال يمسك بزمام الأمور داخل الحركة ولو مؤقتاً، بوجود مطالبات بالإصلاح. لذا من المرجح أن تنشأ «فتح جديدة» أو متجددة بفعل الانتخابات، ربما على مراحل يسبقها تجاوزات تهدد بظهور حركات انفصالية، ولكن الأمر في النهاية سيستقر على من يعتمد الانتخابات كأسس جديدة للشرعية الداخلية، ولو بعد حين.

لقد انتهى زمن «الشرعية التاريخية» بعد رحيل عرفات، وسيشكل هذا منعطفاً هاماً لمستقبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن ليس لحماس التي تواجه أوضاعاً مختلفة، وإن كانت هي قيد التحول والانتقال من مرحلة إلى أخرى كما سنرى. وبحلول «الشرعية الانتخابية» مكان «الشرعية التاريخية» ستواجه فصائل منظمة التحرير، باستثناء فتح، نقطة تحول مركزية. وذلك إن الانتخابات خاصة التشريعية منها ستفقد بعضها صفتها التمثيلية، أو تعطى حجمها الفعلي إن خاضت الانتخابات.

وكان انسداد النظام السياسي أمام التغيير خلال عهد الرئيس الراحل هو الذي أجل ظهور أحزاب أو تيارات سياسية جديدة إلى جانب حماس وفتح. وبقيت «الشرعية التاريخية» ملازمة لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية أساساً بسبب استمرار اعتمادها من قبل عرفات في إطار اللجنة التنفيذية للمنظمة، رغم ضمور قواعدها من الأعضاء والمؤيدين، ورغم أدائها المتواضع في استطلاعات الرأي.

وخلال الانتفاضة الثانية، سلكت حماس طريق الفصائل نفسها للحصول على «الشرعية النضالية» الأمر الذي أدى إلى ازدياد رصيدها لدى الجمهور خلال السنوات الأربع الماضية، وقد سعت خلال العامين الماضيين إلى تحويل هذا إلى رصيد سياسي ورفعت شعار «شركاء في الدم، شركاء في القرار».

لكن السؤال الأهم المستقبلي المتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني قيد التغيير لا يتعلق بمستقبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وإنما بموقع جمهورها السابق، وما إذا كان سيشكل بعض منه قاعدة انتخابية «للتيار الثالث»، أي تكتل سياسي آخر إلى جانب فتح وحماس.

وتبرز استطلاعات الرأي على مدى سبع سنوات إمكانية تبلور مثل هذا التيار نظراً لأن نسبة تتراوح من ٢٥ في المائة إلى خمسين في المائة تقريباً تفضل خياراً آخر غير حماس وفتح. وتتراوح هذه النسبة بين هذين الرقمين تبعاً للظروف السياسية والميدانية عند إجراء هذه الاستطلاعات، وقد شهدت الانتخابات الرئاسية بداية تبلور هذا التيار، لكن الانتخابات التشريعية ستحسم هذا بشكل واضح.

ومن منظور ديمقراطية النظام السياسي في فلسطين واستقراره أيضاً، من المفضل أن يتشكل المجلس التشريعي القادم من عدة محاور أو مراكز قوى، وعلى الأقل ثلاثة: فتح وحماس وتكتل التيار الثالث. ذلك أنه باقتضاره على فتح وحماس، وعلى وجه الخصوص ان كانت الأعداد متقاربة، سيؤدي إلى مجلس فيه استقطاب مستمر يضعف شرعية القرار السياسي، وسيكون في كل الأحوال غير ممثل بما فيه الكفاية للتعددية السياسية والفكرية الموجودة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هذا مرهون أيضاً بنوع القانون الانتخابي المعدل قيد النظر في المجلس التشريعي منذ عامين، والذي أثار ومازال يثير جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القانون الانتخابي هو أحد أهم العناصر المشكلة لأي مجلس تشريعي قادم. ومن المعروف أن «لعبة الانتخابات»، أي حسم النتائج سلفاً فيما يتعلق بتركيبة المجلس تبدأ بنوع القانون، وما إذا كان يقضي أو يحجّم طرفاً أو أطرافاً، أو أنه يسعى ما أمكن لتمثيل أكبر عدد من القوى الفاعلة في المجتمع، وهذا يرتبط مباشرة مع شرعية النظام السياسي. فكلما زادت درجة الإقصائية قلت أيضاً شرعية هذا النظام، ولنا في لبنان عبرة، إذ يحتدم فيها الجدل منذ سنوات حول إقصائية وإنصاف تمثيل كافة الأطياف السياسية في النظام السياسي، كنتيجة لنظام انتخابي يعدل مرة كل أربع سنوات. ويتهم أنصار رفيق الحريري حالياً حكومة عمر كرامي بتقسيم بيروت إلى ثلاثة دوائر لتحجيم الحريري في الانتخابات المقرر عقدها في نهاية العام الحالي.

في كل الأحوال، من التبعات الهامة لوجود انتخابات في فلسطين، أنه لن يكون بالإمكان العودة إلى المعادلات السابقة لغرض إعادة بناء مجالس منظمة التحرير الفلسطينية. فلن تقبل حماس بعد انتخابات المجلس التشريعي الجديد ان تسمى الفصائل نفسها ممثلي الشتات الفلسطيني، ان كان أداء الفصائل في الانتخابات متوازناً كما هو ممكن. ولن يقبل ذلك ممثلو أي تيار ثالث قد يظهر في المجلس القادم. وبما ان مطلب الحفاظ على وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني ضمن إطار منظمة التحرير سيبقى مطلباً ملحاً، سيتم النظر مجدداً في سبل تمثيل «الخارج» بالرغم من أن الحلول ليست بينة وسهلة في غياب إمكانية إجراء انتخابات في مختلف مواقع تواجد الفلسطينيين، ومن المتوقع أن يحتدم النقاش حول الموضوع مستقبلاً خاصة بوجود مطالبات بعقد المجلس الوطني

الفلسطيني في بلد عربي في أقرب فرصة. ومن غير المتوقع أن يتم ذلك قريباً، وحتى لو تم سيجري الطعن في شرعية الممثلين، خاصة إن كان قد سبق ذلك انتخابات لمجلس نيابي جديد بوجود تمثيل محدود لفصائل المنظمة باستثناء فتح.

ومن تبعات الانتفاضة الثانية واعتماد آلية الانتخابات كأساس للشرعية السياسية، ان فتح ستجد نفسها في وضع يختلف عن السابق، أي انتهاء عهد التفرد بالقرار السياسي الفلسطيني. وسيشكل هذا مخاضاً سياسياً لا بد لفتح أن تمر به. وبالرغم من وجود قناعات داخل الحركة بأن هذا المسار هو ضرورة لا بد منها، لا تزال توجد معائل داخلها متشبثة بالقديم.

وهنا يجب التنويه إلى أن من أصر على إجراء الانتخابات البلدية قبل وفاة الرئيس عرفات من داخل فتح كان أسرع من غيره في التقاط مؤشرات المستقبل. وهذا موقف يجب أن يسجل لهم لأنها كان مغامرة من المنظور التقليدي داخل الحركة لأن النتائج لم تكن مضمونة بالرغم من كل الحسابات والاحتياطات، كما برهنت نتائج الانتخابات البلدية في غزة في كانون الثاني/ يناير الحالي.

ووجود حماس في النظام السياسي الفلسطيني إضافة إلى «التيار الثالث» في المجلس التشريعي القادم، سيكون خطوة هامة على طريق ديمقراطية الحياة السياسية الفلسطينية، ودفع برنامج الإصلاح الداخلي إلى الأمام، والذي تحتاجه فتح أيضاً للبقاء كتنيار رئيسي في الساحة الفلسطينية. ان عدم إصلاح فتح سيعني في الأمد الأطول أنها آيلة إلى الاندثار، ولكن من غير المتوقع أن هذا سيحصل حتى لو مرت فتح بمخاض عسير، وسيكون لأبي مازن دوراً أساسياً في قيادة فتح المتجددة إن قبض له الاستمرار في منصبه لمدة عامين على الأقل.

وسيضع مجلساً مثل هذا قيوداً على القرار السياسي والإداري لأية حكومة فلسطينية قادمة، ويوفر لها معارضة داخلية نشطة قد تسعفها أمام ضغوطات إسرائيل والولايات المتحدة، ومن غير المستبعد أن تصح الحياة السياسية في فلسطين أكثر ديمقراطية من أي بلد عربي. فقط إسرائيل والولايات المتحدة يمكنها أن تمنع ذلك بإعاقه إجراء الانتخابات النيابية، خشية من ديمقراطية القرار السياسي الفلسطيني.

ومن الجلي أن تطور النظام السياسي الفلسطيني لن يتم بمعزل عن مؤثرات خارجية أهمها العلاقة المستقبلية مع إسرائيل، بما في ذلك نوع الدولة التي يمكن أن تنشأ، وطبيعة علاقة هذه الدولة مع إسرائيل.

وبالرغم من أننا مازلنا في مرحلة انتقالية سابقة لخارطة الطريق، فإن مشروع أبو مازن يتسم بالوضوح رغم أنه محفوف بالمخاطر أيضاً لأنه يتطلب تجاوزاً كبيراً من قبل الحكومة الإسرائيلية. وخلال السنوات الأربع الماضية، مرّ أبو مازن بأربع مراحل لم يكن إلا في اثنتين منها «رجل المرحلة». فلم يكن كذلك في بداية الانتفاضة حين عبر بوضوح وجرأة أدبية ملحوظة عن موقفه



بخصوص استخدام السلاح. أما بعد ذلك، أصبح رجل المرحلة في النقاشات الداخلية في فتح في نهاية عام ٢٠٠٢، حيال إمكانية قيام إسرائيل بتنفيذ تهديداتها باغتيال الرئيس عرفات، أي كخلف له. ومع قبوله رئاسة الوزراء في عام ٢٠٠٣ لم يكن رجل المرحلة، وللأسباب الذي ذكرها هو في خطابه أمام المجلس التشريعي في أيلول ٢٠٠٣، أي مسعى إسرائيل لإفشاله إضافة إلى عوامل داخلية أيضاً. وبعد أربعة أعوام منهكة من الدمار والحصار والافقار، أعطاه الجمهور الفلسطيني الثقة ويتوقعات عالية. ولم يتصرف أبو مازن كسياسي تقليدي يسعى إلى استمالة الجمهور، بل ان الجمهور وصل إلى نفس النقطة التي بدأ منها أبو مازن قبل أربع سنوات.

ويسعى الآن أبو مازن لإخراج الملف الفلسطيني من دائرة «الإرهاب» التي وُضع فيها من إسرائيل والولايات المتحدة، ثم العودة إلى خارطة الطريق، ان كان هذا في حيز الممكن، غير أن استمرار وجود السلطة الفلسطينية مرهون بوجود مسار سياسي مقنع للجمهور. إن «التهدئة» أو الهدنة، سواء كانت معلنة أو مضمرة، سينتهي مفعولها مع مرور الوقت، إذ يوجد تناقض بين وجود سلطة فلسطينية وعدم وجود مسار سياسي، لأن الفراغ قد يُعبأ ميدانياً من أطراف مختلفة.

لذا، ان سعت إسرائيل لإفشال أبو مازن، ينشأ السؤال من منظور إسرائيل والولايات المتحدة والدول الأوروبية: ماذا بعد أبو مازن؟ ان عدم العودة إلى خارطة الطريق، والعودة مطلب السلطة الفلسطينية الرسمي، يشكل إحدى طرق إفشال أبو مازن، أي عدم وجود مسار سياسي يمكن للسلطة الفلسطينية أن تقدمه للجمهور، كتقدم ولو تدريجي. هذا إلا إذا كان تفسير النظرة الإستراتيجية للحكومة الحالية في إسرائيل، أنها تفضل الصراع الميداني المفتوح، أو العودة إليه بعد فترة من الزمن في نطاق صراع إقليمي أوسع، سواء مع إيران أو سوريا وحزب الله.

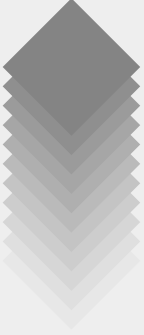
وإذا أُستبعد هذا التفسير، يصبح من غير المستبعد العودة إلى خارطة طريق معدلة، على الأقل من ناحية التواريخ. واستذكر هنا مواقف شارون العلنية مباشرة بعد انتخابه في بداية عام ٢٠٠١ والتي قال فيها ان نظرتة للمسار السياسي المفضل تكمن في اتفاق طويل الأمد يُنشئ دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، وقامت إدارة بوش لاحقاً بترجمة هذا الموقف إلى خارطة الطريق.

غير أن وجود الجدار العازل والفصل الجغرافي واستمرار الاستيطان، سيؤدي إلى عودة لأساليب مقاومة الانتفاضة الأولى، وسيشكل الجدار أحد محاورها، وهذه الأساليب موجودة الآن ولكنها لا تحظى بالثبات كاف بوجود صراع مسلح. وقد تجد السلطة الفلسطينية نفسها في موقع شبيه للموقع الذي كانت فيه خلال الانتفاضة الثانية بوجود عرفات: فإن لم تحدد موقفها من أنشطة مقاومة الجدار ستُخرج داخلياً، وان حددت موقفاً وموقع، ستتهدمها إسرائيل بالتحريض والتواطؤ وتحملها المسؤولية.

وقد شكل هذا، التناقض الأساسي خلال السنوات الأربع الماضية: وجود سلطة فلسطينية ووجود مقاومة في نفس الوقت، وقد أمسك عرفات العصا من الوسط، وحمّلتها إسرائيل المسؤولية وسعت لعزله سياسياً. ومن المحتمل أن تجد أية سلطة فلسطينية قادمة نفسها في وضع مشابه مستقبلاً، ذلك أن وجود سلطة فلسطينية ووجود مقاومة في نفس الوقت، مهما كان شكلهما، في غياب مسار سياسي مقنع للجمهور، سيضعها بين السندان والمطرقة.

ان الافتراض الضمني لمعادلة أوصلو كان أنها ستؤدي إلى حل نهائي، وكانت هذه مغامرة من قبل الجانب الفلسطيني كما قال أبو مازن نفسه في حينه. بالمقابل، إن أوصلو ٢ (أي خارطة الطريق) في ظروف دولية وإقليمية غير حميدة ستكون مغامرة أكبر في الأمد الأطول، وإذا اختارت السلطة الفلسطينية الوقوف مع جمهورها كما فعل الرئيس عرفات، ستجد أنها ليست شريكاً لإسرائيل، إن بقيت إسرائيل على حالها كما هي الآن.





## مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية المستقبلية

د. غسان الخطيب\*

بعد المداخلتين الهامتين والمفيدتين حول آفاق تطور الموقف الدولي تجاه الموقف الفلسطيني في المرحلة القادمة، وبعد ما استمعنا الى واقع ومقومات هذه الآفاق في السياسة الأمريكية وفي الوضع الأمريكي الداخلي وكذلك أوروبا، ينشأ سؤال، هل هناك دور للجانب الفلسطيني في تحديد مدى التقدم والتحسين والتطور في أداء المجتمع الدولي وفي السياسة الدولية الولايات المتحدة، أوروبا، غير ذلك، تجاه الموضوع الفلسطيني الاسرائيلي؟ أم أن هذه السياسة، مثلاً الأمريكية، خاضعة لاعتبارات أمريكية أو خاضعة لاعتبارات دولية ما، وبالتالي، بغض النظر عن اي موقف نأخذ، وبغض النظر عن أي مسلك نسلك، فهذا لن يكون له تأثير على السياسة الدولية. هذا هو الموضوع الذي طلب مني إن أتحدث فيه، وأنا سأنطلق من فرضيتين.

**الفرضية الاولى:** اننا بأمس الحاجة، و خصوصاً نحن كجانب فلسطيني، للإهتمام بنوعية الموقف الدولي والأداء الدولي، ربما لأننا الطرف الأضعف، ولكن ايضاً ربما لأن موقفنا السياسي مبني أو متطابق مع الشرعية الدولية والقانون الدولي، وبالتالي يعني أحد أسباب ذلك وأحد نتائج ذلك ضرورة أن يكون هناك اهتمام واعتماد على طبيعة ودور السلوك الدولي.

**الفرضية الثانية:** هو أن السلوك والمواقف الفلسطينية والأداء الفلسطيني قادر على التأثير في طبيعة المواقف وعلى السلوك الدولي تجاه الموضوع الشرق أوسطي، ربما مساحة التأثير تكون قليلة أو كبيرة، ولكن يمكن الافتراض بأن طبيعة الأداء الفلسطيني، السلوك الفلسطيني

\* وزير العمل ووزير التخطيط بالإنابة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

بجوانبه المختلفة، والتي سآتي عليها ببعض التفصيل، يمكن أن تترك تأثير على طبيعة المواقف و السلوك على المستوى الدولي.

لأسباب منهجية حصرت المواقف والسلوكيات الفلسطينية التي يمكن أن تؤثر سلباً أو ايجابا في الموقف الدولي تجاه الموضوع الشرق أوسطي في ثلاثة: العامل الأول هو: قوة أو ضعف الموقف الفلسطيني على الأرض، يعني ضعف الموقف يترك أثر معين على السلوك الدولي، وقوة الموقف الفلسطيني تترك أثراً من نوع آخر.

**العامل الثاني:** هو طبيعة الوضع الداخلي الفلسطيني، يمكن أن يكون الوضع الداخلي الفلسطيني منفرد ومكره ومولد للإنتقادات والعداء والإهمال، كما يمكن أن يكون الوضع الداخلي الفلسطيني جاذب ومشجع على الإحترام وبالتالي التأييد وبالتالي تحسين مستوى ونوعية ومقدار الأداء الدولي فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني أو الموضوع الشرق أوسطي.

**العامل الثالث:** وهو تحصيل حاصل، وأعني به الأداء الدبلوماسي والإعلامي الفلسطيني لأنه من الجوانب الجوهرية في الأداء فلسطيني وهذا بحاجة الى أدوات وهذه الأدوات في المجالين، الدبلوماسي والإعلامي، لذلك سآتي ببعض التفصيل على ماذا يمكن أن نفعل على مستوى العوامل الثلاثة بالطريقة التي يمكن أن تؤثر ايجاباً على طريقة المسلك الدولي فيما يتعلق في مواضعنا المختلفة وفيما يتعلق بزيادة التفهم وزيادة الدعم والمساهمة كمياً ونوعياً من المجتمع الدولي في ما يجري على الساحة الدولية، وفيما يجري على الساحة الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

**المسألة الأولى:** هي قوة وضعف الموقف الفلسطيني، أنا انطلق من واقع تعلمناه في طبيعة التعامل مع السياسة الخارجية، أن المجتمع الدولي بدءاً بالولايات المتحدة، وهذا صحيح بتفاوت في ما يتعلق بجهات دولية أخرى، يميل دائماً إلى احداث تقدم في الموضوع الشرق أوسطي على حساب الطرف الأضعف، لأنه ولأسباب برجماتية عملية ففي نهاية المطاف المواقف الدولية ليست منطلقة من المبادئ وليست منطلقة من القانون الدولي ولا الشرعية الدولية وإنما منطلقة، وهذا ينطبق أيضاً على الولايات المتحدة الأمريكية ولكن على غيرها بتفاوت، من عوامل برجماتية عملية، هنالك صعوبة في الوضع وهناك حاجة لإحراز تقدم يمكن دائماً النزوع للضغط على الطرف الأضعف أو قبول مواقف الطرف الأقوى باعتبار أن هذه مسألة يعني من الناحية العملية ممكن أن تؤدي الى حدوث تقدم، لأن الطرف الأضعف قابل لتغيير موقفه أكثر وبالتالي هذا طريق مختصر لإحداث تقدم، لذلك حتى يكون هذا العامل في صالح الجانب الفلسطيني من حيث تأثيره على تفعيل الأداء الدولي، يجب أن يكون هناك تفعيل فلسطيني لزيادة القدرة على الصمود والثبات وعدم الإنهيار على المستويات الإجتماعية و الاقتصادية و السياسية، لأن الحرب الدائرة حالياً من قبل إسرائيل تهدف إلى انهيار في

الوضع الفلسطيني الداخلي، انهيار في العمود الفقري الاقتصادي، وانهيار من النوع الذي يؤدي في نهاية المطاف الى تغيير في الموقف السياسي الفلسطيني، ويمكن من ترتيب أمر واقع أو حلول و اتفاقات سياسية من النوع الذي يريده الجانب الآخر، لذلك فإن اعطاء الإنطباع بأن الموقف الفلسطيني ثابت وغير قابل للتحويل والتبدل، وأن بنية الشعب الفلسطيني الإجتماعية والاقتصادية والسياسية قادرة على الثبات وقادرة على حماية الموقف السياسي، هذا أمر له تأثير كبير جداً على نوعية الاداء ونوعية السلوك الدبلوماسي والسياسي الدولي تجاه الموضوع الفلسطيني، وهذا له متطلبات كثيرة ليس موضوعنا الخوض فيها. و لكن هذه كلها تعزز من قوة الموقف وتترك انطباع على السلوك الدولي. مثلاً وحدة الموقف الفلسطيني. لأن الفرقة والخلاف تضعف الموقف وبالتالي تقوي الجهات الأخرى للبحث عن حلول على حساب الموقف الفلسطيني، ومن أجل تقوية الموقف الداخلي الفلسطيني ومن أجل تحقيق هذه الوحدة، من المهم الاحتكام إلى القانون والدستور والانتخابات وتعزيز المؤسسات الشرعية، ما حصل في هذا المجال في الأشهر الأخيرة هي مؤشرات ايجابية ساهمت في تقوية و تعزيز الموقف الفلسطيني، ويجب أن تستمر.

الشق الآخر في هذا المجال هو ضرورة استمرار الفعل المقاوم للإحتلال، وهذا عامل مهم جداً في تحديد الطريقة التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع الموضوع، هنا يمكن النقاش والاختلاف والتغيير والتبديل فيما يتعلق في الاشكال والاليات ولكن المبدأ هو أن يستمر الشعب الفلسطيني في ممارسة أشكال مقاومة الإحتلال وأشكال عملية لرفض الإحتلال، ويجب أن يكون هناك انطباع دائم لدى المجتمع الدولي بأنه طالما أن هناك احتلال، فسيبقى هناك هذا الشكل أو ذاك من أشكال رفض الإحتلال ومقاومته بشكل عملي، وفي اللحظة التي يصبح فيها الإحتلال دون مقاومة، اعتقد أن هذا سيرتك تأثير جذري على طريقة تفكير المجتمع الدولي في كيفية التعامل مع الموضوع الفلسطيني. ويجب أن نذكر بحقيقة، يجب الإفتخار بها، وللأسف بالرغم من أن هذا الإحتلال عمره حوالي ٣٨ سنة إلا انه يصعب أن نتذكر في الوعي الاجتماعي الفلسطيني شهر واحد دون أشكال التعبير الفلسطيني عن رفض هذا الإحتلال ومقاومته، تختلف الأساليب وتختلف الأشكال، ويجب أن تختلف وتتطور وفق الطرف الملموسة سياسياً، ولكن من حيث المبدأ إقران الصمود، أي منع إسرائيل من كسر بنية الشعب الفلسطيني وتغيير المواقف السياسية بالقوة، واستمرار المقاومة... كل هذا من العوامل الأساسية، ولكن كما أشرت لا تعتمد على عوامل سياسية، ولكن تعتمد على تمثين البنية الاقتصادية والمجتمعية...و...و... الى أخره.

**العامل الثاني:** والذي من وجهة نظري يلعب دوراً هاماً في تحديد الموقف و السلوك الدولي ونستطيع بواسطه أن نوثر، وشاهدنا في الأشهر الأخير أمثلة على ذلك هو واقع الحال الداخلي الفلسطيني. يمكن أن يكون واقع هذا الحال منفر، ويستدعي النفور والعداء ويمكن أن يكون

جاذب ويخلق انطباعات ايجابية ويخلق تعاطف واحترام وتقدير، وبالتالي زيادة في الدعم وزيادة في الإهتمام وزيادة في التفهم للموقف الفلسطيني والحاجات الفلسطينية في السلوك الدولي. وهنا أورد على سبيل المثال جملة من الأمثلة على ذلك مثلاً يعني استمرار وتفعيل وتجذير سياسة الاصلاحات الداخلية القائمة على الأولويات الفلسطينية هي مسألة مهمة، مثلاً انتقال نظام الإدارة المالية في السلطة الفلسطينية من الواقع الذي كان يشوبه قدر كبير جداً من الخلل والفساد وسوء الاداء وغياب الشفافية وغيره الى نظام جديد مالي، يؤثر في أكثر من محفل دولي من قبل جهات دولية هامة جداً حيث أصبح واحداً من أفضل الأنظمة المالية في المنطقة بشكل عام. هذا مثلاً اجتذب قدر كبير جداً من الإحترام، وهذا مثال، لكن هناك حاجة الى عمل اصلاحات جذرية بنفس المستوى ونفس التأثير ونفس النجاح في مجالات أخرى، القضاء على سبيل المثال، الأمن، نظام الخدمة المدنية، اذاً استمرار وتفعيل وتجذير المواضيع الإصلاحية هي مسألة هامة واعتقد انه في هذا المجال مستوى التعامل مع هذا الموضوع الذي كان مقبولاً في المرحلة السابقة لم يعد مقبول، لأنه سابقاً كانت هناك سقف معينة الآن لم يعد هناك سقف، وبالتالي لم يعد هناك مبررات لحلول وسط في هذه العملية الإصلاحية، لذلك يجب إذا أردنا أن نحقق هذه المسألة تأثيراتها وفوائدها، وهنا فوائد داخلية في الدرجة الأولى، ولكن هناك فوائد على مستوى العلاقات الدولية، يجب أن يكون هناك جذرية في التعامل مع المواضيع التي لم يحدث فيها الكثير من التطور في هذا المجال.

مثال اخر: انتهاء الديمقراطية والانتخابات أيضاً مسألة تعزز من الإنطباع الايجابي عن الوضع الفلسطيني، تعزيز سيادة النظام والقانون والدستور، مظاهر الإحتكام للدستور التي ظهرت في الفترة الأخيرة، ومظاهر الإحتكام إلى الإنتخابات، كلها هذه امثلة على إمكانية أن يكون للسلوك الداخلي، أن يكون للوضع الداخلي الفلسطيني تأثير إيجابي على تحسين مكانة واحترام، وبالتالي الاستعداد الى الدعم والتأييد والمسانده الدولية للجانب الفلسطيني.

هنا أيضاً مسألة أخرى تتعلق بجوانب ربما لا يجري التطرق لها كثيراً، يعني يجب أن يكون هناك للمجتمع الفلسطيني الداخلي وجه مشرق، يجب أن تكون هناك سياسة تحترم الحقوق الإجتماعية. على سبيل المثال: يجب أن يكون هناك وجه حضاري و تقدمي للواقع الداخلي الفلسطيني، يجب أن يكون هناك احترام في السلوك والقوانين لإحتياجات المرأة وإحتياجات الطفل، يجب أن يكون هناك سلوك في الأداء الاجتماعي يقلل من الفجوة بين الفقراء والأغنياء ويعيد النظر في توزيع الدخل في المجتمع الفلسطيني، وكل الجوانب التي من شأنها أن تعطي انبعاث وجه مشرق على المستوى الحضاري والاجتماعي للواقع الفلسطيني الداخلي.

**العامل الثالث:** والذي اعتقد أنه تحصيل حاصل إذا أحسنا العمل فيه وأحدثنا تغييرات فيه يمكن أيضاً أن يساهم ذلك في تفعيل وتطوير الموقف الدولي لصالح احتياجاتنا، وهو تطوير الأداء الدبلوماسي والإعلامي، ويجب أن نفر بأن هنالك خلل هائل في هذا المجال وأنه حتى لو أحدثنا تقدم

في النقطة الأولى والثانية، وبقي أداؤنا الدبلوماسي والإعلامي ضعيف، فسيكون هناك عدم فاعلية في الاستفادة من العاملين الأول والثاني لصالح تطوير الأداء الدولي.

في هذا المجال اود أن انطلق من حقيقة، وآسف جداً اني أدركتها بعد انتقالي للعمل في المجال الحكومي، وهي أن نسبة الوعي والادراك والاقرار بأهمية ذلك، ضعيفة جداً، فكلما ارتفعنا في الهرم السياسي الحكومي الرسمي الفلسطيني للأسف، وربما هذه مسألة ثقافية، مسألة تتعلق بالتربية وبالوعي لا أدري، نصطدم بحقيقة أن الشعور والوعي بأهمية التركيز على الأداء الإعلامي والأداء في مجال العلاقات العامة والأداء في طريقة وطبيعة العمل الدبلوماسي هي قليلة ومحدودة، ولذلك يجب أن يكون هناك تركيز كبير لخلق الشعور لدى المسؤولين قدر الإمكان، علماً أن هناك يوجد بعض التقدم في هذا المجال. أود أن أذكر أمثلة على ما يمكن أو الحاجات التي يمكن عملها في هذا المجال، هنالك أهمية وهي ليست أشياء جديدة، فقط أنا أجمع هذه الأشياء، هنالك حاجة الى توحيد ولخلق انسجام في الخطاب الفلسطيني إعلامياً ودبلوماسياً، هنالك حاجة لإحداث ثورة في الأداء الإعلامي والدبلوماسي في ساحة الولايات المتحدة، وهي ساحة تكاد تخلو، وأؤكد تكاد تخلو، من الوجود الفلسطيني الدبلوماسي في مجال العلاقات العامة نسبياً، يعني بالنسبة الى مدى الحضور لكل من يهمله الأمر من الدول الأخرى، وبالنسبة الى أهمية الحاجة الى العمل في هذه الساحة على المستويين الحكومي الرسمي الدبلوماسي، وعلى مستوى التأثير في المجتمع بمكوناته المختلفة ابتداء من الجالية الفلسطينية و تفعيل دورها، مروراً بحضور أفضل يعني في أروقة البحث العلمي والجمعيات والمؤسسات وال think tanks وغيره من هذه المستويات، هنالك حاجة لمراجعة شاملة وجذرية لتركيبية أطقم الدبلوماسية الفلسطينية العاملة في الخارج. لا يعقل أن تكون هذه الأطقم غير مرتبطة بالنظام السياسي الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني وبالحيات السياسية الفلسطينية، يجب ان يكون هناك تغيير وتبديل في الأغلبية الساحقة من الأشخاص، ليس تشكيكاً بقدرتهم، ولكن استمرار خدمة السفير عشرات السنين في بلد معينة تحد من إمكانية أن يصبح ممثل دبلوماسي لهذه البلد، يعني ربما يصبح خبير في السياسة الداخلية في البلد التي يقيم فيها، وربما يصبح خبيراً في مجالات أخرى، ولكن كونه يعيش خارج الحياة السياسية وخارج المجتمع والواقع الفلسطيني لعقود من الزمن، تحد من إمكانية أن ينجح أن يصبح دبلوماسي فلسطيني في الدولة الأخرى. لذلك فإن هناك حاجة لإعادة نظر جذرية في البنية والتركيبية والأشخاص والأسماء وطبيعة العلاقة بين النظام السياسي والحكومة الفلسطينية من ناحية وبين هذه الأطقم بشكل أساسي وجذري، ولم يعد هناك أي منطق لقبول استمرار الوضع الحالي كما هو، كذلك يجب وضع حد للدخل الفاضح، واستعمل كلمة الفاضح لأن هناك فضاءح في التباين في أداء السياسة الخارجية التي تديرها منظمة التحرير والسياسة الخارجية التي تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية، كذلك يجب ان يكون هناك عودة في تركيز الأداء في مجال العلاقات العامة والخارجية للمستويات الشعبية في الخارج، لأنه في



سنوات سابقة، وربما في الستينات لا أدري، كان هناك اهتمام فلسطيني في العمل في الساحات الدولية على المتويين الحكومي والشعبي، الفترة الأخيرة ربما العقد الأخير أو العقدين الأخيرين وبعدهما أعترف بمنظمة التحرير وكأنها حكومة، أصبحت تتصرف فقط وكأنها حكومة ولم تعد تهتم على الإبقاء على العلاقات مع تركيبة المجتمعات وهي مجتمعات ديمقراطية مواقف حكوماتها تتأثر بوعي جمهورها، وما وصلناه من تطور الموقف في أوروبا هو في الواقع نتيجة لذلك، ولا أعتقد أن التطور في الموقف في أوروبا كان نتيجة لتطور العلاقات على المستوى الدبلوماسي فقط، وإن كان هذا جزءاً، ولكن الجهود الكبيرة على مستوى العلاقات الشعبية لعبت دوراً كبيراً في خلق رأي عام في أوروبا من نوع آخر.

من الناحية الإعلامية أيضاً لا أريد الحديث بالتفصيل لأننا جميعاً ندرك هذه المسألة وكان هناك ندوات كثيرة جرى الحديث فيها ولكن لا نستطيع أن نحدث انطلاقة في هذا المجال دون أن يكون هناك مراجعة نقدية حقيقية وإصلاح بنيوي جذري في النهج الإعلامي الفلسطيني، ولأن هذا ليس موضوع الاختصاص فلن أدخل في تفاصيل ذلك، لكن الحلول والاقتراحات موجودة ومعروفة ولكن يجب العمل عليها إذا أردنا أن يكون هناك تأثير.

هذه ثلاثة عوامل أو ثلاثة أوجه والتي من وجهة نظري إذا حصل فيها تطوير في الأداء والعمل، وفي اعتقادي يمكن أن يحصل ذلك فلم يعد ذلك أحلام، أنا أعتقد أن هناك إمكانية لإحداث تقدم في هذه المجالات، أعتقد أن هذا يساهم ويلعب دوراً كبيراً في إحداث تغيير في الأداء والموقف الدولي، لكن يجب أن أشير أن هناك حدود، أعني أن الهامش المطروح في هذا المجال هو هامش محدود، أنا أتفق مع الدكتور نصير أنه لا يوجد آفاق لإحداث تغيير جذري في الموقف الدولي تحديداً في موقف الولايات المتحدة، وأنا أعتقد أن هذه الإيجابية الأمريكية والإسرائيلية تجاه الوضع الفلسطيني الجديد تهدف إلى أمرين، أولاً: الامتصاص يعني حالة التقبل الإيجابي الدولي للوضع الفلسطيني الجديد، وثانياً والأهم: فحص مدى إمكانية التغيير في الموقف السياسي الفلسطيني، يعني إذا هذه التغييرات في الوضع القيادي الفلسطيني الجديدة يمكن أن تستثمر من قبل إسرائيل والولايات المتحدة باتجاه إجراء تعديلات على المواقف السياسية، فهذا يمكن أن يؤدي إلى انطلاقة سياسية، لكن إذا تبين للإسرائيليين والأمريكان بأن هذا غير ممكن وأن المواقف السياسية الرسمية الفلسطينية التي كانت معروفة لهم سابقاً والتي أدت إلى عدم نجاح كامب ديفد وغيره لن تتغير إذا هذا سيحدث تغييراً قريباً على هذه الإجابة الإيجابية الحالية اللفظية من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه الوضع السياسي الفلسطيني. إذا ما هي المساحة المتاحة من أجل التغيير الإيجابي؟ أنا أعتقد أن المساحة حالياً محصورة بين نقطتين، وبالرغم أنه هذه المساحة محدودة إلا أننا يجب أن نستغلها بكل الطرق الممكنة بما فيها الطرق التي ذكرتها.

المسألة الأولى: هنالك إمكانية لتحسن الموقف الفلسطيني دولياً، بمعنى أن هنالك إمكانية لإيجابية أكثر في الموقف والعلاقات والسلوك الدولي تجاه الجانب الفلسطيني، هنالك إمكانية لتحول بعض من التوجه الدولي الذي كان موجه فقط في السنوات الأخيرة ضد الجانب الفلسطيني، بغض النظر عن ما تعمله إسرائيل من مخالفت ضد القانون الدولي، هنالك إمكانية للتبديل باتجاه بعض الضغوط الدولية على إسرائيل، يعني مثلاً إذا نجحت هذه المرحلة- التهدة التي يجري الحديث عنها- فربما على سبيل المثال، إذا أحسنا إدارة دفعة العمل الدبلوماسي، يمكن مثلاً أن يبدأ هناك نوع من التساؤلات لماذا لا توقف إسرائيل سياسة التوسع الإستيطاني على سبيل المثال، و بالتالي ينشأ هناك نوع من الضغط على إسرائيل في جوانب من هذا النوع، هذا جانب، الجانب الثاني هو إمكانية الحد من الفرصة المتاحة لدى إسرائيل للتصرف بحرية عسكرياً ضد الجانب الفلسطيني بطريقة أدت الى كل هذه المخاسر، على مستوى الإقتصاد الفلسطيني، وعلى مستوى البشرية، يعني نحن في خلال السنوات الثلاثة أو الأربعة الأخيرة بغض النظر عن ما يمكن أن يقال فيها، دفعنا أثمان باهظة جداً، يعني لماذا هذا موضوع النقاش، أنا أعرف أننا في حالة دفاع عن النفس، وأتفق مع صعوبة تخيل وضع تكون فيه كل سياسة القتل من طرف واحد دون ردود فعل الى اخره، لكن بغض النظر عن التحليل، برأبي أنه في السنوات الأخيرة دفع الجانب الفلسطيني خسائر باهظة للغاية، على مستوى البنية الإقتصادية، بنية المجتمع، يعني على مستوى الخسائر البشرية الهائلة، فربما أنه جزء من الهامش المتاح فترة التهدة، التقاط الأنفاس، على المستوى التنموي الإقتصادي الاجتماعي الى اخره.

المعيار المحك الأساسي في وجهة نظري تجاه الهامش في المرحلة القادمة، هو السلوك والموقف من قبل إسرائيل أولاً، وثانياً الولايات المتحدة فيما يتعلق بأحد استحقاقات المرحلة الأولى من خارطة الطريق على إسرائيل، وهي وقف التوسع الإستيطاني. في رأبي أنه يجب التركيز السياسي والدبلوماسي الفلسطيني على هذه المسألة لأن هذا يؤدي إلى أحد احتمالين، إما أن ننجح بتحقيق بعض الحد من سياسة التوسع الاسرائيلي، وهذه السياسة في غاية الأهمية بالنسبة لنا لأنه في نهاية المطاف هذا هو جوهر المعركة، تكريس أو عدم تكريس الإحتلال، والمسألة الثانية إذا لم ننجح في تحقيق ذلك فعلى الأقل يمكن أن ننجح في تسليط الأضواء الدولية وتكريس بعض الضغوطات الدولية ضد إسرائيل في هذا المجال، في مجال الإستيطان. هذا هو المعيار وهذا ما يجب أن يكون موضوع التركيز الأساسي عليه ابتداءً من قمة شرم الشيخ، إذا قمة شرم الشيخ إقتصرت على القضايا الأمنية والانسانية والإقتصادية، إذا نكون وقعنا للمرة الـ ١٠٠٠ في الفخ الإسرائيلي، إذا أصرينا ان التفاهات يجب أن تشمل رزمة فيها مسائل أمنية، ولكن أيضاً فيها مسائل إقتصادية وأيضاً سياسية وتحديداً موضوع الاستيطان، وهو إستحقاق منصوص عليه في المرحلة الأولى من خارطة

الطريق، فيمكن أن يكون هذا مؤشراً إلى اتجاه إيجابي، في النهاية يعني أنا لخصت خمس رزم التي أعتقد إنها هي الأولويات في السياسة الفلسطينية في المرحلة القادمة، إذا أردنا أن نحقق تقدم في المجال الذي كنت أتحدث فيه.

الرزمة الأولى: هي الإستمرار في الإحتكام للإنتخابات وضمان دوريتها واستمرار الإحتكام للقانون والدستور في المسائل السياسية العليا، وهذا شيء حصل عليه تقدم في الأشهر الأخيرة، ولكن يجب أن يتحول إلى نمط حياة روتيني. يجب أن نسأل أنفسنا نريد إنتخابات أم لا ومتى، وعندما يأتي موعدها يجب أن يكون هذا استحقاق غير قابل للنقاش وغير قابل للبحث، على سبيل المثال نحن أجلنا إنتخابات البلديات عشر سنين ولاحقاً أجريناها فماذا كان يمنع أن تجرى قبل خمس سنين، في موعدها الأصلي.

المسألة الثانية: وهي هامة للغاية. يجب أن نعمل ما يلزم من أجل دمج كافة الفعاليات السياسية في الساحة الفلسطينية ضمن النظام السياسي الفلسطيني وفي نظام الإنتخابات، لا يجوز أن يكون النظام السياسي دمجاً لجزء من الفعاليات السياسية ومستثنياً للأجزاء الأخرى، النظام السياسي يجب أن يشمل عن طريق الإنتخابات السياسية كافة الفعاليات وبعد ذلك جزءاً من هذه الفعاليات يمكن أن يكون جزءاً من الحكومة، وجزء آخر يمكن أن يشكل المعارضة، إنما نحن الآن بحكم الاقتراب من موعد الإنتخابات، فهذه فرصة لإحداث نقلة نوعية في بنية نظامنا السياسي في اتجاه دمج جميع القوى السياسية الفاعلة في داخل النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي هذا يضع عليها استحقاقات معينة لمصلحة الشعب الفلسطيني ويعطيها واجبات وميزات هي من حقها.

الرزمة الثالثة وباختصار استكمال وتطوير البنية القانونية، ربما أن البعض لا يعرف أن هنالك عنق زجاجة في العمل الفلسطيني الداخلي هو الخلل والقصور في أداء المجلس التشريعي الفلسطيني فيما يتعلق بمهمته التشريعية، هنالك عدد كبير من القوانين المتراكمة التي هي قيد البحث ولا تنجز، وهذا يؤخر كثير من العمل وكثير من الإصلاح، وهنالك ضعف في نوعية ومستوى القوانين التي تصدر، لذلك تلاحظون أن ٣ أرباع القوانين بعد أشهر من صدورها يصدر فيها قانون معدل، وهذا ينطبق على حوالي ٩٠٪ من القوانين التي صدرت آخر سنة أو سنتين أو ثلاثة ما يدل أن هناك حاجة إلى التركيز على إصدار نوعية قوانين أفضل واستكمال البنية القانونية، مثلاً قانون القضاء بحاجة إلى تطوير، قانون الأراضي بحاجة إلى توحيد بين الضفة وغزة، وهنالك عدد كبير من النواقص في هذا المجال.

الرزمة الرابعة ويجب أن تكون أولوية إصلاحية، وهي إحداث إصلاحات في النظام القضائي وكذلك في النظام الأمني، وهنالك سعي في هذا الاتجاه، في النظام القضائي يجب أن يشمل التغيير، البيئة القانونية يعني القانون، قانون مجلس القضاء الأعلى بحاجة إلى تغيير،

وبنية وتركيبية المجلس القضائي الأعلى وأشخاصه بحاجة إلى تغيير، وآمل أن لا أكون تجاوزت حدودي -ليس في الوقت وإنما في المضمون في الكلام- من الصعب جداً تخيل تحقيق إنطلاقات إصلاحية من خلال نفس الأشخاص الذين كانوا مسؤولين عن كل الخلل وكل الإشكالات السابقة والتبديل والتغيير هو أصلاً مطلوب بغض النظر عن مدى النجاح ومدى عدم النجاح.

الرزمة الخامسة باختصار إحداث انطلاقة في طريقة عمل مجال الإعلام الحكومي وهنا أصبح واضحاً أنه يجب أن ينشأ ويتأسس مؤسسة إعلامية حكومية، في بلاد تسمى مركز الصحافة الحكومي، في بلاد ثانية بسموها شيء ثاني، لكن مؤسسة صحفية تعمل على أساس صحفي إعلامي مهني حكومي، أنا هنا أتحدث عن الأداء الحكومي الإعلامي الفلسطيني، بالإضافة بالطبع لتسهيل إمكانيات العمل الإعلامي للجهات غير الحكومية الموجودة.

هذه خمسة رزم باعتقادي يجب أن تكون هي الأولوية الأولى للوضع الحكومي الجديد لأن عندنا رئيس جديد ولاحقاً سيكون لدينا حكومة جديدة، ومجلس تشريعي جديد، كل شيء جديد، فلذلك يجب أن نفكر في ما هي الأولويات التي يجب أن تكون موضوعة في جدول أعمال هذا الجديد، إذا أردنا أن يكون هناك إنطلاقة جديدة.

## أهم إصدارات المعهد (١٩٩٩-٢٠٠٤)

### كتب توثيقية

- الانتقالية السياسية في الوطن العربي، الجزء الأول: اعتبارات نظرية ومقارنات إقليمية. رونالد سني وآخرون، ٢٠٠١. (إنجليزي)
- الانتقالية السياسية في الوطن العربي، الجزء الثاني: قضايا الانتقالية في التاريخ العربي الإسلامي المبكر. خليل عثمانة وجمال جودة، ٢٠٠١. (عربي)
- الانتقالية السياسية في الوطن العربي، الجزء الثالث: نماذج وحالات معاصرة. هنري لورنس وآخرون. تحرير روجر هيوك، ٢٠٠٢. (إنجليزي)
- إعلان المبادئ الفلسطينية- الإسرائيلية. تحرير إبراهيم أبو لغد وآخرون، ١٩٩٥. (إنجليزي)
- تكون دولة العائدين: فلسطين وأرمينيا والبوسنة. تيري هنتش وآخرون، ١٩٩٩. (إنجليزي)
- عمليات حفظ السلام الدولية: نماذج وقضايا. مارك جولدنيغ. تحرير اللغة العربية أمل جادو، ٢٠٠٠. (إنجليزي وعربي)
- حول إقامة دولة فلسطينية. جان ألان، ٢٠٠٢. (إنجليزي)
- إبراهيم أبو لغد: المقاومة والمنفي والعودة - حوارية مع هشام احمد فرارحة، ٢٠٠٣. (إنجليزي)

### المؤتمرات

- المواجهات الثقافية عبر المتوسط: فلسطين وأوروبا. سلمى الخضر الجيوسي وآخرون. تحرير ليلي فيضي وروجر هيوك، ١٩٩٦. (إنجليزي وعربي)
- المشهد الفلسطيني. ادوارد سعيد وآخرون. تحرير إبراهيم أبو لغد وآخرون، ١٩٩٩. (إنجليزي)
- فلسطين الجديدة، أوروبا الجديدة. بني جونسون وآخرون، ٢٠٠٣. (إنجليزي)
- قراءة أولية في نتائج وأبعاد الانتخابات الإسرائيلية. احمد سعدي وآخرون، ٢٠٠٣. (إنجليزي وعربي)
- آثار الحرب الأمريكية على العراق دولياً، إقليمياً ومحلياً. أندرياس بورو وآخرون، ٢٠٠٣. (إنجليزي، عربي وفرنسي)
- التاريخ الاجتماعي الفلسطيني - بين غابة الأرشيف وأشجار الحكايات. وقائع مؤتمر ٢٠٠٤.
- قضايا فلسطينية حول الانسداد السياسي وآفاق الانعتاق وقائع المؤتمر المحلي السنوي، تحرير وسام رفيدي ٢٠٠٤.

## سلسلة أوراق استراتيجية

- لكي نتخطى الأزمة: نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني. علي الجرباوي، ٢٠٠١. (عربي)
- سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية. فؤاد المغربي، ٢٠٠٢. (عربي)
- خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية. حسن خضر، ٢٠٠٣. (عربي)
- من الجهاد إلى التعايش السلمي: تطور المفاهيم الإسلامية في السياسة والعلاقات الدولية. رجا بهلول، ٢٠٠٣. (إنجليزي وعربي)
- الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية. محمود ميعاري، ٢٠٠٣. (عربي)
- الحق السعودي في جنوب النقب الفلسطيني. محسن يوسف، ٢٠٠٣. (عربي)
- أسطورة كامب ديفيد. هيلغى بومغارتن، ٢٠٠٣. (إنجليزي)
- فرص ومعوقات إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. مارتن بيك، ٢٠٠٤. (إنجليزي)
- اليسار الإسلامي - إطلالة عامة. نصر حامد أبو زيد، ٢٠٠٤. (عربي)
- العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية. حسن نافعة، ٢٠٠٤. (عربي)
- الأمم المتحدة وأزمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف. جوني عاصي، ٢٠٠٤. (عربي)

## رسائل الماجستير

- الجنسية والمواطن الفلسطيني. معتز قفيشة، ٢٠٠٠. (عربي)
- الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٩. عيسى قراقع، ٢٠٠١. (عربي)

## سلسلة أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية

- ١- سبيل تفعيل وتطوير الكفاءات الشابة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. سامر سلامة وفاروق الديك، ٢٠٠٣. (عربي)
- ٢- دور ومكانة الكوادر النسائية في المؤسسات الحكومية: إشكالات وتوصيات. مارلين الرضي، ٢٠٠٣. (عربي)
- ٣- دور حركة فتح (الحزب الحاكم) والكوادر الفتحوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح: أسامة البسط ونايف سويطات، ٢٠٠٤. (عربي)
- ٤- المؤسسات الحكومية وغير الحكومية - إشكاليات العلاقة والتنسيق. عزت عبد الهادي وصالح مشاركة، ٢٠٠٤. (عربي)
- ٥- العلاقة بين الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي - الصلاحيات وإشكالية العلاقة، وليد وهدان ومنيف طريش، ٢٠٠٤. (عربي)
- ٦- الشباب وإشكالية العمل الدبلوماسي الفلسطيني، ميرفت حسن وريبع الحنتولي، ٢٠٠٤. (عربي)
- ٧- بعض قضايا التشريع من منظور شبابي، دلال سلامة واحمد مجدلاني، ٢٠٠٤. (عربي)
- ٨- واقع وصلاحيات الأجهزة الأمنية إرتباطاً بقضية الإصلاح، عيسى أبو عرام وإبراهيم المصري، ٢٠٠٤. (عربي)







